المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

رقم التسجيل: VR.3373.6289.B

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic Studies

مجلة

إتجاهات سياسية

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (Online) 2569-7382

إتجاهات سياسية دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "برلين - ألمانيا ".
وهي مجموعة من التقارير و التحليلات السياسية و القانونية و الإعلامية التي تعنى بكافة الشؤون الدولية و الإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة و الدولي بصفة عامة.
تعتمد مجلة " إتجاهات سياسية " على تقصي الحقائق و تقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من
الكوادر في المتابعة و الإشراف على ما يصل من تقارير وتحليلات حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية و الإعلام و القانون ، من الجامعات العربية ذوي الخبر.

العدد العاشر- المجلد الثالث . مارس-آذار 2020

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic Studies

Journal Of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online) : 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

Tenth Edition - Volume three , March 2020

رئيس المركز الديمقراطي العربي
أ.عمار شرعان

رئيس التحرير:
د .سامي الوافي

مساعد رئيس التحرير:
أ.بن عيسى صفاء

نواب رئيس التحرير:
د.مصطفى خواض
د.نبيلة بن يحي بن فرحات

رئيسة اللجنة العلمية:
د.أمحمدي بوزينة آمنة

الناشر :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

برلين- المانيا

جميع الحقوق محفوظة

Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

:

اللجنة العلمية

رئيسة اللجنة العلمية : د/أمحمدي بوزينة آمنة

-أ.د .سليم كاطع علي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد -العراق.

-أ.د.حسينة ، شرون، جامعة محمد خيضر ، بسكرة – الجزائر.

-د.غريبي عارف ،جامعة الجزائر2 ، الجزائر.

-د.إبراهيم الرفاعي، جامعة المنار ، تونس.

-د.رابح خرايفي ، جامعة جندوبة، تونس.

-د .معمر سلامة . جامعة الأمير محمد بن فهد، المملكة العربية السعودية.

-د.أمحمدي بوزينة آمنة، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف -الجزائر.

-د .نبيلة. بن يحي بن فرحات، جامعة الجزائر .3 الجزائر.

-د.مصطفى خواص، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.

-د.إيلاف راجح، باحث في الشؤون الدولية، العراق.

-د.عائشة عباش، جامعة الجزائر3 ، الجزائر.

-د.زينب عبد الله، جامعة المستنصرية ، العراق.

-د .قريمس عبد الحق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل -الجزائر.

-د .عشي علاء الدين، جامعة تبسة ، الجزائر.

-د .تعويلت كريم، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية – الجزائر.

-د.أمهيدي المجبري، باحث في القانون العام ، ليبيا.

-د .علي حسن أبو بكر يونس ,جامعة بن غازي، ليبيا.

-د .فتحي بلعيد أبورزيزة، الجامعة الأسمرية، ليبيا.

-د. فتحي بلعيد أبورزيزة ،الجامعة الأسمرية، ليبيا.

-د.محمد سلمان محمود، جامعة ميسان -العراق.

-د.رضوان بلخيري، جامعة تبسة -الجزائر.

-د.إيمان قاسم هاني، الجامعة المستنصرية ، العراق.

-د.الحبيب استاتي زين الدين، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

-د.ويكن فازية، جامعة وهران 2 -الجزائر.

-د.يساد زهية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة -الجزائر

قواعد النشر

- تنشر المجلة الدراسات والأوراق البحثية والتحليلات السياسية، التقدير الاستراتيجي، التقارير والمقالات الفكرية حول القضايا الراهنة ، و ذلك وفقا للمعايير العلمية المعمول بها في الدوريات الأكاديمية وهى الموضوعية والدقة والتوثيق على أن تكون المراجع بنظام ". Footnote"
- أن لا يزيد حجم التحليلات السياسية والتقدير الاستراتيجي والتقارير على 1700 كلمة ويتناول القضية موضوع التحليل بإيجاز،موضحا أبعاده وتداعياته الإقليمية أو الدولية مع رصد أهم المصادر المستخدمة.
- يرفق الكاتب مع المادة المرسلة سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية التعليمية والخبرة السابقة وأبرز الأعمال المنشورة.
- المواد المقدمة يجب ألا يكون قد سبق نشرها، ويجب أن تكون قد أعدت للنشر في مجلة اتجاهات سياسية وفقا لتوجهات المجلة .
- جميع المواد المرسلة ترسل إلى التحكيم وتلتزم المجلة والكاتب بقبول قرار لجنة التحكيم وفي حال قبول المادة للنشر مع إدخال تعديلات يلتزم الكاتب بإجراء التعديلات المطلوبة خلال المدة المحددة من إخطاره بقرار اللجنة.
- حق تجري هيئة التحرير تعديلات تحريرية في النص حسب مقتضيات النشر بما لا يخل بأسلوب الكاتب أو الأفكار الأساسية في النص.
- حقوق النشر الخاصة بالمواد المنشورة محفوظة بما في ذلك إعادة نشرها في موقعها الالكتروني أو في الإصدارات ويسمح بالاقتباس منها مع مراعاة الأصول المتعارف عليها في الاقتباس وتوثيق المصادر.
- هيئة تحرير المجلة هى التى تحدد خطة العمل فى كل عدد خلال الأشهر الثلاثة السابقة لصدوره تبعا لتطورات الأحداث والقضايا مع الاعتماد على التكليفات المباشرة كما يسعدنا أن نتلقى أى مقترحات شفوية أو مكتوب لإعداد موضوعات فى المجلة على أن يتم إعداد الموضوعات بعد النقاش مع مسئولى الأقسام حول الشكل والمضمون المتعلق بها.
- المقالات الأكاديمية تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث ورتبته العلمية المؤسسة التابع لها(قسم، كلية وجامعة)الهاتف ، العنوان الالكتروني وملخصين للموضوع في حدود مأتي كلمة أو ثمانية سطور أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Sakkal Majalla مقاسه 14 بمسافة 18 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسيSakkal Majalla18 Gras ، العناوين الفرعيةSimplified Arabic 14Gras ، أما الفرنسية أوالانكليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.
- هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25.

- يرقم التهميش والإحالات بطريقة أكاديمية في آخر المقال بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

ملاحظة:

- إنه في الوقت الذي نلتزم فيه بمراجعة جميع المقالات التي نتلقاها بعناية فائقة، إلا أن إرسال مقال لا يضمن النشر دائما، ولا تؤثر اللغة التي يرسل بها المقال بأي شكل من الأشكال على تقيمنا له.
- يجب إرسال ملخص للسيرة الذاتية للباحث ترفق مع مع بعض أعماله المشورة مسبقا
- يجب أن تكون جميع المقالات التي ترسل خاصة في المجلة وليست قيد النظر للنشر في أي مكان آخر.
- ترسل المساهمات في اللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

magazin@democraticac.de

فهرس العدد

الكلمة الافتتاحية دسامي الوافي	01
فايروس كورونا .....الموت القادم من الشرق د.سامي الوافي	02
العلاقات التركية .المصرية بعد عام 2011 ا.م.د. شيماء معروف فرحان	17
الصراع القادم و نهاية التاريخ العقائدي د.إيلاف راجح	31
المدرستين الواقعية والليبرالية دراسة في جدلية : حتمية - إحتمالية التغيير الدولي م. عماد جاسم محمد	36
اتجاهات الخطاب التلفزيوني الإخباري نحو الأزمة السورية د. زهية يسعد	51

الكلمة الإفتتاحـــية

د.سامي الوافي
رئيس التحرير

يسعد فريق مجلة اتجاهات سياسية أن يضع بين أيادي قرائنا الأفاضل العدد العاشر من المجلة لشهر مارس - آذار 2020، متضمنا مجموعة مميزة من المقالات التي تم إنتقائها من ضمن العديد من المقالات الواردة للهيئة التحرير. تعتمد مجلة إتجاهات سياسية في إنتقائها على المعايير العلمية المتبعة و المستقر عليها بالدراسات الأكاديمية، من جانب أخر تسعى هيئة التحرير و السادة أعضاء اللجنة العلمية بشكل دائم على تشجيع الإبداع الفكري والدقة العلمية والجودة في التقديم، ملتمسة موقعا مميزا بين كبريات المجلات السياسية، إذ نحاول في كل عدد تقديم أفضل البحوث التي عالجت التطورات الراهنة التي يشهدها المجتمع الدولي.

وقد اشتمل هذا العدد على مجموعة من الدراسات والأبحاث المتنوعة على المستوى الداخلي الإقليمي والدولي ، فقد عالج العدد أزمة فايروس كورونا من جانب إقتصادي و سياسي، كما اشتمل كذلك على مقال حول العلاقات التركية .المصرية بعد عام 2011 ، و في ذات السياق و ضمن إختصاص المجلة انتقينا موضوعا حول الصراع القادم و نهاية التاريخ العقائدي .

كذلك و في إطار ماتشهده الساحة الدولية من أحداث نضع بين أيادي قرائنا موضوعا متميزا يعالج اتجاهات الخطاب التلفزيوني الإخباري نحو الأزمة السورية ، ختاما نقترح على متبعي المجلة من اكاديميين موضوعا نوعيا بعنوان المدرستين الواقعية والليبرالية دراسة في جدلية : حتمية - إحتمالية التغيير الدولي.
في الأخير نسعى كهيئة تحرير لمجلة إتجاهات سياسية إلى تحليل مجريات الاحداث الراهنة و طرح رؤية إستشرافية هذا تماشيا و توجهاته المركز ، إذ نتطلع إلى التميز و الإنفراد ونلتمس موقعا بين كبريات المجلات السياسية بإختيارنا بعناية فائقة المواضيع التي يتضمنها كل عدد و التي نعرضها وجوبا على الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة والتي جمعت نخبة من الرتب العلمية و الصحفية و الديبلوماسية لتقدير المقالات و التقارير الواردة إلينا ، و هذا في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى قارئنا الكريم.

يسعدنا تلقي مقترحاتكم التي تسهم في تطوير المجلة

فايروس كورونا.....الموت القادم من الشرق

د.سامي الوافي

ملخص

لم تكن تعلم الحكومة الصينية أن سوء تقديرها لتزايد الحالات المصابة بأعراض الإلتهاب الرئوي الحاد سينجر عنه ألاف الوفيات و مئات ألاف المصابين بـ 202 دولة. لتعلن منظمة الصحة العالمية أسابيع قليلة بعد أول إصابة أننا أمام فايروس خطير قاتل سريع العدوى إنه كوفيد 19 وباء عالمي يهدد الوجود البشري على سطح الأرض.

و إن إختلفت الرؤى و التحليلات حول فايروس كوفيد 19 و مصدره فلا إختلاف في إنعكاساته على الإقتصاد العالمي و موازين القوى ، إنه الموت القادم من الشرق .....

الكلمات المفتاحية :

وباء فايروس كورونا، حرب بيولوجية ، أزمة إقتصادية.

Abstract

The Chinese government did not know that its misestimation of the increase of severe acute Respiratory Syndrome (SARS) will cause thousands of deaths and hundreds of thousands of people injured in 202 countries. A few weeks after the first infection, the World Health Organization says we are facing a dangerous and fast virus that threatens the human existence on earth.

If the views and analyzes on the virus differ on and from the source of 19, there is no difference in its effects on the world economy and the balance of power. He died from the East...

Key words

Virus Corona epidemic, biological warfare, economic crisis

يشهد العالم اليوم أزمة خانقة تهدد الوجود البشري على الأرض ، و تعود بنا الذاكرة إلى قرون خلت أين وقف العالم نفس موقف العجز حين إجتاحه وباء الطاعون ، الملاريا ، الجدري و غيرها من الأوبئة التي فتكت بالإنسان دون رحمة . و إن إختلفت المعطيات و التحاليل بين من يرى فيروس كورونا صناعة أقبية المخابرات لإعادة رسم الخارطة السياسية و العسكرية من جديد و من رأى فيه وباء إجتاح العالم أمام عجز الإنسان عن مجابهته .

تعود الأحداث إلى منتصف تشرين الثاني 2019 أين تم تسجيل أول حالة إصابة بالفايروس بإقليم وهان بالصين ، أشارت التقارير الطبية حينها إلى أنها حالة إلتهاب رئوي غير قابل للعدوى ، لكن سرعان ما إكتشف الفريق الطبي أنهم يتعاملون مع فايروس خطير سريع العدوى . فندت الحكومة الصينية من جانبها كل ذلك معتبرة إياها محض شائعات و لوحت بعقوبة ستطال مروجيها. لم يتطلب الأمر وقتا طويلا حتى إستفحل الفايروس ليصبح خطرا يهدد البشرية جمعاء بعدد إصابات بلغ نصف مليون إصابة مؤكدة و أكثر من عشرون ألف حالة وفاة وفقا لأخر التقارير الرسمية. وقد ساهمت عدة عوامل في تضاعف عدد الإصابات فمجال التنقل المفتوح على مستوى العالمي و التراخي في إتخاذ إجراءات صارمة أدى الى تفشي الفايروس بصورة سريعة جدا لتمس 202 دولة . و إن كانت الجهود حثيثة للحد من انتشار الفايروس إلا أنها تبقى مساعي فردية تفتقر للتنسيق الدولي و غياب بروتوكول موحد للمواجهة الجائحة ، فكل دولة تتعامل و تواجة الأزمة بحسب إمكانياتها .

و بالعودة للأرقام الرسمية المعلن عنها لحد الساعة تبدو طفيفة مقارنة بما شهده العالم سابقا من أوبئة أبادت الملايين من البشر ، يوضح الجدول التالي عدد الوفيات بأمراض وبائية :

الإسم المتداول للوباء	الفترة	المنطقة	عدد الوفيات
الطاعون الأسود	1347-1350م	أوروبا – افريقيا	50مليون
الانفلونزا الإسبانية	1918-1920م	كافة انحاء العالم	20 مليون
الانفلونزا الآسيوية	1957-1958م	سنغافورة، الصين	مليون

المصدر: منظمة الصحة العالمية

لقد ساهمت وسائل الإعلام العالمية بصفة مباشرة في تضخيم أزمة فايروس كورونا وترويج صورة مرعبة للعالم لنعيش اليوم حالة هلع و إستنفار مبالغ فيها جدا وصلت لحد الهستيريا بما يطرح تساؤول حول الإستراتيجية الإعلامية في التعامل مع الأزمة و مدى سلامة نواياها و من يوجهها أو لصالح من ....هذا وسط تبادل إتهامات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، فتصريح الرئيس الصيني شي جين بينج واضح الى حد بعيد حين قال سننتصر على الأعداء و هو ما أكدته الديبلوماسية الصينية بتوجيه إتهام صريح للولايات المتحدة الامريكية بالضلوع في تفشي الفيروس على نحو خطير ، و قد يتدعم هذه الطرح (نظرية المؤامرة)حين نلاحظ أن أكثر الدول تضررا هي الدول التي عارضت السياسة الأمريكية على غرار إيران ، ألمانيا ، إيطاليا ، في ظل عدم شفافية الولايات المتحدة في تقديم بياناتها من إحصائيا المصابين و مكان إقامتهم وعدد الوفيات المسجلة بدقة ، و توجيهها تصريحات و اتهامات عشوائية للصين، بما لا يدع مجالا للشك اننا أمام نوع اخر من إستراتيجيات الحروب خلافا لتلك التي عرفناها طيلة عقود من الزمن .

و مهما إختلفت التحاليل و الرؤى فلا إختلاف في حجم الخسائر التي خلفها فايروس كورونا و لا إختلاف أيضا في الأزمة الإقتصادية العالمية الحادة التي مست كبرى الإقتصاديات حيث يرجح الخبراء تسجيل خسائر الاقتصاد العالمي بما يفوق 160 مليار دولار قابلة للارتفاع ، و يترقب العالم اليوم إنعكاسات أكثر حدة لعل أبرزها تفكك الإتحاد الأوروبي

أو على الأقل إنسحاب عدد من الدول الأعضاء ، إنحلال عدد من التحالفات الإقتصادية التي برزت مؤخرا، هذا في إنتظار تفاقم الازمة او السيطرة عليها .

إن السياسة التي إنتهجتها عدة دول في التعامل مع الأزمة لم تتسم بمنطق الدولة بل بعيدة كل البعد عن الفكر المؤسساتي ، تشير تقارير منظمة الصحة العالمية الى أن دول الشرق الأوسط لا تتعامل بشفافية في هذا الظرف ما يحول دون التقدير الفعلي لحجم الأزمة . فكما دأبت هذه الأنظمة على تسيس كل القضايا و الأزمات هي اليوم أيضا تستبعد الحلول العلمية و تسيس الملف، هذا أمام ضعف المنظومة الصحية و التكاليف الباهضة التي يتطلبها التعامل مع الفايروس من هياكل و تجهيزات طبية ، ليبقى الحل الوحيد أمامها هو التضحية بالشعب كونه الحلقة الأضعف .

فقد أماط فيروس كوفيد 19 اللثام عن مدى هشاشت العديد من الأنظمة سيما الدول العربية، إذا أن المتتبع لمجريات الأحداث و مدى نجاعة ما إتخذ من إجراءات إحترازية لمنع إنتشار الفايروس تتضح له مدى إرتباكها في إتخاذ إجراءات فعالة . فأغلب الحالات المسجلة بكل من المغرب ، تونس، الجزائر، مصر و غيرها، هي جراء التراخي في إتخاذ إجراءات صارمة و آنية، فرغم كل تقارير منظمة الصحة العالمية و التي دقت ناقوس الخطر في وقت مبكر إلا أن عدة دول عربية لم تغلق حدودها إلا بعد فوات الأوان و إنتشار الفايروس بها ، فهل كان ذلك بسبب سوء تقديرها للموقف أو مخاوفها من ردود الفعل عن هكذا قرارات.

تعجز العديد من الدول على التكفل بكل الحالات المصابة وتوفير التجهيزات اللازمة و كذا أبسط المستلزمات الطبية و شبه الطبية الوقائية مازاد من إستفحال الأزمة وسط تعتيم مطلق ، لتجد شعوبها نفسها في مهب الريح نتاج فساد إستشرى و نخر مفاصل الدولة. لا ينفي هذا جهود بعض الحكومات التي تسعى جاهدة الى الإحاطة بالمواطن معتبرة تأمين صحته أولوية أولى .

في ذات السياق و تعمقا في تحليل مجريات الأحداث من وجهات نظر مختلفة أجرينا حوارا مع عدد من الخبراء و الإختصاصيين من عدة دول حول واقع الأزمة و تداعياتها أين تقاربت آرأئهم في جانب و إختلفت في جوانب اخرى .

د.سليم كاطع علي
بغداد -العراق

ماحقيقة فايروس كورونا و ما حقيقة ما يشاع عنه أنه صناعة مخابراتية الهدف منها قلب موازين القوى العالمية و ضرب اقتصاديات الدول على غرار الصين ،ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا.

إن ظهور فايروس كورونا وإنتشاره في مختلف دول العالم وضع البشرية جمعاء أمام مسارونمط جديد في العلاقات الدولية، وسوف يترتب عليه جملة من التداعيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والصحية.

فالإنتشار المفاجئ للفايروس تبعه طرح عدة فرضيات حول تفسير ظهوره وإنتشاره ، وهل هو جزء من نظرية المؤامرة أم لا، إذ نجد تبادل الإتهامات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في هذا الجانب، إذ أعلنت الصين إن الفايروس هو سلاح بايولوجي تم تصنيعه في مصانع الولايات المتحدة، مقابل إتهام أمريكا بأن الفايروس هو صيني بالأساس.

ومع ذلك يمكن القول بأن الفرضيات التي تستند إلى مبدأ المؤامرة لتبرير ظهور الفايروس لا تبتعد عن كونها محاولة للتوظيف السياسي لهذا التهديد من قبل العديد من الدول كمخرج للازمة حالها حال العديد من الأحداث والأزمات، وللهروب من تحمل مسؤولية الفشل والإخفاق في التخطيط والتنمية في القطاعات ذات الصلة بحياة الإنسان.

ماهي قراءاتكم لما سينجر عن أزمة فايروس كورونا عالميا؟

إن الخاصية التي إكتسبها فايروس كورونا كونه عابرا للحدود، جعلت منه تهديدا حقيقيا وخطيرا لا يستثني منه أحد، وهو ما يعني بروز تداعيات لاحقة لهذا التهديد يمكن إبراز بعض منها:

1 - إن بروز أزمة فايروس كورونا وإنتشاره عالميا شكل إنقلابا على المفاهيم والمنظومة الأخلاقية و السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي جاءت بها العولمة ، من خلال تراجع فكرة إضمحلال الحدود القومية بين الدول وإعادة تشكيل الحدود من جديد نتيجة قيام الدول بإغلاق حدودها ووقف حركة التنقل منها وإليها، ووقف التبادلات التجارية بحيث أصبحت الدول معزولة عن غيرها من الدول الأخرى. ولعل تجربة الإتحاد الأوربي خير مثال على ذلك، عبر توجه دول الاتحاد نحو حدودها القومية واغلاقها.

2- لا يمكن إستبعاد إمكانية إعادة النظر في النظام الإقتصادي العالمي والسياسات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المتبعة والتي إرتكزت على إعتبارات مصلحية نفعية بعيدة كل البعد عن الإعتبارات الإنسانية،

والإنطلاق نحو التعامل مع البشرية وفقا للمبادئ الإنسانية السامية والإبتعاد عن الأنانية والإستغلال من قبل الدول الغنية على حساب الشعوب والدول الفقيرة، ولعل ذلك يؤشر في مرحلة لاحقة تراجع العولمة بأبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي حولت الإنسان إلى مجرد سلعة تبادلية في السوق الإستهلاكي العالمي القائم على السباق والإحتكاروالعقوبات على حساب مصلحة الإنسان والحرية والعيش الكريم.

3-إن إنغلاق الدول نحو الداخل، وغلق حدودها مع الآخرين يؤشر في المستقبل إمكانية إحلال وعودة المكانة المفقودة والإعتبار للإنتاج الوطني المحلي بدلا عن الإنتاج العالمي الذي أصبح عامل قلق وعدم ثقة من قبل الجميع، وهو ما يعني منح إستقلالية أكبر للمنتج الوطني وتدعيمه مقارنة بالإقتصاد العالمي ولا سيما على صعيد الدول محدودة القدرات ، عبر تنشيط إمكانات ومصانع الدول داخل حدودها وتعزيز فكرة الإنتاج الوطني، مما يعني كسر حاجز الإستيراد الخارجي والإعتماد على الداخل.

4- كشف إنتشار الفايروس مدى الضعف والقصور لدى المؤسسات الدولية في مواجهة الحالات الطارئة ولاسيما الصحية منها، مما يؤشر أن الدول وقت الأزمات والمحن تعود إلى الداخل لحماية نفسها والتعامل مع الواقع من خلال إتخاذ تدابير ذاتية دون الحاجة إلى تفعيل آليات التنسيق مع الآخرين، وهو ما عكسه كيفية التعامل مع الفايروس على المستوى العالمي. كما يؤشر من ناحية أخرى ان الدول الفقيرة بحاجة إلى بناء اقتصاد متطور والحاجة إلى تنمية اجتماعية وصحية شاملة لمواجهة المخاطر الطبيعية والأوبئة حفاظا على حياة الإنسان.

5– لا يمكن إستبعاد إمكانية إعادة النظر في العديد من الإتفاقيات والتكتلات الإقتصادية الدولية بسبب فشلها في التصدي لهذا الفايروس، وعدم تعاملها مع الأزمة الناشئة بحلول سريعة، مما يؤشر إعادة النظر في في قوانينها وأنظمتها، فضلا عن أن الأزمة ربما ستحمل بداية بوادر تفكك وانحلال بعض التكتلات الكبرى مثل الإتحاد الأوربي بسبب فشله في مواجهة الأزمة، ولعل موقف الإتحاد الأوروبي برفض تزويد صربيا بالمعدات الطبية اللازمة لمواجهة فايروس كورونا خير دليل على ذلك، مما دفع بالرئيس الصربي إلى القول بصراحة بأن التضامن الأوروبي غير موجود وكان حبرا على ورق. مع عدم إستبعاد بروز حركات بالضد من الحكومات القائمة بسبب فشلها في التعاطي مع الأزمة.

6- ستعزز الأزمة دور الدبلوماسية والقوة الناعمة الصينية التي إستطاعت تقديم المساعدات للدول الأخرى التي تعرضت لإنتشار الفايروس، وهو ما يعني إمكانية تبني مفهوم الحكومة العالمية وفقا للطريقة الصينية، والتي أشرت وبشكل واضح إمكانية فك الإرتباط بين قدرات وإمكانات الدولة على تحقيق التنمية ومعايير وجود الديمقراطية فيها، وهو ما عبر عنه النموذج الصيني، إذ كانت الصين ذات النظام السياسي الشمولي ذو الحزب الواحد أكثر قدرة وفاعلية من الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمة والتعامل معها، وهو ما يعني إمكانية تغيير قواعد النظام الدولي وتوازن القوى في المستقبل وانتقاله إلى الصين ودول جنوب شرق آسيا.

د.إيلاف راجح
نيويورك –الولايات المتحدة الأمريكية

هل يمككننا القول ان أزمة فايروس كورونا أزمة مفتعله ولها اهداف خفية

لا أرى ان هذه الأزمة مفتعلة إلا أنها وليدة أخطاء بشرية من بينها الإهمال على المستويين الرسمي والفردي وضعف في الإجراءات الضامنة للشفافية.

هل تتوقعون أن أزمة فايروس كورونا ستأثر على موازين القوى العالمية

لا أري في أزمة كورونا القيمة الحقيقية في التأثير على موازين القوة في العالم. على الرغم من وجود خسائر مادية إقتصادية ومالية كبيرة إلا أن ميزان القوة العالمية يخضع لعملية شاملة ومعقدة لا تقف عند عامل واحد. إن تغيير موازين القوة يتطلب هزة قوية مدمرة تطيح بمصادر قوة وهيبة القوة أو القوى المهيمنة. وهذا لم يحصل حتى الأن. كما أن الأزمة لم تستثني بلدا .إلا ان للأزمة تداعيات محتملة على الصعد المختلفة ومن بينها على العلاقات عبر الأطلسي. كما أن مدى تأثيرها يعتمد على المدة الزمنية التي ستستغرقها.

ما مدى نجاعة الإجراءات الإحترازية المتخذة من الولايات المتحدة للحد من إنتشار الفايروس

بخصوص الإجراءات الإحترازية، أرى أنها لم تكن كافية في نيويورك، وكان يوجد تضارب في المواقف بين الإدارة وحاكم الولاية. الأمر الذي أدى ألى تفاقم إنتشار المرض بسبب التأخر في غلق المدارس والمؤسسات غير الخدمية. كما أنه لم يتم أتخاذ أية أجراءات لفرض حظر التجوال.

هل إستطاعت الولايات المتحدة السيطرة على الأزمة داخليا و توفير المستلزمات الطبية و شبه الطبية

بخصوص المستلزمات الطبية، تعمل الإدارة الأمريكية على توفيرها بالقدر الكافي وبأسرع ما يمكن، حيث أنه قبل أسبوعين كانت أدوات الفحص قليلة جدا بينما اليوم من السهولة جدا القيام بالفحص، وقد قمت به شخصيا خلال ١٠ دقائق فقط من وصولي للمركز الصحي، وإستلمت النتيجة السلبية بعد أربعة أيام .كما يوجد في الصيدليات المواد الضرورية للوقاية من قفازات وكمامات، ويتم بيع باكيت واحد فقط لكل عائلة.

د.امهيدي المجبري
دولة ليبيا

كيف تعاملت دولة ليبيا مع ازمة فايروس كورونا ، و ما الاجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشاره

إتخذت دولة ليبيا عدة إجراءات إحترازية للحد من إنتشار الفايرويس أهمها إقرار حظر تجوال بقرار من وزير الداخلية من السادسة صباحا إلى السادسة مساء . وبدءا من يوم الغد 25-03-2020 سيفرض حضر تجول من الثالثة بعد الزوال وحتى السابعة صباحا إلى يوم 3 أبريل القادم. كما تم إقرار تعليق الدراسة بكل المستويات التعليمية .

و قد أقر مجلس القضاء الأعلى عقد الجلسات بدون حضور خصوم أو متهمين وحجر تردد المواطنين على دور العدالة .

هل ترى ان الإجراءات المتخذة كافية مقارنة بالإجراءات المفروض بدول الجوار

الإجراءات المتخذة ليست كافية لأن فايروس كورونا عابر للحدود، وليبيا شاسعة المسافة. فالدولة هشة وغير قادرة على ضبط حركة الدخول والخروج على وجه خاص المهربين والهجرة غيرة الشرعية ما يزيد من تعقيد الوضع.

أما ما تعلق بالامكانيات الطبية والصحية ضعيفة جدا في ليبيا بسبب الظرف الصعبة التي تمر بها و حالة الانقسام التي اججت الموقف .

د. نبيلة بن يحي بن فرحات
الجزائر

كيف تقيمون تعامل الدولة الجزائرية مع ازمة فايروس كورونا ؟

في بداية الأمر كانت الدولة بعيدة عن تقدير حالة الوباء في الجزائر،لظروف سياسية واجتماعية وإقتصادية تعيشها،ومع عهدة رئاسية جديدة بعد إنتخابات 12 ديسمبر 2019، والمعلوم عند الجميع أن الرئيس المنتخب ورث نظاما سياسيا ضعيفا بمؤسسات نخرها الفساد في كل مواضيعه،والذي زاد من صعوبة الوضعية السياسية الإنهيار الكبير لأسعار البترول،وأنتم تعلمون أن الإقتصاد الجزائري معتمد على مداخيله الإستيراتبجية على الطاقة وخاصة البترول- .فجاءت هذه الجائحة في ظروف هي إمتحان عصيب على الرئيس المنتخب وطاقمه الحكومي لتدارك دخول هذا الوباء إلى الحزائر- .لذا ممكن القول،وفق الظروف التي تمر بها البلاد،عملت الدولة بما إستطاعت أن توفره للمواطنين في ظل الظروف الموروثة،أن تحاصر الوباء ،بتجنيد كل الوسائل والتجهيزات وتسخير الأشخاص والمؤسسات لحماية المواطنين،كما فرضت الحجر الصحي على بعض الولايات خاصة ولاية البليدة التي كان الوباء مستفحلا فيها- .لكن يبقى اللوم على الدولة في بداية ظهور الجائحة أنها لم تسارع في مراقبة دخول المسافرين من الخارج وخاصة من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وفرضت في اللحظات الأولى من ظهور الوباء الحجر الصحي على هؤلاء المغتربين،منء دخولهم المطار.وهذه ضمن الأخطاء التي سمحت بتفشي الوباء،والمسؤولية تقع على طاقم الرئيس من الوزير الأول ووزراءه الذين لم تكن له خطة إستباقية في فرض الحجر الصحي للقادمين من الدول الاوروبية وخاصة فرنسا.

هل تعتقدون ان الدولة تراخت في اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من انتشار الفايروس مازاد من صعوبة السيطرة على تفشيه؟

لا أعتقد أن الدولة تراخت في مثل هذا الأمر،لان الوباء قد يصيب اي شخص ،ومن بين المصابين الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية السيد عيسى بكاي،إذ هذا الوباء لا يميز بين المواطنين،ولكن كما ذكرت آنفا،عدم الإستباق في توجيه إجراءات أمنية صارمة خاصة بدخول المغتربين القادمين من الدول الأوروبية التي تفشى فيها هذا الوباء وخاصة فرنسا وكذا إيطاليا وإسبانيا،جعلنا نعيش هذه المرحلة الحرجة،وتتحمل الوزارة الأولى هذا الخطأ في سرعة الإستحابة لهذا التحدي مع طاقمه خاصة وزير الصحة ،الذي إستكان وتماطل في الحجر الصحي في التوقيت المناسب.

ندرة تمس المواد الطبية و الشبه الطبية وسط مخاوف المواطن من تفاقم الازمة لتصل الى ندرة في المواد الغذائية كيف ترون ذلك

موضوع الندرة في المواد والأدوات الطبية لم يكن حديث هذا الظرف الخاص من تفشي هذه الجائحة بل هو حديث مراحل سابقة،وخاصة وأنتم تعلمون ظروف القطاع الصحي بكل فروعه،الذي يعيش نقصا فادحا في الإمكانات والتجهيزات اللازمة بما فيها الطاقم الطبي والشبه الطبي ذوي التكوين المتميز في الحالات الإستعجالية والحرجة... وهذا معروف ضمن دائرة الفساد الإداري والسرقات التي طالت حتى المستشفيات في بعض التجهيزات التي وفرتها الدولة ...بل وفي بعض الأحيان هناك أجهزة بقيت لسنوات لم تستعمل وهي قابعة في مستودعات أو تعطلت لأسباب كثيرة...يبدو أن هذه الجائحة فضحت المكشوف من تردي القطاع الصحي في بلدنا..رغم ما لنا من كفاءات متميزة من أطباء وشبه طبي وهم مرابطون بكل شجاعة لإجتياز هذه الجائحة- . طبعا يجب أن ألفت الإنتباه ،أن رئيس الجمهورية،تقدم بخطاب للأمة لطمأنة المواطنين ،واعدا إياهم أن الإمكانات متوفرة سواء تعلق بالتجهيزات الطبية أو الطاقم الطبي،للسيطرة على تفشي هذه الجائحة،و أعتقد ان الامر ليس بهذه السهولة ،خاصة وان هناك دولا اكثر تطورا وتنتج ما تقدر عليه من وسائل ...ووصلت إلى مرحلة من الضغط والحاجة إلى مساعدات خارجية إضافية..فما بالك بلداننا التي عرقلها الفساد وسوء التسيير من جهة...ليأتي هذا الوباء ويجعلنا في موقف ان نحيا أو نموت ...وهنا يرتفع مؤشر القيمي في الدعاء والتضرع لله ليرحمنا ويغمرنا بالسكينة في رفع هذا الوباء عنا وعن الجميع.

على الصعيد الدولي أحدثت أزمة فايروس كورونا أزمة إقتصادية حادة مست كبرى الدول هل تعتقدون أن ذلك سيؤثر على موازين القوى العالمية أو بالأصح سيرسم خارطة إقتصادية جديدة

-فعلا كانت لهذه الجائحة هزات سياسية وإقتصادية وإجتماعية على المستوى الدولي ،ولم تعد تخص دولة معينة في حد ذاتها ولو أن ظهورها كان من الصين في منطقة واهان،لكنها إجتاحت كل دول العالم من مختلف القارات،وأقر هذا الوباء بضعف الجغرافيا وإنهزام متغير النفوذ والسيطرة ،وعنصر القوة أمام ظاهرة وبائية لا تعترف بالحدود الجغرافيه،وإنعزال العالم مقيدا بالحجر الصحي الملزم، كما إنتقلنا من عولمة الإقتصاد التي برهنت فشل النظرية الليبرالية في ترجيح النفعية والعمل الحر إلى تقييد التجارة الخارجية بين الدول، كما فشلت عولمة القيم التي وجهها الغرب من خلال مخابره في إطار المركزية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبات الإتهامات متجهة بين القوى الدولية في تحديد أدوات الصراع ومساره ،من خلال الاعلان عن حرب بيولوجية،وأسئلة تُطرح بين المهتمين والخبراء وكذا الضحايا،من هو المستفيد من هذه الحرب البيولوجية؟ هل نحن في صدد الإعداد لنظام عالمي بتوافقات مختلفة عما هو عليه الآن؟ هل القوى الدولية المسيطرة على أحداث ومسار العلاقات السياسية الدولية،ستشهدإعادة تموقع لقوى صنعت الحدث الإقتصادي والإستيراتيجي،وقدمت صورة نمطية أخرى للصراع في حقل العلاقات الدولية؟ -أسئلة كثيرة أظهرتها هذه الجائحة في تغيير مفاجيء للنموذج المعرفي الذي عادة ما يكون فعله إيجابي الأثر نحو معرفة قد تكون قاتلة من خلال متغير جديد وهو الارهاب البيولوجي - ..وإستطاع هذا الوباء ان يُظهر سقوطا حرا لنظريات التكامل والإندماج الإقتصادي ،من خلال فشل صريح للإتحاد الاوروبي في إدارة تفشي هذا الوباء بمحدودية الإمكانات وتقصير في مهام الإتحاد تجاه الدول الأعضاء الأكثر تضررا خاصة إيطاليا التي مازالت تعاني من فضاعة إنتشار هذا الوباء وإضطرها إلى نزع علم الإتحاد الأوربي ورفع العلم الصيني في مشهد غريب عن القيم الأوروبية،والذي له تفسيرات عديدة من بينها التذمر الإيطالي من الإتحاد وأوروبا جامعة في

تقصيرها للمساعدات مقارنة بالصين في أقصى قارة آسيا ونفس الشيء يقال على إسبانيا ، _كما شهدت مقاربات حقوق الإنسان التي لطالما كانت شعيرة من شعائره المقدسة والسياسية للتدخل الإنساني في سياسة الدول الأخرى، -وموقعت "الكورونا" أزمة قيم وأخلاق في المجتمع الغربي والأوروبي خاصة من خلال قرصنة مواد طبية ومعقمات،دون أي إعتبار لحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة أو أدنى إلتزام بما تنادي به منظمة الصحة العالمية- !!!كل المؤشرات تؤكد أن هناك تغييرا متسارعا في بنية ووظيفة النظام الدولي بين القوى المألوفة في صناعة القرار الدولي والقوى الذي أصطلح عليها بالصاعدة،التي إستطاعت عن تخرق قواعد التجارة العالمية بالإنتاج تارة والمنافسة تارة أخرى وسرعة التطور المتوازية مع تكيف مجتمعاتها في الإلتزام والتفاعل معها ..وكل المؤشرات تضع الصين على جدول اللاعبين الدوليين كنموذج معرفي ،قد يغير معادلة التفاعل الدولي من الغرب الى الشرق- . وعودة التاريخ الشرقي في إدارة الصراعات المقبلة مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها في المنظومة الغربية مع الناتو دون قدرة الإتحاد الأوروبي على إسترجاع قوته،الذي سينهاروفق العديد من المؤشرات.

تبادل إتهامات بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية حول فايروس كورنا هل هي حرب بيولوجية فعلا...ما تعتقدون في ذلك

بدأت حرب التصريحات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ 2013 بعد مشروع طريق الحرير أو ما أطلقت عليه الصين طريق واحد حزام واحد، ومسيرة الصين في إنتشارها الإستيراتيجي عبرهذا المشروع في كل بقاع العالم،واربكت فيه أكبر المنظرين لمراكز الفكر في الولايات المتحدة،أمثال جوزيف ناي من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة،ولم يستطع جوزيف ناي إستباق قدرة الصين وقوتها هل هي صلبة أم ناعمة،أنا من خلال سؤالكم أقول عنها "القوة الزاحفة"،في التأسيس لنفسها قاعدة تجارية قوية إستطاعت ان تربك الولايات المتحدة الامريكية ،وهذا الذي ظهر في أزمة هواوي وصناعة الذكاء الصناعي والإتصالات العالمية التي تضررت على إثرها العديد من الشركات الأمريكية ، وهذا ما أدى بالرئيس الأمريكي دوناد ترامب اصدار القرار الرئاسي13873 بعنوان Securing the Information and Communications Technology and Services Supply Chain

وعلى إثرها هددت الصين الولايات المتحدة بديبلوماسية هادئة بتوقيع إتفاق بين شركة "هواوي" الصينية مع شركة MTS الروسية، لعمل شراكة لتطوير وإطلاق شبكات الجيل الخامس "G5" من الإنترنت في روسيا، خلال عقد منتدى بطرسبورغ الإقتصادي الدولي المنعقد في 6-8 جوان 2019

ويكون ثمار التعاون لينا لشركتين في مجال التقنيات المتطورة، لتكون قادرة على نقل البيانات بسرعة أكبر"

طبعا وراء هذا التعاون صراع سياسي مبطن . قد تكون هذه الجائحة ضمن الصور غير المألوفة في المشهد السياسي الراهن،لتقربالمشهد الحالي لمراكز القوى الجديد من خلال متغير المعرفة ومَن هو القادر على إدارتها ونمذجتها في الإتجاه الذي يريده، هذا هو المشهد الذي يبدو ان يتبلور بمتغيرات متداخلة اقتصادية سياسية امنية،وتم ترجيح العامل البيولوجي على النووي لفرز ساحة الحروب المقبلة.

Dr :Amel Njehi
Lyon-France

Quelles sont les principales mesures prises par l'État français pour lutter contre le coronavirus ?

Lors de son discours à 20h à la télévision, le Président de la république, Emmanuel MACRON, a fait plusieurs annonces fortes lundi 16 mars 2020 : report des municipales et un confinement à l'italienne. De nombreuses personnalités avaient demandé au soir du premier tour des élections municipales le report du second tour, prévu dés le dimanche 22 mars. Devant la propagation du coronavirus, le chef de l'État a annoncé qu'il avait décidé que le second tour dés élections municipales sera reporté. Cette décision a fait l'objet d'un accord unanime.

Toutes les réformes en cours seront suspendues, à commencer par la réforme des retraites. Parce que nous sommes en guerre sanitaire, toute l'action du gouvernement et du parlement doit être désormais tournée vers le combat contre l'épidémie. Le Président de la république a annoncé aussi que toutes les crèches, collèges, lycées et universités de France ferment à partir de 16 mars. Cette fermeture doit durer au moins trois semaines.

Dans son discours, Emmanuel MACRON, a annoncé l'interdiction de circulation. Seuls doivent demeurer les trajets nécessaires : ceux pour faire les courses, ceux pour se faire soigner, ceux pour aller travailler quand le télétravail n'est pas possible. Toute infraction à ces règles sera sanctionnée. Les infractions à ces règles seront sanctionnées d'une amende de 135 euros avec une possible majoration à 375 euros et 1 500 euros en cas de récidive.

Dés précisions ont ensuite été apportées par le ministre de l'intérieur, Christophe CASTANER, lors d'une conférence de presse donnée à 22h. Le ministre a annoncé des mesures de confinement pour une durée de 15 jours qui pourront être prolongées. Les déplacements pour s'alimenter, pour des motifs familiaux impérieux, pour des motifs sanitaires seront autorisés. Les sorties pour assurer une

activité physique ou pour promener son chien, sans se retrouver en groupe seront possibles.

Un dispositif de contrôle sera mis en place avec 100 000 forces de l'ordre avec des points fixes ou mobiles sur les grands axes et ceux secondaires. Toutes les personnes qui circuleront devront être en mesure de justifier son déplacement. Chaque personne devra porter une attestation pour justifier sur l'honneur le motif de son déplacement.

Le Président de la république a annoncé aussi que le dispositif de chômage partiel sera massivement élargi. Pour les entrepreneurs, un fonds de solidarité sera créé. Le Président a aussi donné plusieurs annonces fortes de soutien à l'économique : les factures d'électricité, de gaz et les loyers seront suspendus pour les PME en difficulté. Le dispositif de chômage partiel sera massivement élargi. Pour les entrepreneurs, un fonds de solidarité sera créé.

Plus globalement, une garantie des prêts bancaires accordés aux entreprises à hauteur de 300 milliards d'euros sera assurée pour éviter des faillites dues à la crise économique provoquée par le coronavirus. Le chef de l'État a annoncé un dispositif exceptionnel de report de charges fiscales et sociales, de soutien ou report d'échéances bancaires et de garanties de l'État à hauteur de 300 milliards d'euros pour tous les prêts bancaires contractés auprès des banques.

Le chef de l'État a également annoncé la fermeture des frontières extérieures à l'Union européenne et à l'espace Schengen. Tous les voyages entre les pays non européens et l'Union européenne seront suspendus pendant 30 jours. Pilier fondamental de l'espace Schengen, la libre circulation a souvent été un point de crispation entre les États membres. Plusieurs, dont la France, avaient déjà refermé leurs frontières au plus fort de la crise migratoire de 2015 ; ou après les vagues d'attentats, à Paris, Bruxelles et Berlin.

Les mesures actuelles en France sont-elles suffisantes contre le coronavirus ?

Les mesures prises par le gouvernement pour lutter contre l'épidémie de coronavirus sont fortes, dont la fermeture des écoles, des bars, des restaurants et l'instauration de la distance entre les individus. D'après Peter PALESE microbiologiste spécialisé dans les virus des voies respiratoires, de l'École Icahn de médecine à l'hôpital Mount Sinai (États-Unis), pour faire face aux virus on n'a que trois possibilités : les vaccins, les médicaments antiviraux, et la distanciation sociale, c'est à dire éloigner les personnes pour que le virus ne puisse pas circuler dans la population. Pour le moment, nous n'avons pas de vaccin contre le Covid-19, et cela

va nous prendre au moins un an, voire un an et demi, d'avoir un vaccin efficace et sûr. Nous n'avons pas non plus de médicament antiviral qui fonctionne efficacement contre ce virus. Il y a un antiviral qui pourrait fonctionner car il est efficace contre d'autres coronavirus, mais il doit être administré par voie intraveineuse, c'est-à-dire à l'hôpital, ce qui rend difficile de traiter la quantité grandissante de personnes infectées, donc il n'est pas une bonne option dans une situation d'épidémie comme celle qu'on vit aujourd'hui. La seule vraie option qu'il nous reste est le confinement et l'éloignement social, c'est notre seule alternative. En Chine par exemple, même si les informations qui nous arrivent de ce pays peuvent être un peu partielles, il semblerait que le confinement drastique que l'État a mis en place a réussi à contrôler l'épidémie.

Est-ce que l'État français a réussi à combattre la pandémie ?

Comme les autres pays voisins, le gouvernement français est en train de combattre le coronavirus. La France compte aujourd'hui 19,856 cas confirmés de Covid-19. Par ailleurs, 860 décès sont à déplorer depuis le début de l'épidémie. Chaque jour, le nombre de personnes touchées par le coronavirus augmentent, alors qu'en Chine et en Corée, le nombre de personnes contaminées ne cesse de baisser. En Chine ou en Corée, les mesures de restrictions ont consisté dans un premier temps à circonscrire la crise dans l'espace afin que le reste du pays puisse venir en soutien alors qu'en Europe, l'ensemble des pays sont touchés, et dans ces pays l'ensemble des régions sont touchées.

Par ailleurs, les mesures de restrictions adoptées en Chine et en Corée sont beaucoup plus drastiques qu'en France. En Corée du sud il y a un dépistage systématique avec jusqu'à 25.000 tests par jour et les mesures de distanciation sociale sont extrêmement bien mises en œuvre par les populations. En France, une grande partie de la classe politique a trop longtemps fermé les yeux. Quant à la discipline de la population, il faut que les gens aient conscience que dans leur village, dans leur quartier il y a des gens contaminés : les images de Paris, c'est quelque chose qu'on n'aurait pas vu en Corée.

Quel est l'impact du coronavirus sur l'économie française ?

L'impact du coronavirus sur la croissance de l'économie française sera sévère. Dès la mi-février, nous voyons un impact très concret sur l'économie. Il y aura une nouvelle évaluation chiffrée lors de la présentation du pacte de stabilité le 15 avril prochain. Un certain nombre de secteurs sont très durement touchés et l'impact est parfois violent. Il y a une baisse de chiffre d'affaires de près de 60% en moyenne chez les traiteurs, de 30% à 40% dans l'hôtellerie, de 25% pour les restaurateurs et des chiffres encore plus forts dans tout le secteur de l'événementiel. Les annulations se

font aujourd'hui en cascade. D'autres secteurs comme l'automobile ou l'aérien sont structurellement touchés. Seule certitude : Tout ça va entraîner une dégradation des dépenses publiques de la France.

العلاقات التركية .المصرية بعد عام 2011

ا.م.د. شيماء معروف فرحان

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

قسم الدراسات السياسية- العراق

ملخص

يتناول البحث موضوع العلاقات التركية .المصرية بعد عام 2011 ، أي بعد ثورة يناير 2011 من خلال البحث والتحليل لمسارات تلك العلاقات وتطوراتها ، والتركيز على مجمل المتغيرات الداخلية والخارجية الحاكمة لتلك العلاقات سواء المتعلق منها بالجانب التركي او المصري والتركيز على ماهية المصالح والاهداف الحاكمة لأطراف تلك العلاقة واهم نقاط التقارب والاختلاف بين الجانبين في ضوء التطورات والمستجدات السياسية والاقتصادية والامنية التي تشهدها المنطقة . ومن ثم يحاول البحث رؤية تأثير تلك المتغيرات بمجملها على مستقبل العلاقات التركية .المصرية .

الكلمات الافتتاحية : علاقات دولية ، علاقات مصر الخارجية ، علاقات تركية عربية ، علاقات مصر بدول الجوار الاقليمي .

Abstract

The research deals with the Turkish-Egyptian relations after 2011, ie, after the revolution of January 2011 through research and analysis of the tracks of these relations and developments, and the focus on the overall internal and external variables governing those relations, whether related to the Turkish or Egyptian side and focus on what interests and objectives governing the parties to that relationship And the most important points of convergence and difference between the two sides in the light of developments and political developments, economic and security in the region. Hence, the research attempts to see the effect of these variables on the future of Turkish-Egyptian relations

Key words : International relations ,Egypt Relations, Turkish relations,

المقدمة :

انعكست حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي عمت منطقة الشرق الاوسط سيما حالة الفوضى والارباك التي شهدتها الدول العربية سلبا على هذه الدول وعلى مسارات وتطورات علاقاتها الخارجية وهو ما ينطبق تماما على العلاقات التركية .المصرية ، فمع سقوط الرئيس المصري السابق حسني مبارك عام 2011 اصبحت تركيا من المؤيدين الاقليميين للنظام الجديد برئاسة محمد مرسي عام 2013.

الخارجية التركية بذلت جهودًا كبيرة لدعم وتطوير علاقاتها مع مصر من أجل ضمان المصالح التركية وتوطيد العلاقات بين البلدين وتعزيزها في مجالات عديدة وصولا لمرحلة اقامة تحالف استراتيجي يجمع كل من البلدين الا ان هذه العلاقات اصطدمت بمعوقات عديدة تتعلق بكل من اطراف العلاقة ساهمت في تراجع هذه العلاقات سيما بعد عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي اذ عملت تركيا على تغيير مسارها. ومع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر، أصبح الخصام بين البلدين من الخصومات الرئيسية في بلدان المشرق العربي[1].

ففي تموز عام 2013، أعلن الرئيس المصري السيسي أن الجيش قد أطاح بالرئيس السابق مرسي من السلطة من أجل "إنقاذ" مصر من شبح الحرب الأهلية. وبذلك انتهت علاقة تركيا - التي حرصت على اقامتها مع حكومة مرسي . وتوترت العلاقة بين الجانبين اثر وصف الريس اردوغان للسيسي بانه "طاغية" واتهم الحكومة المصرية المؤقتة بممارسة "إرهاب الدولة". وفي الوقت نفسه، سمحت تركيا لمؤيدين الإخوان المسلمين من فتح محطات تلفزيونية مناهضة للسيسي بالعمل من تركيا[2].

هذه المتغيرات، وضعت تركيا في قلب المشهد الإقليمي كفاعل أساسي في عملية التغيير و وضعت تركيا في خطر كبير تجاه الأنظمة الجديدة التي جاءت عقب موجة الثورات المضادة، خصوصا موقف تركيا من الثورة المصرية والانقلاب العسكري الذي شهدته مصر في يوليو 2013، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توتر العلاقات بين مصر وتركيا وذلك نتيجة لموقف تركيا الداعم للثورة المصرية ضد الانقلاب العسكري.

وفي ظل هذه المعطيات ، نتساءل عن واقع العلاقات التركية . المصرية في وقتنا الراهن وهو ما سنركز عليه في اطار موضوع بحثنا هذا .

1./ فرضية البحث

تتجه تركيا في اطار علاقاتها الاقليمية سيما علاقاتها مع مصر الى اعادة صياغة علاقاتها عبر العمل على استثمار الفرص المترتبة على التغيرات التي تشهدها المنطقة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية فاعلة .

2. اهمية البحث /

تتلخص اهمية البحث في اهمية موضوعة العلاقات بين دولتين تعد الى وقت قريب من الدول الاقليمية الكبرى في منطقة الشرق الاوسط ، سيما وان كلا من الدولتين تتمتع بمقومات القوة التي تجعلها من الدول المؤثرة في قضايا محيطها الاقليمي .

3.اشكالية البحث /

تتجسد اشكالية البحث في ماهية التحول الذي طرا على معطيات العلاقات التركية . المصرية اثر التحول في النظام السياسي في مصر وتوجهاته في علاقاته الخارجية سيما مع دولة الجوار الاقليمي تركيا وما تمخض عن ذلك التغيير من محددات وعوائق داخلية وخارجية اثرت في مسارات تلك العلاقة و توجهاتها وهو مايجعل هذه العلاقة محكومة بتلك المعطيات سلبا ام ايجابا .

4.مناهج البحث/

اعتمد الباحث على عدة مناهج كان اهمها المنهج التاريخي ومنهج التحليل النظمي الذي اختص بتحليل معطيات اطراف العلاقة داخليا وخارجيا فضلا عن المنهج المقارن اينما اقتضت الضرورة .

5.هيكلية البحث/

قسم البحث الى محاور عديدة تغطي مفاصل موضوع العلاقات التركية .المصرية وهي :

المقدمة

المحور الاول / واقع العلاقات التركية .المصرية بعد ثورة يناير 2011.

المحور الثاني / العلاقات التركية .المصرية .. نقاط التقارب والالتقاء .

المحور الثالث/ محددات العلاقات التركية .المصرية .

المحور الرابع / مستقبل العلاقات التركية .المصرية .

المحور الاول/ واقع العلاقات التركية المصرية بعد ثورة يناير 2011.

سعت تركيا في الآونة الاخيرة ليكون لها دورا مهما في منطقة الشرق الاوسط واستعادة مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة في سياق رفعها لشعار "العثمانية الجديدة" والتي تدعو خارجيا ، الى سياسة تركية تقوم على ممارسة تركيا لدور اكبر تلعبه في دول المنطقة التي كانت تحت الحكم العثماني سابقا بالإضافة الى الرجوع الى الثقافة والتقاليد العثمانية داخل تركيا. من هذا المنطلق ، تبنت تركيا رؤية جديدة في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضايا المنطقة العربية خصوصا عقب ثورات الربيع العربي ترتكز هذه الرؤية على توظيف كافة ادواتها الثقافية والتاريخية والسياسية لدى دول وشعوب المنطقة سيما مع مصر موضوع الدراسة [3].

وبهدف الاستفادة من أوضاع ما بعد الثورة في مصر عملت تركيا من أجل إقامة تحالف استراتيجي معها نظرا لما تتمتع به مصر من مقومات قوة وقدرات تؤهلها لاستعادة مكانتها الاقليمية عربيا وافريقيا ، وتفعيل قواها الكامنة. ودعت تركيا ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة المصرية على لسان أردوغان الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى الاستجابة لمطالب الشعب المصري . وهو خطاب عبَّر عن مكانة مصر لدى تركيا ودعمها لها في الانتقال إلى حياة ديمقراطية. ومنذ ذلك الحين حظيت العلاقات التركية . المصرية بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط نظرا لطبيعة المؤهلات التي تتمتع بها مصر سواء ما يتعلق منها بالموقع الجغرافي المهم لمصر كونها تشكل بوابة تركيا نحو الشرق الاوسط والقارة الافريقية.

ثمة مرحلة جديدة شهدتها العلاقات المصرية . التركية ابان حكم الرئيس محمد مرسي في مصر وقد عبرت تلك المرحلة عن رغبة الطرفين وحاجتهما الماسة لإعادة النظر في علاقاتهما الخارجية فضلا عن حاجة تركيا لمصر بوصفها دولة عربية مهمة ومؤثرة في توازنات القوى في المنطقة العربية والشرق الاوسط يساعدها في تحقيق مساعيها تلك وصول النظام الجديد في مصر برئاسة مرسي الذي يحمل أفكارًا قريبة من أفكار النظام القائم في تركيا، فكلاهما ينتمى لفكر جماعة الإخوان المسلمين بشقيه الأيديولوجي والتنظيمي.

الى جانب الاهداف والمصالح السياسية التي تتمحور حولها تلك العلاقات هنالك ايضا هدف البلدين الى اعادة ارساء العلاقات الاقتصادية بينهما توّجت هذه العلاقات بزيارة رئيس الوزراء التركي –آنذاك– رجب طيب أر دوغان على رأس وفد يضم 14 وزيرًا، و200 رجل أعمال إلى مصر يومي 17 و18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 [4].

توجت تلك الزيارة بتوقيع اتفاقية مهمة بين الطرفين يتم بموجبها إعطاء مصر قرضًا ميسرًا بقيمة مليار دولار، وبالمقابل فتح الاسواق المصرية للاستثمارات التركية ومضاعفتها لتصل إلى خمس مليارات دولار. كما تم توقيع 27 اتفاقية ثنائية في عدة مجالات منها التجارة والاستثمار، التعليم الصحة، البنى التحتية والنقل وبذلك شكلت مرحلة ما بعد ثورة يناير في مصر انعطافه ايجابية في مسارات العلاقات التركية المصرية .

وعلى اثر اندلاع الثورة المصرية ضد نظام الرئيس محمد مرسي في الثلاثين من حزيران 2013، والاطاحة بحكمه، دخلت العلاقات بين تركيا ومصر منعطفا خطيرًا قد يكون الأول في تاريخ العلاقات بين البلدين حيث تبنى النظام التركي سياسة معادية للترتيبات الجديدة التي أعقبت ثورة 30 / حزيران، وإعلان القوى الوطنية بقيادة عبد الفتاح السيسي في 3 /

تموز لخارطة الطريق التي تقضي بإزاحة مرسي .النظام الحليف لتركيا.ونظامه من الحكم وهو رفضته تركيا تماما وعدته انقلابً ضد رئيسا منتخب[5].

عدت مصر الموقف التركي هذا موقفا معاديا واستفزازيا وردت باستدعاء السفير التركي إلى مقر وزارة الخارجية، وإبلاغه استياء مصر من التصريحات التركية تجاه الأوضاع الجديدة في مصر ولكن دون حصول أي تغيير يذكر في الموقف التركي .

وتصاعدت وتيرة الازمة بين الطرفين عندما قامت مصر بطرد السفير التركي لدى مصر في 23 / تشرين الثاني 2013. الفعل الذي قامت تركيا على اثره باستدعاء الخارجية التركية القائم بالأعمال المصري لديها، وأبلغته بأنه شخص غير مرغوب فيه .

وازداد الامر سوءا عقب الانقلاب العسكري الذي شهدته تركيا في 15 / تموز 2016 عندما قام مجموعة من الجنرالات داخل الجيش التركي بالإعلان عن تسلم زمام الحكم في تركيا، وأكدوا في بيان لهم أنه تم تعيين مجلس سلام لقيادة السلطة في البلاد، وتعليق العمل بالدستور، وفرض الأحكام العرفية على كامل أراضي الدولة؛ ثم ما لبس أن أعلن الرئيس التركي ونظامه فشل الانقلاب، وتعقب العسكريين المتورطين فيه.

وكغيرها من الدول التي عبرت عن مواقفها تجاه الانقلاب العسكري في تركيا اتخذت مصر موقفا تجاه هذا الانقلاب وتمحور هذا الموقف حول مستويين

المستوى الاول : المستوى الرسمي[6] .

والذي تمثل باعتراض مصر على عبارة "ضرورة احترام الحكومة المنتخبة ديموقراطيا بتركيا " والتي جاءت في بيان مجلس الأمن للتنديد بالمحاولة الانقلابية في تركيا وهو ما يؤشر تأييد مصر ضمنا للانقلاب العسكري في تركيا مما أثار حفيظة الجانب التركي من الموقف المصري هذا ، اما على المستوى الشعبي ،

المستوى الثانيً: غير الرسمي:

ويتمثل بموقف وسائل الاعلام المصري التي قامت بشن حملات اعلامية مناهضة لتركيا بسبب ايواء تركيا لعناصر من الاخوان المسلمين والمعارضين للنظام المصري كما رحب الاعلام المصري بالانقلاب العسكري في تركيا دون التأكد من نجاحه مما ساهم في زيادة حدة التوتر والخلاف بين الطرفين .

المحور الثاني / العلاقات التركية .المصرية .. نقاط التقارب والالتقاء .

بعد سنوات عديدة لانقطاع العلاقات بين الطرفين اعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها رغبتها في تجاوز الخلافات القائمة بينها وبين تركيا وجاء هذا الموقف ردا على رغبة مماثلة من الجانب التركي ، على سبيل المثال ارسلت مصر وفدا رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية المصري الى اسطنبول للمشاركة في قمة التعاون الاسلامي من اجل القدس ، وبالمقابل اظهرت التصريحات الصحفية لاردوغان عقب هذه القمة رغبته في تجاوز الخلاف مع مصر وتحسين العلاقات من خلال العفو عن السجناء السياسيين هناك دون الاشارة الى الانقلاب العسكري .

وثمة قضايا مهمة يمكن ان تساعد في تسريع التقارب بين الجانب التركي والمصري سيما ان الطرفين حرصا على تحييد الملف الاقتصادي دون ان يدخل في دائرة التوتر والقطيعة الى جانب قضايا اخرى مهمة منها [7]:

1.توتر علاقتهما مع اسرائيل

تعد تركيا، من أكثر الدول الإسلامية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل هذه العلاقات التي نمت وتطورت بشكل ملحوظ خلال حكم الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، وبرغم تذبذب تلك العلاقات في الآونة الاخيرة بين التعاون والتوتر الا ان العلاقات العسكرية بقيت خارج نطاق ذلك التوتر ،

ورغم إعلان تركيا تعليق التعاون العسكري بين البلدين، في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قافلة المساعدات التركية إلى غزة عام 2010، ومقتل عشرة أتراك على متن السفينة «مافي مرمرة» التي هاجمتها البحرية الإسرائيلية، فإن تقارير عدة أشارت إلى استمرار هذا التعاون، من خلال اتفاقات موقعة بين البلدين يزيد عدد العسكري منها على 60 اتفاقية.

ولعل آخر تعاون عسكري بين تركيا واسرائيل كان عام 2013، حيث زودت اسرائيل تركيا بمعدات عسكرية منها أجهزة إلكترونية بقيمة 100 مليون دولار لطائرات مزودة بنظام الإنذار والمراقبة المحمول جوا (أواكس)[8]

لكن هذه العلاقات انتابها التوتر بعد ادانة تركيا لإسرائيل، ومطالبة العالم بمحاسبتها وفق القانون الدولي عبر الدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية، ووضعت تركيا علاقاتها مع إسرائيل تحت الاختبار الصعب، والذي ارتبكت إسرائيل في التعامل معه، كما نجحت تركيا في إيصال رسالتها إلى الولايات المتحدة وبشكل جاد وحازم، وأعلنت تركيا كلها عبر خطاب رئيس وزرائها طيب رجب أردوغان أنها مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وأنها لن تتوقف حتى يرفع الحصار عن قطاع غزة، وأن على إسرائيل أن تدفع ثمن عدوانها على قافلة أسطول الحرية وقتلها للمواطنين الأتراك.[9]

انتهى ذلك التوتر بطرد تركيا للسفير الإسرائيلي، وتجميد العلاقات التركية مع إسرائيل في المجالات العسكرية والدفاعية، وإعلان تركيا تحريك سفنها الحربية نحو شرق البحر المتوسط متحدية بذلك الهيمنة الإسرائيلية على مياه المتوسط. وقد جاءت هذه التطورات بعد صدور تقرير الأمم المتحدة المعروف بتقرير "بالمر" بشأن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وهو التقرير الذي أضفى الشرعية على حصار غزة.[10]

كما تحركت تركيا بالضد من اسرائيل خلال رئاستها لمنظمة التعاون الإسلامي على الرغم من أنها حليف للولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي، وتمتلك صلات مع إدارة الرئيس دونالد ترامب. واختار أردوغان التصعيد ضد إسرائيل.
اما مصر ، فقد اعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منذ توليه رئاسة الجمهورية بصفة رسمية في حزيران 2014، واعلن في خطابه الاول " اننا سنعمل على تحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية". وبذلك شكل ملف القدس الشرقية يمثل قضية خلافية في العلاقات المصرية الإسرائيلية. وتوترت علاقات مصر مع اسرائيل بعد مقتل جنودها على الحدود، ورفض إسرائيل الاعتذار أو تحمل المسؤولية؛ فاندلعت المظاهرات الشعبية الغاضبة، واستلهمت روح الموقف التركي تجاه إسرائيل، وقامت بمحاصرة السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، وهو ما اضطر السفير الإسرائيلي إلى مغادرة مصر[11].

2.وقوف الدولتين بالضد من تمدد النفوذ الايراني

تاريخيا ، اتسمت العلاقات التركية .المصرية بالصراع والتنافس على منطقة المشرق العربي والخليج العربي ومنطقة اسيا الوسطى ، وتصاعد هذا التنافس من جديد بي القوتين الاقليميتين في ملفات عديدة في الشرق الاوسط اهمها في العراق وسوريا واليمن ولبنان حيث اتخذ ذلك التنافس ابعادا متداخلة تداخل فيها البعد الطائفي والديني بالمصالح الاقتصادية والنفوذ الاقليمي بالدور السياسي.

ركزت تركيا في سبيل سعيها هذا على روابطها الدينية والثقافية والاقتصادية مع دول وشعوب المنطقة؛ فكون تركيا دولة سنية يُعد سببًا قويًّا لقبولها عربيًّا وإسلاميًّا في مواجهة ما يوصف لدى بعض المراقبين "بالمد الشيعي المدعوم من إيران."

إن حالة الصراع المستتر بين تركيا وإيران على ملأ الفراغ الاستراتيجي بالمنطقة في السنوات الأخيرة، بدا جليا بشكل أوضح بعد الثورات العربية، ولعله تجلى في الدعم الإيراني للنظام السوري، وحشد إيران لكافة قواها من أجل الإبقاء على نظام بشار الأسد خشية تحول النظام السوري إلى نظام ديمقراطي ذات أغلبية سنية، قد يحول دون استمرار النفوذ الإيراني في المنطقة. وتتفق مصر وتركيا بكونهما حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية في قدرتهما على الحد من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط [12]

ثانيا/ التقارب في المجال الاقتصادي .

تجدر الإشارة هنا إلى أن العامل الاقتصادي يمثل محورًا أساسيًّا في سياسة تركيا الخارجية؛ فمع توجه تركيا نحو المزيد من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العالم العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة تدفقت رؤوس الأموال التركية نحو العديد من الدول العربية والإسلامية ولاسيما سوريا واليمن وليبيا ومصر والسودان. وباندلاع الثورات العربية، ووقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات ضد أنظمتها التقليدية فقدت تركيا الكثير من استثماراتها، وتعرض رجال الأعمال والمستثمرون لنكبات واضحة جرَّاء وقوفهم إلى جانب سياسة تركيا نحو الانفتاح على العالم العربي.

حيث وصل حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا خلال العام 2010 الى ما يقارب 3.1 مليارات دولار، بينها 900 مليون دولار صادرات مصرية للسوق التركي، فيما تتجاوز الاستثمارات التركية في السوق المصري ملياريْ دولار. وترتبط الدولتان باتفاقية تجارة حرة موقعة في عام 2007.

وفي عام2011، صرح وزير الطاقة التركي تانر يلدز بأن بلاده تعتزم التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بالتعاون مع مصر، وأنها تدرس استيراد الغاز منها [15].وتم توقيع مذكرتي تفاهم في مجال الطاقة مع مصر تتعلق الأولى بالتعاون مع طرف ثالث، والأخرى خاصة بالكهرباء. وتعتزم تركيا مد خط لنقل الكهرباء بين سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر وليبيا خلال سبع أو ثماني سنوات [13].

زار الرئيس التركي مصر ثلاث مرات، وكان هناك كذلك زيارتين رئاسيتين من مصر إلى تركيا فيما بين 2009 و2012. علاوة على ذلك، بعد إنقطاع 15 عام، زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مصر مرتان الأولى في 2011 والثانية في 2012.

تم التوقيع على ما يقرب من 50 اتفاقية جديدة لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات. بالاتفاقيات الجديدة التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ، وصل عدد اتفاقيات التعاون المشترك إلى 100 اتفاقية.

وظل العامل الاقتصادي ولايزال مدخلاً أساسيًّا من مداخل التقارب بين تركيا ومصر بعد الانقلاب العسكري في مصر وتولي عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في حزيران 2014 وحاجة مصر الى إعادة البناء الاقتصادي، وتفعيل مشروعات ضخمة لتحقيق النهضة الاقتصادية في العالم العربي وبالمقابل تبذل تركيا جهودا حثيثة لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع مصر مما يؤشر وجود رغبة متبادلة بين الطرفين للنهوض بعلاقاتهما الاقتصادية [14]

وهذا ما تجسد في زيارته الرئيس التركي اردوغان إلى مصر بصحبة ستة من وزرائه وعددًا كبيرًا من المسؤولين والمستشارين السياسيين وأكثر من 250 رجل أعمال ومستثمر تركي، حيث تم عقد عشر اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم. كما تم الإعلان عن رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من 3,5 مليار دولار هذا العام إلى 5 مليارات عام 2014م لتصبح 10 مليارات عام 2015.

وبلغ متوسط الاستثمارات المصرية المباشرة في تركيا، خلال ال 14 عاماً، نحو 4,1 مليون دولار تقريبًا. وهو مبلغ متواضع مقارنة بحصة تركيا من الاستثمارات الأجنبية، والتي كانت لا تقل عن 13 مليار دولار سنويًا في المتوسط خلال تلك الفترة. وبلغت الاستثمارات التركية المباشرة لمصر تراكميًا نحو 402,3 مليون دولار خلال الفترة من 2005 وحتي 2015، وبمتوسط سنوي يصل إلى 36,5 مليون دولار، ويعد عام 2013/2012 هو الأفضل بالنسبة لاستقبال مصر للاستثمارات التركية المباشرة، حيث بلغت في هذا العام 169 مليون دولار، بينما يُعد عام 2005/2004 هو الأقل من حيث تدفق تلك الاستثمارات بنحو 0,2 مليون دولار، ويمكن تفسير تزايد الاستثمارات التركية في عام 2013/2012، بحالة التفاؤل التي سادت مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بعد الانتخابات المصرية في 2012، حيث توقع الكثيرون حدوث أفاق إيجابية للعلاقات بين البلدين، لما يجمع بين المشروع التركي والمصري في هذا العام من عوامل الاستقلال والرغبة في بناء اقتصاديات تنموية.[15]

وتوجهت الاستثمارات التركية نحو مجالات الصناعة والزراعة بشكل كبير، وهي ابرز ما يحتاجه الاقتصاد المصري في هذه المرحلة. فإذا كانت الشركات في مجال الصناعة والزراعة تمثل 55.9% من إجمالي عدد الشركات التركية، وبما يمثل 84.5% من إجمالي رؤوس أموال الشركات التركية بمصر، فهذا يعني استفادة الناتج المحلي الإجمالي المصري، بإضافة سلع وخدمات، وكذلك حصيلة من الصادرات وإن صغر حجمها[16]

وبذلك يتضح إن التحركات التركية في المجال الاقتصادي وما تبعها من زيارة أردوغان إلى تونس وليبيا كانت بمثابة "حملة تعويضات" لرجال الأعمال والمستثمرين الأتراك، وضخ المزيد من الاستثمارات التركية، فضلاً عن تعزيز النفوذ الاقتصادي في دول ما بعد الثورات في مرحلة إعادة البناء للأقتصاد التركي .

المحور الثالث/ محددات العلاقات التركية .المصرية .

مما لاشك فيه ، ان تطور العلاقات التركية-المصرية في الوقت الراهن نحو السلب او الايجاب سيظل مرتبطا بمجموعة من العوائق والمحددات ، منها ما هو داخلي يتعلق بالطرفين المصري والتركي، والآخر خارجي يتعلق بالمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

فعلى المستوى التركي، يمكن القول: إن السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه مصر تضع مصر في بؤرة اهتمامها وتكثف مشروعاتها تجاهها منذ اندلاع الثورة المصرية، غير أن استمرارية هذه الرؤية والاستراتيجية التركية مرهونة بجملة من العوامل التي يمكن ان تحد من تطور هذه العلاقاتت وهي[17] :

1.محددات على المستوى الداخلي .

حرصت تركيا في اطار ساستها الخارجية خلال السنوات الأخيرة على إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية مع دول العالم العربي، كان آخرها تأسيس مجلس أعلى للحوار الاستراتيجي بين مصر وتركيا. وهو أسلوب سياسي تركي يتسم بالمبادرة والاستباقية. وتشير هذه الحركية الفائقة إلى مدى الإصرار التركي على الولوج إلى العالم العربي عبر بواباته المختلفة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية.

كما أن هذا الاقتراب التركي بات يحظى بقبول متنامٍ من قبل مصر على المستويين الرسمي والشعبي على مستويات مختلفة بعد عقود من "الارتياب" في نظرة كلا الطرفين إلى بعضهما البعض، ولعل ذلك التقبل المصري للمبادرات والمشروعات التركية يرجع إلى رغبة مصر في الاضطلاع بدور رئيسي في إحداث التوازنات وصناعة السلام في الشرق الأوسط، خاصة في فترة ما بعد اندلاع الثورات في العالم العربي ، فالمتابع لتقاطع التحركات المصرية على المستويين الإقليمي والدولي مع محاولات إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط من قبل القوى الدولية، ودعم بعض القوى الإقليمية، يلاحظ العديد من المفارقات التي تعكس حجم ما تواجهه مصر من تجاذبات ما بين دعاوى تحفيز وجذب، وبين ضغوط ومحاصرة إقليمية ودولية .

وعلى خلفية التحولات المتسارعة على المستويين الإقليمي والعالمي، بات هناك مجموعة من الثوابت المهمة التي تحكم السياسة الخارجية المصرية، تتمثل في دعم الدولة القومية، من ناحية، وعدم الانزلاق في حروب أهلية طائفية وأيديولوجية من ناحية ثانية، ورفض الأحلاف العسكرية الدولية من ناحية ثالثة، والحرص على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول من ناحية رابعة، وضبط النفس عند الأزمات من ناحية خامسة، فضلا عن تدعيم العلاقات التعاونية على المستويين الإقليمي والدولي.

ويرى الكثير من الباحثين والمهتمين في الشأن المصري ومنهم الدكتور ايمن السيد عبد الوهاب في مقال له بعنوان " السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والممانعات الاقليمية والدولية " ان هذه الثوابت من شأنها أن تقلل هامش المناورة المصرية، لا سيما تجاه ملفات وقضايا تمس صميم الأمن القومي المصري، ودورها ومسئولياتها الإقليمية. ومع أهمية إعادة تحديد ملامح الدور المصري المطلوب ومتطلباته وتكلفته، فإن تحييد العديد من الأطراف الدولية والإقليمية ذات التأثير السلبي على المصالح العليا المصرية يقتضي بالتبعية زيادة هامش المناورة والتحرك إقليميا ودوليا.

وهنا يكمن التحدي أو المأزق ما بين متطلبات تفعيل الدور وتحمل تكلفته وهى كبيرة ومتعددة المستويات والاتجاهات، وبين القبول بالحد الأدنى والممانعة التي تضعها العديد من القوى الإقليمية قبل الدولية[18]

.كما أن مصر ما بعد الثورة تشهد نشأة وبلورة جديدة لبنيتها السياسية في إطار مرحلة التحولات الحزبية والتطورات الأيديولوجية؛ قد تتفق أو تختلف في بعض المساحات مع النموذج التركي. وتُعد حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر عنصرًا داخليًّا غير أنه شديد التأثير في تطوير الرؤية المصرية لسياستها الخارجية نظرًا لارتباطها بعملية الصراع بين الرؤية التقليدية ورؤى جديدة ترتكز على تحقيق المطالب الشعبية لاسيما فيما يخص العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويمكن القول: إن نمو الحس القومي العربي المنغلق على نفسه في فترة ما بعد الثورة المصرية قد يؤثر سلبيًّا على سياسات التقارب التركي-المصري، لاسيما مع تكثيف تركيا لمبادراتها بقضايا الشأن العربي، وهو ما قد يفرز حالة من التخوف والقلق من ارتداد وارتجاع المكانة المصرية أمام تقدم تركيا في المنطقة.

2.محددات خارجية

توسعت ميادين المواجهة الاستراتيجية بين مصر وتركيا شمالا وجنوباً وغربا، وبالشكل الذي اعاد الى الأذّهان صراعات دول منطقة الشرق الأوسط في ستينيات القرن الماضي على النفوذ. تجسدت هذه المواجهة في محاولة تركيا التوغل الى مناطق النفوذ المصري يقابلها خطوات مصرية لمواجهة التحرك التركي ، عبر إغلاق المنافذ التي من الممكن ان تنفذ منها تركيا الى المجال الحيوي المصري واصبحت السودان وليبيا وشرق البحر المتوسط، مناطق دائمة لفعاليات هذه المواجهة المستمرة منذ عام 2013.

في ليبيا، دعمت مصر والإمارات العربية المتحدة حملة الجنرال خليفة حفتر ضد الميليشيات الإسلامية التي قيل إنها مدعومة من تركيا. حتى إن السيسي استعمل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 ورقة قبرص، وعقد قمة ثلاثية مع الرئيسين القبرصي واليوناني للترويج لصفقة توريد الغاز الطبيعي من الحقول الواقعة تحت البحر قبالة سواحل قبرص إلى مصر. ومن شبه المؤكد أن السيسي كان يسعى إلى تحدي السلطة التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط.
وفي الوقت نفسه، ينظر السيسي إلى أردوغان كمنافس له في شؤون المشرق العربي، والأهم من ذلك، في السياسة. فقد فاز الزعيم التركي المتحالف مع محمد مرسي بأربع انتخابات متتالية، ثلاثة منها برلمانية وواحدة رئاسية، وأظهر نفسه بصورة النموذج اللامع للسياسة الإسلامية في الشرق الأوسط. أما في نجاح أردوغان، فيرى السيسي تجسيداً لخصومه السياسيين. ويشير ذلك إلى أنه من غير المرجح أن تتعافى العلاقات التركية المصرية في المستقبل القريب، طالما أن أردوغان والسيسي في السلطة. وفي الواقع، من المحتمل أن تزيد المنافسة الإقليمية بين السلطتين من تغذية النزاعات القائمة بدءً من غزة مروراً بقبرص ووصولاً إلى العراق.
ويأتي الملف الإسرائيلي على رأس هذه العوامل ايضا؛ حيث سيؤثر التدهور المستمر للعلاقات التركية-الإسرائيلية على العلاقات التركية مع النظام في مصر الذي يحاول بقدر استطاعته الحفاظ على حالة التوازن في علاقاته بإسرائيل في المنطقة، خاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها، مراعيًا لأقصى درجة متطلبات تحالفه مع الولايات المتحدة. غير أن كل تحسن سيطرأ على العلاقات التركية-الإسرائيلية يمكنه أن يؤثر سلبًا على الصورة التركية لدى النخبة والشعب

المصري ويسحب من رصيد تركيا لديهما؛ فإن كان الملف الإسرائيلي أحد ملفات الخارجية التركية فإنه بالنسبة لمصر الملف الأبرز وقضيتها الأساسية منذ قيام الجمهورية المصرية[19].

ومنذ ذلك الحين، أصبحت السياسة الإقليمية أكثر عنفاً بكثير. ففي صيف عام 2014، اندلعت الحرب في غزة. ومع مسارعة وزير الخارجية الأمريكية جون كيري إلى العمل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، عرضت تركيا (وقطر) ومصر خططاً متنافسة للسلام. وقد شكا المسؤولون المصريون إلى نظرائهم الأمريكيين من أن تركيا وقطر تسعيان عمداً إلى استخدام غزة لتقويض المصالح المصرية.

المحور الخامس / مستقبل العلاقات التركية .المصرية

لقد دخلت تركيا ومصر مرحلة الحوار الإستراتيجي وقد توفرت لديهما الرغبة المشتركة لإجراء تعديلات في التوازنات بالمنطقة. ولاريب أن مصر بما لديها من خبرات في القراءة والتحليل للمؤشرات والتغيرات الإقليمية يمكنها أن تسهم بدور أساسي وقوي مع تركيا في صناعة السلام بالمنطقة وتحقيق استقرارها ونهضتها مستفيدة من ارتباطات تركيا بالمنظمات الدولية.

تحتاج تركيا إلى مصر بقدر ما تحتاج مصر إلى تركيا؛ ومن ثَمَّ يصعب الحديث عن دور تنافسي على الدور الزعامي في المنطقة؛ فكلتاهما دولتان قويتان ولهما عناصر قوة مختلفة ومتفقة على مستويات عدة يمكن لها أن تحقق لهما توازنًا في القوي يحول دون أن يطغى أيٌّ منهما على دور الآخر ومكانته.

اولا/ سيناريو التعاون والتطور بين البلدين .

تبنت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية رؤية جديدة في سياستها الخارجية تهدف إلى صياغة جديدة للعلاقة مع دول الجوار قائمة على استثمار الفرص المشتركة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية معتمدة على أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسية هامة، هي المناطق البرية القريبة التي يقع العالم العربي ضمنها، والأحواض البحرية القريبة، والمناطق القارية البعيدة فضلا عن انتهاج سياسة تصفير المشاكل وتوظيف القوة الناعمة الاقتصادية والثقافية والفكرية والتاريخية والجغرافية [20]

,وفي اطار تلك الرؤية فمن المرجح ان تتجه العلاقات التركية .المصرية نحو المصالحة وتطبيع خاصة بعد تراجع الرفض التركي للنظام القائم في مصر من المستوى المبدئي باعتباره غير منتخب إلى المستوى الإجرائي بتقديم اشتراطات معينة للمصالحة ان تثبيت النظام القائم في مصر لأركانه – من زاوية الشرعية السياسية – إلى حد كبير واالقبول الدولي الذي اصبح يحظى به الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظامه السياسي ، ودعوته لعدة دول أوروبية وإلقائه كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو ما جعل تركيا تعيد النظر في سياستها تجاه مصر سيما ان العلاقات التجارية بين البلدين التي لا ترغب تركيا في خسارتها بل تريد تنميتها خصوصاً الملاحة البحرية، وحاجة مصر لها في ظل الأزمات الاقتصادية ، والمهددات الإقليمية المشتركة التي تجمع البلدين، كالأزمة السورية وتنظيم داعش تضطرهما إلى مستوى من التعاون في عدة مجالات اهمها المستوى السياسي والأمني،حيث نجد أن كل من تركيا ومصر تمثلان حلا إقليميًا مهمًا لكل منهما على المستوى الأمني في المنطقة لمواجهة خطر الإرهاب مما يستدعي ضرورة التنسيق الأمني والاستخباراتي. فضلا عن التعاون على المستويين الاقتصادي والثقافي [21].

ثانيا/ سيناريو استمرار العلاقة..

إن تراجع تركيا سياستها تجاه العالم العربي انطلاقاً من انسداد سياستها تجاه الأزمة السورية والصدام مع الحدث المصري وتحدث تحولا في هذه السياسة، ورغم أهمية مثل هذا الأمر للسياسة التركية ولمستقبل العلاقات التركية العربية وللأمن الإقليمي، فانه لا مؤشرات حتى الآن توحي بحصول مثل هذا التحول أو التغيير، بل وينبغي الإشارة إلى صعوبة حصول مثل هذا الأمر نظراً لأن الذي أوصل العلاقة التركية مع الدول العربية إلى هذه النقطة من التوتر هو أردوغان نفسه، ومن يعرف شخصية أردوغان يجب أن يستبعد خيار التغيير بسبب طريقة تفكيره ومزاجه وتحويله الخلافات السياسية إلى الشخصية[22].

ثالثا / سيناريو التصعيد والتوتر

هو خيار المزيد من التوتر والتصعيد مع العالم العربي الذي بات يشهد تحولات على وقع عودة الدور المصري، وبروز التكتل المصري – الخليجي، وإقرار المطالبة بالحل السياسي للأزمة السورية بعد فشل الرهان على جلب خيار التدخل العسكري الغربي - الأطلسي، وفي المحصلة فان مثل هذا الخيار يضع العلاقات التركية – العربية من جديد باتجاه مرحلة جديدة من القطيعة لصالح العودة إلى خيار العضوية الأوروبية بقوة، أو حتى خيار الانفتاح بقوة على روسيا العدو التاريخي، لطالما أن روسيا قررت مد خطوط أنابيب النفط عبر الأراضي التركية بدلاً من بلغاريا، وألغت مشروع الجنوب لتصدير النفط والغاز إلى أوروبا انطلاقا من ايطاليا لتقوم تركيا بمثل هذا الدور وتستفيد من تخفيض روسيا سعر الغاز لها بنسبة 6% ووسط وعود بأن تصل هذه النسبة إلى 15% في الأعوام المقبلة، ولعل حجم المصالح الكبرى بين الجانبين وإمكانية إبدال الخلافات إزاء العديد من القضايا قد تفتح صفحة مفتوحة في العلاقات التركية – الروسية بما يجعل من موسكو مهبطاً آمناً لأنقرة في التراجع عن ركوب شجرة الربيع العربي ودعم حركات الإخوان المسلمين، وبما يترتب كل ذلك على تركيا إتباع سياسة جديدة تجاه الجوار الجغرافي.

والمرجح ان يكون خيار استمرار العلاقة على ماهي عليه خلال السنوات الخمس القادمة او على مدى مايعرف بالمستقبل المنظور هو السيناريو الاكثر ترجيحا ذلك ان معطيات العلاقة الحالية لا تشير الى وجود تحول او تطور سريع بين الدولتين نظرا لوجود العديد من المعطيات الداخلية والخارجية الخاصة بطرفي العلاقة وبطبيعة انظمتها السياسية والتي تحول دون حدوث هكذا تقارب على مدى المستقبل المنظور[23].

الخاتمة

اندلعت ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010 وكانت البداية من تونس ثم مصر وامتدت الى العديد من البلدان العربية، الأمر الذي فرض واقعاً جديداً على النظام الاقليمي والعالمي وأعاد رسم العلاقات بين دول المنطقة. واعتبرت تركيا ثورات الربيع العربي فرصة كبيرة لتعميق علاقات الأتراك مع الشعوب العربية في كافة المجالات كهدف استراتيجي للسياسة التركية الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية، ولذلك اتخذت تركيا مواقفاً إيجابية بشكل كبير من الثورات ودعمها ودعم شعوب المنطقة وحقها في بناء أنظمة تحقق طموحاتها وآمالها. هذه المواقف الإيجابية وضعت تركيا في قلب المشهد الإقليمي كفاعل أساسي في عملية التغيير خصوصا في سوريا، ولكن موجة الثورات المضادة وضعت تركيا في خطر كبير تجاه الأنظمة الجديدة التي تولدت نتيجة موجة الثورات المضادة، خصوصا موقف تركيا من الثورة المصرية والانقلاب العسكري الذي شهدته مصر في يوليو 2013، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توتر العلاقات بين مصر وتركيا.

الان ان تركيا تبنت بعد ذلك رؤية جديدة في سياستها الخارجية تهدف إلى صياغة جديدة للعلاقة مع دول الجوار قائمة على استثمار الفرص المشتركة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية معتمدة على صياغة اولوياتها ضمن ثلاث مجالات حيوية بالنسبة لتركيا ، هي المناطق البرية القريبة التي يقع العالم العربي ضمنها، والمناطق البحرية القريبة، والمناطق القارية البعيدة فضلا عن انتهاج سياسة تصفير المشاكل وتوظيف القوة الناعمة الاقتصادية والثقافية والفكرية والتاريخية والجغرافية

الهوامش

1.ثائر عباس صحيفة الشرق الاوسط العلاقات التركية الاسرائيلية الخلاف السياسي لايفسد ود العسكر،30 يوليو 2014(https://aawsat.com/home/article/148621

2.(ندوة مركز دراسات الشرق الاوسط)تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة

http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-20.html

3. سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر، 2، ابريل ، 2016 ترك برس ،

https://www.turkpress.co/node/20261

4.د. ايمن السيد عبد الوهاب ، السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والممانعات الاقليمية والدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،27/ 3/ 2017 على الموقع

http://acpss.ahram.org.eg/News/16265.aspx

5.د. علي جواد معوض ، تحول مفاجئ : مستقبل العلاقات المصرية .التركية ، 2014/12/24، المركز العربي للبحوث ...

www.acrseg.org/11258

6.السياسة الصادقة والأخلاقية.(مركز كارنيغي للشرق لاوسط ، علاقات تركيا مع عالم عربي متغير ، https://carnegie-mec.org/events/3241

7.د. برهان كورأوغلو ، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة : الواقع والطموحات ، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110301024114820 2.html

8.المصدر نفسه .

9.المصدر نفسه

10.سمير صالحة ، تركيا ومصر مصالحة صعبة لن يحن وقتها ، https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/7/9/

11.المصدر نفسه .

12.المصدر نفسه .

13.د. علي جواد معوض ، مستقبل العلاقات التركية .المصرية : تحول مفاجيء، المركز العربي للبحوث والدراسات ، http://www.acrseg.org/11258

14.المصدر نفسه .

15.سونر جاغاياتي ، اللعبة الكبرى بين مصر وتركيا في الشرق الاوسط ، معهد واشنطن ، لسياسة الشرق الادنى . https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-egypts-great-game-in-the-middle-east

16.سعيد الحاج ، محددات السياسة التركية ازاء مصر https://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/04/turkey-foriegn-policy-egypt.pdf

17.عودة العلاقات الاقتصادية المصرية .التركية ، موقع مركز البديل ، الرابط https://elbadil-pss.org/2017/12/24/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9- -

18.المصدر نفسه.

19.مصر وتركيا : حدود تغيير قواعد اللعبة ، مركز الاهرام للدراسات : acpss.ahram.org.eg/News/5434.aspx

20. د. سعيد الحاج ، الافاق المستقبلية للدور التركي في القضية الفلسطينية ، ورقة مقدمة الى ندوة العلاقات العربية .الاقليمية ، الواقع والافاق ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ديسمبر 2017.

21.ملف العرب وتركيا ، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث ، الدوحة ، https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/the_arabs_and_turkey_present_challenges_and_future_prospects.aspx

22.المصدر نفسه .

23.د. سعيد الحاج ، الافاق المستقبلية للدور التركي ، مصدر سبق ذكره .

الصراع القادم و نهاية التاريخ العقائدي

د.إيلاف راجح

الملخص:

تشير التطورات الأخيرة الى تنامي موجة الملحدين في المجتمعات المختلفة و تختلفت درجة النمو من مجتمع الى اخر حسب خصوصيتها. و لنكن أكثر تحديداً تشير هذه المقالة الى حالة الصراع بين الملحدين و رعاة الأديان. و يشير العنوان الى سؤال المقال والذي يتمحور حول فرص تلاقي رعاة الأديان في المستقبل من جهة و تصاعد فرص الصراع بين الإيمان و الإلحاد (المادية المجردة) من جهة اخرى. كما يميز المقال بين حالتين: تركز الاولى على الإختلاف بين حالة الصراع بين الإرهابيين (مدعي الدين) و الآخر الكافر وبين حالة الصراع القائمة بين رعاة الاديان غير المتطرفين والماديون الجدد؛ اما الحالة الثانية فهي الإختلاف ما بين الليبراليين والماديون الجدد. كما يطرح الكاتب سؤالاً حول طبيعة النظام العالمي الذي يتطلع اليه الماديون الجدد. في الختام يذهب الكاتب الى طرح تصنيف جديد في صراع الحضارات مخالف لما يصفه صامويل هانتنغتون حيث ان الظروف المتوقعة قد تدفع برعاة الاديان الى التوحد والتضامن من أجل مواجهة الحركة الثورية الجديدة في الفكر الإنساني.

كلمات مفتاحية:

رعاة الاديان، الصراع العقائدي، صراع الحضارات، الماديون الجدد، النظام العالمي، علاقات القوة، ومشروع الكسندر العظيم.

Abstract:

One can notice that recent developments indicate the growing wave of atheists in various societies, and the level of growth varied from one community to another based on local particularities. To be more specific, this article refers to the state of conflict between atheists and religion sponsors. The title refers to the essential question, which revolves around opportunities for future convergence of religious sponsors on the one hand, and rising opportunities for conflict between faith and atheism (materialism) on the other. The article also distinguishes between two cases: the first distinguishes between the conflict situation between the terrorists (who claim themselves as religion saviors) and the "infidel other", and the conflict between the non-extremist religious sponsors and the new materialists; the second case differences between the liberals and the new materialists. The author also poses a question about the nature of the world order to which the new materialists aspire. In conclusion, the author presents new classification in the clash of civilizations, contrary to what Samuel Huntington describes, as the foreseen circumstances may push religious sponsors to unite and solidify in order to confront the new revolutionary movement in human thought.

Key words:

Religion's sponsors, Doctrinal conflict, Clash of civilization, new materialists, global order, power relations, Alexander the Great global project.

هل فعلاً تحققت طروحات فرانسس فوكوياما في كتاب نهاية التاريخ، وهل وصل المجتمع الإنساني العالمي الى افضل منظومة قيمية ممكنة. بالمقابل يطرح البعض عدداً من الأسئلة تتعلق بمسيرة الليبرالية التي ينادي بها فوكوياما و غيره من المفكرين الغربيين و هل إنحرفت عن هدفها الأساس لتكون بذلك عبئاً على التاريخ. من وجهة نظر الكاتب تكمن المشكلة ليست في الفكرة بحد ذاتها بل في النفس البشرية وإندفاعاتها ذات الطابع الفوضوي في كثير من الأحيان.

عندما تطرح أفكار او منظومة قيمية مثل الليبرالية دون ان تسبقها عملية تأهيل نفسي وثقافي للفرد قد تتولد مشكلة كبيرة في فهم هذا الفرد لطبيعة الحقوق التي ترتبت عن الليبرالية وبالضرورة إنحراف في سلوك هذا الفرد للحصول على حقوقه المزعومة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى جون رولز الذي استشعر خطر الإبتعاد عن القيمة الأساسية لليبرالية ليبدأ الفرد في فرض رؤيته الخاصة لقيمة معينة على الآخرين. ومن هذا المنطلق يبحث الفرد عن تفسيرات تبرر افعاله و لن يكتفي بذلك بل سيعمل على تعميم هذا الفهم، وبهذا الحال فإن الفرد لا يعترف بأي مصدر (سياسي، اجتماعي، ديني) يختلف معه في الفكر و السلوك طالما انه مؤمن بإن الليبرالية تتيح له ان يضخ للمجتمع ما يشاء من أفكار دون رقيب او حسيب. و ما يمكن استشعاره ان هذه الظاهرة قد يتصاعد خطرها على المستويين المحلي و العالمي بإنحسار مستوى الثقافة العامة. حيث نلاحظ ان وسائل التواصل الإجتماعي تلعب دور محوري في سرعة و سعة انتشار الأفكار و الطروحات. و عندما نتصفح المواقع الألكترونية و نتفحص الإنتاج الفني نجد تدني واضح في القيم المطروحة و اسفاف في طرق الطرح، و يبدو ان جل إهتمام الفرد هو زيادة مساحة الربح المادي و مساحة السلوك الفوضوي اللاقيمي. ودائماً ما يرى هذا الفرد سلوكه بالثوري ضد المنظومة القيمية القائمة و لاسيما الدينية. فالطبيعة البشرية تبحث عن اية وسيلة لإشباع رغباتها المتنوعة و كلما ازداد الإدمان على الرغبات يتناقص الإيمان بالمنظومة القيمية التي تكبح هذا الجماح. و مجدداً ليشبع الفرد رغبته في ان لايكون شاذاً عن المجتمع يبدء بإقناع الآخرين للإنضمام له. و كلما إزداد العدد و تنوعت مصادر التمويل و الجذب كلما إزدادات فرص التأثير في المجتمع دون حدود سياسية. فالأفكار لاتعرف الحدود في ظل التطور التكنولوجي القائم، إذ يسوق هؤلاء افكارهم المشوهة عن طريق استغلال التدهور في الأوضاع العامة مستثمرين بذلك فشل المنظومة القيمية الحالية؛ والتي تعثرت بسبب لاعقلانية رعاتها. كما إن هذه العملية تحتاج الى استراتيجية للجذب من خلال طرح افكار جديدة تتحدى الفشل القائم و تسمح للفرد من اطلاق عنان رغباته.

بصورة عامة جعلت وسائل التواصل الإجتماعي من العالم مجتمع متداخل و متقاطع بالوقت ذاته. حيث ان مساحة الإلتقاء في التواصل الألكتروني تقابلها مساحة مساوية للعزلة، و كلما إزدادت قوة الإلتقاء بين افراد جماعة معينة كلما إزدادت فرص عزلتهم عن الآخرين و مازالت نسبة كبيرة من البشر لم يحددوا موقفهم بعد من الليبراليين الحقيقيين الذين يعيشون بسلام مع الجميع دون مشكلة و من الأفراد الذين يعيشون مرحلة إنكسار فكري قد يلحقها عملية معاقبة للذات و من ثمة سلخ للهوية. قد يعترض البعض بالقول إن هذا الصراع ليس بالجديد وانه موجود بقدم الوجود البشري إلا ان الجديد في الأمر هو الصراع السياسي بين الطرفين على المستويين المحلي و العالمي و قد يدخل العالم في حالة من الفوضى الجارفة. كما يعترض اخرون بالقول ان انتشار ظاهرة الإرهاب ما هي الا حالة صراع بين من يدعي الدين (الإرهابيون) و الآخر الكافر من وجهة نظرهم فأين هي حالة الإختلاف التي يرصدها المقال. بهذه الحالة الأمر مختلف حيث إن ظاهرة الإرهاب الحالية والتي يسميها الغرب بالإرهاب الإسلاموي مرتبطة بصورة مباشرة بمجموعة من الأفراد الذي ينتمون لدين معين مع إختلاف أعراقهم و قومياتهم، أما في حالة الصراع الجديدة فالأمر مختلف حيث ان حالة الصراع اكثر شمولية و إتساع و لاتترك شبراً في هذه الأرض دون ان تنغرس فيها حيث إن الماديون الجدد – كما

يسميهم الكاتب – لايؤمنون اصلاً بوجود "اله" حتى يكفرون من يختلفون معهم في الرؤية تجاه الحقيقة المطلقة او الإيمان المطلق بل يؤمنون بحقيقة واحدة و هي أحقية الفرد البشري في توظيف العلم المادي لتحقيق أهدافه الدنيوية. كما قد يختلف هؤلاء عن الليبراليين من حيث تقبل الآخر، حيث ان الليبرالي يجب ان يكون معتدل في تقبل الذي يختلف معه بينما هؤلاء لن يتقبلوا الآخر لاسيما ذو العقيدة الدينية. حيث يجدون في الديانات مصادر لتهديد التسامح بين البشر بوصفها مصادر للإختلاف وليس للإلتقاء كما يعدونها بمصادر معوقة للرغبات والحقوق البشرية. و بهذه الحالة قد يتساءل البعض هل سيعيش هؤلاء في ظل بيئة فوضوية ام سيعملون على بناء نظام مستقر. من وجهة نظري حتى وان كانت الفوضوية منهاجاً لحياتهم الخاصة الا انهم لن يتمكنوا من تحقيق مبتغاهم في نشر وعيهم وتحقيق سيطرتهم دون منظومة قيمية و سياسية و هم بذلك يحتاجون الى خلق تجمع عالمي قادر على توجيه السياسة الدولية و العالمية و قد يسعون الى إلغاء المحددات السياسية التي تعيق حرية حركة الفرد. وفقاً لفكر الإسكندر المقدوني ان اي مجموعة لتحقيق أهدافها تحتاج الى مصدرين اساسيين: القوة و الأخلاق. تتلخص القوة في المصدر البشري و قدرته على الوصول لمصادر السلطة في العالم، بينما يعتمد فكرهم على مجموعة من الأخلاقيات التي تعتمد على قدسية النفس البشرية و مصلحتها بالدرجة الأساس. وهم بذلك يختلفون عن مشروع الإسكندر المقدوني الذي يبحث عن تحقيق رغبات النفس البشرية الا انه في الوقت ذاته يبحث عن مجتمع قوي متماسك وبهذا فهو يعطي مساحة متساوية للحقوق الخاصة و العامة على حد سواء. و في كلتا الحالتين تظهر لنا مشكلة جلية و هي غياب القوة العادلة الضرورية لتحقيق اي مشروع عالمي. و لعدم قدرة جميع الأطراف على ضمان القوة العادلة التي تعترف بالجميع كشركاء في البيئة العالمية (مفهوم فوكوياما لل socio-political liberalism) فإن الإنطوائية على الهوية تأخذ اليد الطولى في سلوكيات الجماعات المختلفة. ولغياب حالة التوازن في القوى مع تصاعد دور الملحدون او الفوضويون الجدد في المنظومة العالمية فإن بوادر الصراع ستأخذ منحى جديد و ستدفع رعاة الأديان للتوحد من أجل مواجهة موجة الكوزموبوليتان الفوضوية اللاعقلانية. و ستواجه توجهات التقارب مشاكل جمة من بينها الإختلاف في الرؤى السياسية و العقائدية مع تصاعد حالة الخلاف بين الطوائف داخل الدين الواحد. ولا يمكن إهمال الطروحات الإستراتيجية المتعلقة بإنتقام التاريخ التي تركز على الإنعطافات في مسار القوة بين الشرق والغرب وربطها المستمر بمصير الجماعات و إنتماءاتهم الدينية، إلا أن الأمر في المستقبل قد يحظى بمعطيات جديدة لاسيما في ظل إزدياد أعداد المسلمين في الغرب لاسيما في اوربا القريبة جغرافياً من الشرق الأدنى. و يرجع بعض الباحثين مثل Martin Kaplan و Gilbert Acchar إن العلاقة بين الشرق و الغرب قد تأثرت تاريخياً بالطموحات الإستراتيجية للسلطة لدى الطرفين مع الرغبة بالإنتقام عن حالة طمس الهوية و الغبن التاريخي لحقوق الأطراف الأضعف في معادلة القوة. و يرى البعض إن حالة الإنحراف في مسارات القوة تكمن في الأساس في عدم توظيف الأخلاق و عدم الركون اليها عند رسم خريطة النظام العالمي، و بذلك يفقد أي مشروع بهذه الحالة صفتان مهمتان هما العدالة والإعتدال بوصفها أركان رئيسة لكسب ثقة الآخرين في طريق بناء نظام عالمي مستقر. و يفسر البعض من خلال هذه الطروحات تنامي خطر الإرهاب في العالم و يصفونه بحركة إنتقامية يقوم بها الإرهابيون ضد الآخر. من وجهة نظر الكاتب، إن إنحراف مسار القوة عن الأخلاقيات التي رسمها الإسكندر المقدوني لنفسه قبل غيره ترتبط بصورة مباشرة بغياهب النفس البشرية و طموحاتها الفانتازية في تعظيم ال(أنا) و رغباتها الجامحة. و من هذا المنطلق تظهر ملامح واضحة للخلاف بين المؤمنين و الملحدين او الماديون الجدد تنطلق من مبدأ مهم يتعلق بمصدر تفسيرهم لحقوق الإنسان. و من الأمثلة على ذلك، إنتشار ظاهرة الشذوذ الجنسي في مختلف المجتمعات والتي تعد مصدر تهديد لنواة المجتمع (الأسرة). و مع تصاعد حدة مقاومة رعاة الأديان لهذه الظواهر السلبية

ترتفع حدة المواجهة و الصراع لاسيما في المجتمعات الأكثر تديناً او التي يغيب فيها الإطار القانوني الذي يحمي هذه السلوكيات و لن تقف موجة المواجهة على المستوى المحلي بل ستكون عابرة للحدود الوطنية و ستأخذ إطاراً عالمياً في المستقبل. و يرجع هذا الأمر الى طبيعة الأفكار الذي يروجها الماديون الجدد ذات الطابع العابر للحدود السياسية، و من هذا المنطلق قد يتساءل البعض، هل سيكون لإنتشار منظومة جديدة من القيم لا تضع للعقائدية اي اعتبار دور في إنحسار حالة الصراعات القائمة على الدين، المذهب او القومية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط. وللإجابة على هذا السؤال لابد من التطرق الى طبيعة الصراع في الشرق الأوسط و انماطه. و من خلال مراجعة تطورات الأحداث في المنطقة خلال العقود القليلة الماضية نجد ثلاث صراعات قائمة: يعنى الأول بصراع البقاء للدولة القومية في المنطقة من جهة و للخريطة السياسية الحالية من جهة اخرى؛ اما الثاني فهو الصراع العربي – الصهيوني و إرهاصاته العقائدية والسياسية؛ و يعنى الثالث بالمواجهة بين الأصالة و الحداثوية بكل مخرجاتها الحالية. و من خلال تداخل هذه الصراعات الثلاث ينبثق صراع رابع لا يقل حدة عنهما مجتمعة و هو صراع فرض الإرادة والذي يمكن وصفه بصراع القوة. و يدرك الجميع ان المخرج الرئيس لصراع القوة هو فرض الإرادة التي سترسم او ستحافظ على شكل النظام العالمي. ولا يمكن اهمال العقائدية في صراع القوة القائم بين الأطراف المختلفة في منطقة الشرق الأوسط سواءاً الإقليميين او الدوليين، من الدول او من الجماعات العابرة للوطنية. لذلك فإن الحل من وجهة نظر الماديون الجدد يكمن في إهمال العقائدية والبحث عن المشتركات التي توحد ابناء الجنس البشري اينما وجدوا. و يعتقد هؤلاء ان طريق ضمور العقائدية في المجتمع العالمي يسير بصورة متوازية مع التقدم العلمي و التكنولوجي الذي سيدفع بالبشر الى إعادة التفكير بالأفكار القديمة التي وجدوا مجتمعاتهم قائمة عليها و بيحثون في أصل الأشياء من وجهة النظر العلمية (المادية). و تتسارع هذه العملية مع الأجيال الجديدة التي دخلت معترك الحياة في ظل هذا التقدم التكنولوجي الذي لم يعطيها الفرصة للإستماع الى القيم و العادات التقليدية، فهم ولدوا في ظل عالم منفتح على الجميع و مغلق على ذاته. وكلما تركت الأجيال الجديدة عرضة للتاثير التكنولوجي كلما كانت العملية التربوية معهم تتسم بالتعقيد بسبب حالة الغربة التي يعيشونها وهم في مجتمعاتهم. حيث يستقبل الطفل او الشاب يومياً كمية كبيرة من البيانات و المعلومات عن سلوكيات عالمية دون قيود او شروط لتولد لديه ردة فعل ثورية فطرية للتقاليد التي يحاول الآباء او المجتمع غرسها فيه. و من هذا المنطلق نجد شواهد كثيرة على عملية سلخ الذات التي يمارسها قلة من الشباب في المجتمعات العربية ولم تقتصر هذه العملية على نقد الذات و إذابتها في بوتقة الثقافة العالمية بل ذهبوا بعيداً في تأييد بعض الطروحات التي تنشر من قبل بعض الشخصيات الصهيونية في وسائل التواصل الإجتماعي. هذا لايعني ان الصراع القادم لن يشمل العقيدة التي بني على اساسها الكيان الصهيوني إلا إن هذه الحالة قد تعيشها المنطقة في المراحل المتقدمة من الصراع موضوع المقال. لذا فإن المرحلة الأقرب قد تشهد تقارب في الرؤى بين الأجيال الصاعدة في المنطقة العربية و بين نظرائها في الكيان الصهيوني الا ان هذا المشهد يعني ان الصراع الأشد ضراوة سيكون بين الأجيال الجديدة و الأجيال العقائدية في الدول العربية و قد يأخذ الصراع مخرجين رئيسين: يؤكد الأول على قوة الأجيال الجديدة و قدرتها على التغيير، وتكمن قوة هذه الأجيال في إنتمائها لمنظومة عالمية متسقة و منظمة، الأمر الذي يدفعنا بالمخرج الثاني و هو قدرتها على القضاء على جميع العقائد لاسيما الدينية. لذلك فإن عملية صراع الحضارات الحالي الذي تكلم بشأنه هنتنغتون قبل اكثر من 20 عام لن ينتهي بفوز احد الحضارات الحالية و القائمة على العقيدة بل سينتهي بفوز حضارة جديدة قائمة على اللاعقائدية. السبب في ذلك يكمن في ضراوة صراع الحضارات الحالي الذي يدفع بالقوى الظاهرة و الكامنة في توظيف جميع الوسائل للقضاء على الآخر الا ان الواقع قد يكون غير ذلك حيث ان إنتهاء دور احدى هذه الحضارات قد

يؤدي الى إنتهاء تدريجي لأدوار الحضارات الأخرى و ليس سيادتها. و من هذا المنطلق يجد البعض ان الأخطاء الحالية التي يرتكبها الغرب في حربهم ضد الإرهاب من بينها تصاعد خطاب الإسلاموفوبيا سيكون لها نتائج عكسية على مجتمعاتهم حتى ولو تمكنوا في القضاء على العقيدة المقابلة (وهذا مستبعد). حيث إن مشهد القضاء على احدى العقائد القائمة سيؤدي الى تعزيز مكانة الماديون الجدد من خلال تقوية حججهم مقابل العقائد المتقاتلة فيما بينها، بينما طروحاتهم تضع الجميع في مرتبة واحدة دون تفرقة. و الحال سيان إذا ما استمرت الحضارات الحالية المبنية على العقيدة في صراعها القائم. و سيدخل الماديون الجدد للشعوب من منطلقات إنسانية مثل التنمية، محاربة التطرف، حقوق الإنسان و تقليل التسلح ... الخ. و علمنا التاريخ حقيقة مهمة الا وهي لا عودة الى الوراء و إن عجلة التاريخ في تقدم مستمر لذلك سيجد رعاة الأديان الحاجة في التلاقي و التعاون بدلاً من الصراع في محاولة منهم لمواجهة الموج المتصاعد من الأفكار المادية للأجيال الجديدة. إلا ان هذه المواجهة ليس لها إلا ان تكون ناعمة من خلال مخاطبة الفرد عبر الإنجازات و ليس عبر القوة الخشنة.

المدرستين الواقعية والليبرالية دراسة في جدلية : حتمية - إحتمالية التغيير الدولي

م. عماد جاسم محمد

كلية القانون والعلوم السياسية
الجامعة العراقية- العراق

ملخص:

يعد موضوع التغييرات التي تطرأ على بنيه النظام الدولي من المواضيع الجذابة والتي تستحق الدراسة , نظراً لكون اغلب الجدال الاكاديمي بين المدارس الفكرية للعلاقات الدولية يدور حول تفسير هذه الظاهرة, وينقسم الباحثون حيال هذه المسألة الى قسمين, فمنهم من يرى ان القوة هي المحفز الاساس للتغيير الدولي طالما ان الدول تتصارع من اجل البقاء وان العلاقات بين الدول هي علاقات قوة ,بينما يعتقد آخرون بان التعاون المشترك والاعتمادية الدولية هي المحفز للتغيير في النظام الدولي .

الكلمات المفتاحية : الواقعية , الليبرالية , النظام الدولي .

Realistic and liberal schools Study in dialectic: deterministic – probability of change

Teacher / Emad Jasim Mohammed
Collage of Law and Political Science
/Al- Iraqia University- Baghdad

Abstract :

The question of the changes that are taking place in the structure of the international system is an attractive and worth studying, given that most of the academic debate between schools of international relations revolves around the interpretation of this phenomenon, and the researchers on this issue are divided into two parts, some of whom believe that force is the catalyst for international change as long as states struggle for survival and that relations between states are strong, while others believe that joint cooperation and international reliability are the catalyst for change in the international system.

Keywords: Realism, Liberalism, The International system.

المقدمة

تباين رؤى الواقعية والليبرالية بشأن الظواهر والمتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي والتوازن القوى فيه, نتيجة لانتهاجهما مسلكين متمايزين ، فالواقعية الجديدة بشقيها الدفاعي والهجومي، سعت إلى اعادة صياغته افكارها ضمن أشكال جديدة، في معالجة ظاهرة جديدة في العالم المعاصر الا وهي الاحادية القطبية كما حدث مع والتز وميرشايمر، بالعمل على تكييف ادواتهم النظرية التحليلية الرئيسة سيما توازن القوى ، من اجل استجابة نظرياتهم لأحداث مستقبلية، فقد أصرت الواقعية على ان هنالك شروط ضرورية لازمة قبل اندفاع الدول نحو التغيير ، لعل من اهمها اولاً: انخفاض التكلفة اللازمة للتغيير. وثانيا: امتعاض الدول من مكانتها في ظل النظام الدولي القائم والعمل على تعديل تلك المكانة. وعليه وفي حال عدم توافر الشرطين السابقين فإن ذلك يعني استقرار النظام واستمرارة , فشعور الدول العظمى بالرضا عن النظام الدولي القائم, يعني غياب الاجماع اللازم للتغيير, رغم قوتها التعديلة. وفي مقابل التركيز الواقعي على الفوضى والصراع الدولي , تتفاءل الليبرالية بالتعاون الدولي القائم على المأسسة الدولية وبرؤية عالم يسوده الازدهار.

أهمية الدراسة :

تعد المدرستين الواقعية والليبرالية من أبرز نظريات العلاقات الدولية والتي تهدف الى تفسير وتحليل الظواهر والمتغيرات الدولية للتنبؤ بمستقبلها . فقد هيمنت النظرية الواقعية على حقل دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وطيلة فترة الحرب الباردة فقد تمكنت الواقعية من تفسير اسباب استقرار النظام الدولي الثنائي القطبية ، وفي معرض الدفاع عن أفكارها وأدواتها بعد انتهاء الحرب الباردة ، اعتبرت الواقعية الجديدة ان الفوضى الدولية وغياب التوازن قد يدفع النظام لتحقيق التوازن بشكل تلقائي عبر أشكال جديدة . اما الليبرالية من جهتها فانها تنطلق من مسلماتها الاساسية : "المؤسسات الدولية , الاعتماد المتبادل، الديمقراطية " لتحقيق السلام والتعاون الدولي, فالفوضى الدولية هي حالة عرضية نتيجة للنزاع بين الدول بسبب الحسابات غير العقلانية للمكاسب في النظام الدولي . لذا تبدو اهمية هذه الدراسة ضمن الجدل النظري في توضيح الاسهامات الفكرية التي قدمتها الواقعية والليبرالية لفحص قدرتها التفسيرية للأحداث الدولية التي تشهدها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

مشكلة الدراسة :

بشرت نهاية الحرب العالمية الثانية بولادة نظام دولي جديد, ارتكز في جانبه الليبرالي على إضفاء الطابع المؤسسي / التنظيمي على هيكل القوة السائد بحيث ارتبط أداء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باراده أعضائه الدائمين (المنتصرين في الحرب العالمية الثانية), وتكوين هياكل لنظام اقتصادي دولي من خلال نظام بريتون وودز ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي. في حين استند جانبه الواقعي على نظام توازن القوى الثنائي القطب الذي وفر قدراً من الاستقرار بكبح الصراع المباشر فيما بين القوى الكبرى . وقد ادى انهيار الاتحاد السوفيتي, وانتهاء القطبية الثنائية ,الى اعاده هيكله العناصر المؤسسية والوظيفية لنظام ما بعد الحرب الباردة . وتكثيف الجدل حول دور القوة سيما بعد تسارع عمليات بناؤها لدى العديد من الدول التعديلية . وهو ما يدفعنا للتساؤل حول : ماهيه الخصائص المستقبلية للنظام الدولي ؟ وما شكل النظام الذي سيتولد عن عمليه أعاده الهيكله؟

فرضية الدراسة :

بما ان هنالك تمايزاً في الطروحات النظرية للواقعية والليبرالية, فان ذلك سيقود لتباين في الرؤى حول مستقبل النظام الدولي, ما بين التشاؤم والتفاؤل ,اذ تنطلق المدرسة الواقعية من فرضية ان التغيير الدولي لن يكون سليماً بنهوض قوة كبرى طالما ان قوى الوضع الراهن ستكافح من اجل لجم قوى التغيير ما سيؤدي بالضرورة الى نشوب الصراع الدولي ,الذي ثبت تأريخياً . في حين تفترض المدرسة الليبرالية ان التغيير لن يكون بالضرورة صراعياً وانما سيكون سلمياً ,بحكم جملة من العوامل ، الداخلية والخارجية وبالتالي , تختلف الرؤية المستقبلية لمعضلة التغيير بين المدرستيين بتشديد الاولى على القوة، واعتماد الثانية على التعاون والاعتماد المتبادل .

منهجية الدراسة :

لدراسة المشكلة موضوع البحث وتحصيل ابعادها ولاثبات صحة الفرضية ، فقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظري المقارن، الذي يعد أحد المناهج الفرعية المستخدمة في البحث العلمي ومنهجاً جزئياً عند تطبيقه على ميدان محدد في العلوم وكون الدراسة تنصب على البحث في نظريتين مختلفتين، فعالج بالتالى مسألتين مهمتين هما ,التحليل النظري حيث يمكننا من خلاله فحص وتحليل الأسس والمسلمات النظرية التي تشكل ملامح كل نظرية من النظريتين . كما ساعدنا على تقييم ومقارنة الاتجاهات النظرية لاهم مدرستين في العلاقات الدولية وللإختلافات والتشابهات بينهما . وبما ان المنهج التحليلي يقوم على ثلاث عمليات هي التفسير ، النقد ، والاستنباط فقد تم التوصل بالتحليل والاستنباط المنطقي الى مستقبل التغيير الدولي .

هيكلية الدراسة :

تنقسم الدراسة الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة وعلى النحو التالي :

المبحث الاول:(مفهوم الحتمية_ والإحتمالية في العلاقات الدولية)

المبحث الثاني:(محفزات التغيير الدولي) ويقسم بدوره الى مطلبين : الاول يتناول (الواقعية وحتمية الصراع الدولي) اما المطلب الثاني يحلل :(الليبرالية رجحان التعاون على إحتمالية الصراع الدولي).

المبحث الثالث : (مستقبل النظام الدولي وفقاً لجدلية الحتمية_ الإحتمالية) .

المبحث الاول : مفهوم الحتمية_ والإحتمالية في العلاقات الدولية

أن الوصول إلى القوانين يتم بحياد كامل وفقاً للقواعد الفيزيائية التقليدية، وبموضوعية نقية فالراصد يتأمل الكون من حوله فيراقب, وبعد ذلك يقوم بالتجربة للتأكد من الملاحظات التي جمعها. وهكذا تمتاز القوانين التي يتم استخراجها من هذه النظم بـ "الحتمية". والحتمية تولدت من الموضوعية من ثم يبقى التنبؤ العلمي تحصيل حاصل فيكفي أن نحلل الحدث لنعرف ماحدث في الماضي، ثم نتوقع ما سيحدث في المستقبل ,ومن هنا نفهم ولادة الحتمية التاريخية للماركسية من خلال المادية الجدلية [1] .

وفي بداية القرن العشرين، حدثت رجعة عن القول بالحتمية ، فقد هدمت النظرية النسبية في الفيزياء النووية مبدأ الحتمية من أساسة, فليس كل شيء في الكون يتحرك وفق سلسلة لا تنتهي من الأسباب والمسببات، إن "الإحتمالية" صفة ذاتية للأحداث ، فهي طبيعة هذا العالم، فالجزيء يتحرك بلا قانون ضابط، وخارج أي إطار حتمي، ويغير من سرعته وموقعه من تلقاء نفسه, ومن ثم فمن الصعب ضبط سلوكه وفق الحتمية [2] .

ويتفق المتخصصون على أن هناك عملية تحول حقيقية في الفكر العلمي بدأت منذ الثلث الأول من القرن العشرين ، والسمة الجوهرية لهذه العملية هي الجدلية بين الحتمية واللاحتمية, اذ تصاعد الانقسام بين الفريقين : فالفريق الاول ما يزال يدافع عن النظرة الحتمية على افتراض أن المستقبل سوف يحمل في طياته حلولا لمشكلاتها المعاصرة ، واما الفريق الآخر ,فيرى أن ظهور التطورات المعاصرة في كل فروع العلم يفرض الاستغناء تماماً عن النظرة الحتمية، واستبدالها بنظرة جديدة لاحتمية نابعة من التصورات الجديدة التي طرحتها فلسفة العلم المعاصرة[3] .

ويبدو ان هذا الجدل قد انتقل الى حقل العلاقات الدولية اذ يعاب على بعض المناهج الاصرار في البحث على الحالات المتكررة وعلى العلاقة المتبادلة بمغزاها الاحصائي سواء أكانت هذه النظامية في الحالات "حتمية" او لها نسبة عالية من الإحتمالية، والاعتراض هنا على فهم هذا الانتظام في الأحداث لأن التغيير هو امر مألوف في العلاقات الدولية، واذا توفرت الامكانية لتشخيص حدث معين او علاقة متبادلة فهذه لايمكن أن تكون هي المعيار الذي يفسر الحدث او السبيل لاستشراف المستقبل. كما أن التفاعلات والتفاعلات المتبادلة على مستويات عديدة في العلاقات الدولية لاتطاوع التحليل الكمي كما هو عليه في بقية العلوم، وذلك لأن كل حدث في السياسة الدولية مشحون بنسبة عالية من الإحتمالية، ولذلك فان عملية استخراج قواعد نظرية عامة من جداول تحليلية كمية لاتسلط الضوء على التغيير نفسه[4] .

اذ يمثل النظام الدولي نظاماً حركياً , وهو حصيلة التفاعل بين الوحدات وفقاً لآلية الفعل ورد الفعل والتي تظهر في أنماط السلوك الدولي من خلال التفاعلات بين وحداته السياسية المختلفة لتحقيق أهدافها الأمر الذي يؤدي إلى الصراع أو التعاون, ويحدث عدم الاستقرار في النظام بسبب الخلل في عمل تلك الوحدات التي غالباً ما تتأثر بكيفية توزيع مصادر القوة والنفوذ [5] .

لقد خضع التكيف لتأثير النظام الدولي على الاستقرار العالمي إلى واحدة من أهم المناظرات الكبرى "Great Debates" "حول العلاقة بين "بناء النظام الدولي والعنف والصراع "، وكان أول من نظر في هذه العلاقة هو رائد الواقعية البنيوية كينيث والتز , اذ تم التركيز تحليلياً على تأثيرات الأنماط المختلفة لتركيبات هياكل القوة الدولية , على استقرار النظام الدولي أو عدم استقراره ككل. أن هذه المناظرة قامت على حتمية جوهرية هي أن الدولة القومية هي الفاعل الأساسي ووحدة التحليل الرئيسة وأن باقي الفواعل الدولية الأخرى ما هي إلا امتداد لإرادات الدول القومية، وعلى حتمية اخرى, مؤداها سيادة نمط معين للتفاعل في النظام الدولي بين الدول القائم على الصراع. فحتى بعد انتهاء الحرب الباردة لم ينتهي التشديد من قبل مدرسة القوة على اهمية دور الدولة كفاعل رئيس في العلاقات الدولية مع اختلاف توصيف شكل النظام الدولي الراهن الذي يراوح بين (الاحادية – والتعددية) بعد ان كان بين (الثنائية- والتعددية) القطبية [6] .

لقد قوبلت الطروحات النظرية للواقعية في تفسير الأستقرار والتغيير في النظام الدولي, بطروحات اخرى مناوئة للنظرية الليبرالية التي نظرت إلى النظام بطريقة أكثر تعقيدا من مجرد التفاعل بين الدول القومية حول الظواهر السياسية والأمنية المتعلقة ببقاء الدول وسلامتها الإقليمية, حيث أدخلت وحدات أخرى إلى نسق التفاعل الذي يشكل النظام، كما ورفضت التأكيد فقط على حتمية الصراع والتنافس داخله، وأكدت - من جانب اخر - على انماط التعاون والاعتماد المتبادل في النظام الدولي [7] .

المبحث الثاني : محفزات التغيير الدولي

باستقراء التاريخ نجد أن التغيير الدولي ما انفك يؤثر في صعود الأمم وهبوطها، مع اختلاف آليات التغيير بين عصر واخر ففي فترة الحربين العالميتين، كانت لغة التغيير تتمحور حول الكتل والأحلاف وبآليتين: الآلية (العسكرية) والآلية (الاقتصادية), ويفسر التحليل السببي للتغير الدولي معطيات التغيير ومبرراته وأثره في شكل النظام الدولي، من ناحية، ومفاتيح التفسير

وأدوات العمل من ناحية أخرى [8] . ولفهم مسالك عملية تغيير النظام الدولي، ووسائلها وأهدافها من الناحيتين النظرية والحركية معاً سنتطرق للموضوع في مطلبين وكما يلي :

المطلب الاول : الواقعية وحتمية الصراع الدولي

تشير الواقعية الى اهمية القوة في العلاقات الدولية اذ أن الأخيرة علاقة قوة وان الرغبة في الهيمنة هي الظاهرة والسمة المميزة للعلاقات الدولية [9] . فقد ارسى "هانز مورجنثاو" بعد الحرب العالمية الثانية أسس الواقعية في كتابه "**السياسة بين الأمم**" الذي أصبح الدليل التنظيري للكتابات الواقعية , وتقوم نظريتة على فرضية بسيطة فحواها أن الدول يقودها بشر مجبولون بالفطرة على الرغبة في القوة " ولذلك تتميز الدول بشهية لا تشبع الى القوة او ما يسمية مورجنثار شهوة جامحة إلى القوة ما يعني انها تبحث دوما عن فرص للمبادرة بالهجوم والسيطرة على الدول الأخرى معنى ذلك أن الدول تولد " بروح عدوانية نحو الهيمنة فلا تمييز بين الدول الأكثر عدوانية والاقل عدوانية [10] .

وبالتالي أن سبب الحروب يعود إلى الطبيعة الشريرة التي تحكم السلوك البشري [11] . اذ ان الطبيعة البشرية ثابتة ويصعب تغييرها بسهولة ، فالإنسان ليس مجبولاً على حب الخير والفضيلة وثمة قيود قوية حول المدى الذي تستطيع فيه الاصلاحات السياسية أو التعليم او الثقافة أن تغير من هذه الثقافة فالأنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة ، وهكذا الحال بالنسبة للدول التي يقودها افراد يجدون في القوة الوسيلة المناسبة لتحقيق مصالح دولهم . ومما يزيد من صعوبة تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي هو غياب السلطة العليا القادرة على فرض اردتها على كل من يتواجد ضمن سلطانها ، وبالتالي يصبح من الضروري البحث عن سبل اخر لتنظيم واستخدام القوة ، فعندما تتساوى القوة بين الدول سيكون من العسير على احداها ان تسعى للهيمنة [12] .

ويبدو ان تفيسر مورجنثاو لمفهوم القوة قد تعرض للنقد ,لكونة غير واضح المعنى في عده اوجه فاذا كان الإنسان شرير بطبيعته فكيف تفسر فترات السلام والتعاون من وقت لاخر ؟ لذلك اعتبر الباحثون في الستينيات والسبعينيات, أن على الواقعية الخضوع للتعديل حتى تستوعب مستوى التبعية المؤسسية والاقتصادية بين الدول ولذلك ظهرت "الواقعية الجديدة او البنيوية" Neo - Structural Realism" التي يرى أحد دعاتها " كينث والتز " أن الفوضى هي من المكونات الأساسية النظام الدولي وان الحروب تندلع نتيجة لهذا النظام وليس نتيجة الشر في الطبيعة البشرية [13] .

لا تركز الواقعية الجديدة ،على الطبيعة البشرية، بل على فوضوية النظام الدولي حيث تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد , وبحسب الواقعية البنيويه , لا تشير الفوضى إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير أيضاً إلى خطر أن تصبح الدولة هدفاً لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك , وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل من العسير تحقيق التعاون بسبب عدم امكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية, لكن يمكن للدولة أن تقرر التعاون فقط عندما ترى أنها بوضع أفضل جراء هذا التعاون، أو على الأقل لا تصبح أسوء مما كانت عليه قبل التعاون من الدولة الأخرى [14] . وتنطلق الواقعية الجديدة لتقديم تفسيرات مقبولة لما تشهده العلاقات الدولية من ثلاث فروض اساسية هي:

اولا : ان الدول هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية , سيما القوى العظمى لانها هي من تهيمن على السياسة الدولية وتشكلها .

ثانياً : أن سلوك الدول يتأثر ببيئتها الخارجية " الفوضية "وليس خصائصها الداخلية ، ولاينحو الواقعيون إلى التمييز بين دولة طيبة واخرى شريرة لان كل الدول تتصرف وفقاً لمنطق المصلحة القومية.

ثالثاً : أن هاجس الأمن والبقاء والاعتماد على الذات حسابات تهيمن على تفكير الدول وان الدول تتنافس على القوة ، ويوجب هذا التنافس الدخول في حروب [15] .

وبناء على ذلك تبلور عن الواقعية الجديدة اتجاهين الاول دفاعي والاخر هجومي لتفسير اثر الفوضى في تغير النظام [16].

ولتوضيح ذلك سنتطرق الى :

اولاً : الواقعية الدفاعية :Defensive Realism

ظهرت الواقعية الدفاعية في اواخر السبعينات مع نشر كتاب كينث ولتز " نظرية السياسة الدولية" [17] .فهو لايفترض أن القوى العظمى عدوانية بشكل متاصل لانها مجبولة على الرغبة في القوة ، بل وعلى خلاف مورجنثار يبدأ بدلا من ذلك بافتراض أن الدول تسعى الى البقاء فحسب ، فبنية النظام الدولي ترغم القوى العظمى على الانتباه الى توازن القوى ويذهب ولتز تحديداً إلى أن الفوضى ترغم الدول الراغبة في الأمن على ان تتنافس فيما بينها على القوة ، لان القوة هي وسيلة البقاء ، وهكذا نجد أن الفوضى هي السبب العميق للتنافس الأمني بين الدول [18] .

وعلى الرغم من أن الواقعيين يدركون أن النظام الدولي يخلق حوافز قوية لحيازة المزيد من القوة ، فانهم يؤكدون أن السعي نحو الهيمنة يعد حماقة من الناحية الاستراتيجية فهذا سيفضي الى اسوا انواع التوسع الزائد عن الحاجة ، ولا ينبغي للدول وفقاً ، لحساباتها الخاصة أن تحقق أقصى قدر من القوة ، و عليها بدلا من ذلك أن تسعى الى ما يسميه كينث والتز " القدر المناسب من القوة ' ويؤكد الواقعيون الدفاعيون على انه اذا اكتسبت أي دولة القوة بشكل زائد عن الحاجة ، فان التوازن سيظهر ، وستعظم القوى العظمى الأخرى جيوشها وتعززها وستشكل تحالفاً موازياً يترك الدولة التي تطمح الى الهيمنة في وضع اقل امنا ، او حتى انه قد يدمرها ، وهذا ما حصل لفرنسا في عهد نابليون (١٧٩٢ - 1815) ، والامبراطورية الألمانية (١٩٠٠ - ١٩١٨) والمانيا النازية (1933 – 1945) عندما قامت بمحاولة السيطرة على اوروبا [19] . والواقعيون الدفاعيون لا يرسمون رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة والأمن ، مضاعفة القوة قد تؤدي الى الاضرار بأمن الدولة في حالات معينة ، وينظرون إلى الدول باعتبار ان توجهاتها هي دوما للحفاظ على الوضع القائم Status - Quo هدفها الأول البقاء أي الأمن وليس مضاعفة القوة ومن وجهة نظر الواقعيين الدفاعيين فان اكتساب القوة اكثر وبذات الأسلحة الهجومية ، قد يجعل الدولة اقل امنا كما توضح ذلك الأعمال المستندة للمأزق الامني [20]. ويبدو أن الواقعية الدفاعية تحمل نظرة متفائلة نسبيا حول العالم ، حيث يحاجج دعاة التوجه الدفاعي أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها ، وان استخدام القوة العسكرية للغزو او التوسع استراتيجية مرفوضة من قبل مختلف القادة في عصر من الاعتماد المتبادل المعقد ، ومعظم الحروب يمكن رد اسبابها داخليا الى القوى غير العقلانية او غير الوظيفية في المجتمع كالنزعة العسكرية المفرطة [21] .

بيد ان الواقعية الدفاعية اصبحت تحت الهجوم من داخل وخارج الواقعية ، فالنقاد يتهمون الواقعية الدفاعية بانها :

1. فشلت في اعطاء تفسير لحالة الدولة التعديلية أو التي تريد تغيير الوضع القائم .
2. انها تتعاطف مع افتراض الليبرالية الجديدة بان الحرب يمكن تفاديها من خلال المؤسسات الأمنية التي توفر الامن للدول المشاركة فيها. لذلك تعد أكثر تفاؤلاً من الواقعية الهجومية ، لانها ترى في الصراع اداة غير ضرورية في العلاقات الاقتصادية [22] .

ثانياً :الواقعية الهجومية : Offensive Realism

ترسم الواقعية الهجومية صورة قاتمة عن السياسة الدولية بشكل عام , فعبارات "المهيمن Hegemon "، "ومضاعفة القوة Power Maximizing"، "الدولة التعديلية Revisionist State "، مصطلحات بارزة خصوصا في اعمال جون ميرشايمر رائد هذا الاتجاه الى جانب اعمال اربع مفكرين تدرج اعمالهم ضمن التوجه الهجومي وهم (فريد زكريا , ايريك لابس , روبرت جلبين ، والى حد ما راندل شويلير) ، وغيرهم ممن بينوا ان النظام الدولي دائما يوفر حوافز للتوسع [23] .

لاينكر ذوي النزعة الهجومية بأن هناك فرصاً لتعاون الدول بعضها مع بعض اكبر من الماضي ، ولكنهم يجادلون مع ذلك بان هناك حدوداً لهذا التعاون ولان الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الاخرين بنقض أي اتفاقية تعقد وقيامها بتحقيق سبق عليها ، ويعتبر هذا الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولا في ميزان القوى بين الدول ، ويجادل ميرشايمر بانها " قد تفتح المجال واسعا أمام الطرف الذي يمارس الغش بان يلحق هزيمة حاسمة بالدولة الضحية ، وتدرك الدول أن هذا هو الواقع وان عليها النهوض بأعباء أمنها القومي [24] .

لذلك يتوقع الواقعيون الهجوميون من القوى العظمى ان تبحث باستمرار عن الفرص التي تعطيها ميزة على غيرها من القوى العظمى للوصول في النهاية إلى الهيمنة وثمة احتمالات في النشوب حروب قوى عظمى متى ما كان هناك مهيمن محتمل في الساحة [25] .

ومما يعزز هذا الاعتقاد أن القوى العظمى تتحدد بالدرجة الأولى بناءاً على قدراتها العسكرية النسبية ، فالدولة الكي تتأهل كقوة عظمى يجب أن تمتلك اصولاً عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد اقوى دولة في العالم ولايشترط ان تمتلك الدولة المرشحة القدرة على هزيمة الدولة القيادية ، بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع الى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة بشكل كبير ، وفي العصر النووي يجب أن تمتلك القوى العظمى ردعا نوويا يستطيع أن ينجو من أية ضربة نووية ضدها فضلا عن قوة تقليدية هائلة [26] .

وعليه يرى ميرشايمر أن متغير الخوف بين الدول العظمى يلعب دورا حاسما في شدة المنافسة الامنية بينها وإحتمالية وقوع الحرب فكلما اشتدت المنافسة الأمنية زادت إحتمالية الحرب ، وهنا تؤسس النظرية لفكرة أن كل الدول في النظام الدولي تسعى لامتلاك القوة من اجل منافسة الدول الأخرى ، بل وهدفها الأساس ليس فقط تعظيم قوتها ، بل منع الدول الأخرى المنافسة من امتلاك القوة ، لذا تقدم نظرية الواقعية الهجومية رؤية مهمة لتفسير الصعود الصيني وينطلق ميرشايمر في نظريته من افتراض انه ، اذا استمر الاقتصاد الصيني في النمو فانها ستسعى للسيطرة على اسيا بنفس الطريقة التي سيطرت بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي وهو ما دعى ميرشايمر الى التاكيد على أن نظريتة الهجومية ترى أن هدف الدولة هو زيادة قوتها لتصبح هي المهيمنة والمسيطرة على اقليمها ، وبالتالي ليس هناك مكان لسياسة المحافظة على الوضع القائم الا في حالة استثنائية وهي عندما تصبح احدى الدول العظمى هي المسيطرة على النظام الدولي ,لان الدول العظمى في النظام الدولي دائما تبحث لزيادة قوتها على حساب منافسيها من أجل السيطرة العالمية او الاقليمية [27] .

وبالتالي يعارض ميرشايمر الادعاء بان لدى المدافع ميزة كبيرة على المهاجم ، لذا تقوم نظريتة على خمسة افتراضات اساسية ، **أولها**: أن الدولة هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية . ويتعلق الافتراضان **الثاني والثالث** : بالقدرات والنيات فقدرات الدول

العسكرية متفاوتة وهو امر قابل للقياس ، عكس النيات التي لايمكن قياسها لانها في رأس صانع القرار . اما الافتراض **الرابع**: أن بقاء الدولة اهم هدف . والافتراض **الخامس**: يرى أن الدول فواعل عقلانية [28] .

وكل هذه الافتراضات ترغم الدول على امتلاك وحيازة القوة واحالة ميزان القوة لصالحها ومنع الدول الأخرى من تغيير النظام لدولي لصالحها.

المطلب الثاني : الليبرالية رجحان التعاون على إحتمالية الصراع الدولي

تركز الليبرالية على دور المأسسة في ادارة العلاقات الدولية للوصول الى علم اكثر استقراراً , اذا ترى المدرسة الليبرالية ان الترابط الاقتصادي والتعاون بين الدول يقلل من حتمية الحرب والصراع الدوليين , فزيادة الترابط والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة سيرفع من تكلفة الحرب وبالتالي ستسعى الدول الى تجنبها [29] .

وتؤكد الليبرالية أن المؤسسات الدولية قادرة على تحقيق ضبط التفاعلات الدولية ، وتعزيز التعاون بين الدول ,إذ تقوم المؤسسات بصياغة قواعد سلوك متفق عليها لتحقيق المكاسب النسبية "Relative Gains " التي تقوم على تقاسم عوائد التعاون بين الدول فالمؤسسات ، مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو ، نشأت نتيجة عقلانية الدول ، بعتبارها الوسيلة الأكثر فاعلية ، لتحقيق المصالح وتجنب النزاع, وتفترض نظريات "ستيفن كراسنر و أوران يونج" للنظم الدولية الافتراضات ذاتها عبر تأكيد مركزية المؤسسات الدولية ، لتنظيم التفاعلات الدولية المؤسسية بين الدول [30] . وبالتالي الوصول الى **التكامل الدولي** لذا ترى نظريات التكامل أن العلاقات بين القوى الأساسية والفاعلة في النظام الدولي ما هي الا علاقات صراع تحكمها مقتضيات القوة ومتطلبات المصلحة القومية تذهب هذه النظرية الى ان هذه العلاقات أي العلاقات القائمة بين القوى الرئيسية في النظام الدولي وان كانت تحكمها عوامل الصراع والقوة لتحقيق المصالح القومية فان هذه المصالح يمكن انجازها بسبل اخرى ياتي التعاون في مقدمتها ، اذ في الوقت الذي يقود فيه الصراع واستخدام القوة الى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار فان التعاون يفضي الى السلام والاستقرار ، ما دفع بالعديد من المنظرين في العلاقات الدولية الى تطوير التكامل الدولي والاقليمي [31] . وتتمثل أهم نظريات التكامل فيما يلي:

الوظيفية : ترى نظريات التكامل الدولي أن تحقيق الانتظام في التفاعلات الدولية يرتبط بتوافق الدول على الاندماج في كيانات مؤسسية تقوم بتعظيم المصالح المشتركة ، وتحييد الخلافات فيما بينها ، وهنالك اركان عدة للتكامل ، من أبرزها المؤسسات الحاكمة للتكامل والسياسات المتطابقة بين أعضائه ، والتوجهات الجماهيرية الداعمة للتكامل والأمن الجماعي [32]. فقد لاحظ " ديفيد ميتراني " ان تأسيس وكالات عالمية ذات طابع وظيفي متخصص ، والتركيز على الجوانب والمجالات الفنية والتقنية في الاندماج ، بعيداً عن السياسة ، سيدفع العملية التكاملية ، لتجد فيها الدول امكانية تحقيق مزايا متبادلة بينها وفي تطوير لذلك الطرح ، قام كل من " كوهين وناي " بتفسير قيام الدول من خلال عضويتها في المؤسسات الدولية ، بتوسعه تعريفها للمصلحة الذاتية لتوسيع نطاق التعاون مما سيضعف مفهوم السيادة القومية [33] .

الوظيفية الجديدة : حيث يرى " ارنست هاس " إلى أنه في إطار هذه العملية وضمن حدودها تتحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية من دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة بشكل تتلاشى الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية [34] . بحيث يطغى "التدفق الانتشاري Spill over "، والذي يقصد به

أن الاندماج في القطاعات الفنية سوف يؤدي بشكل تدريجي إلى امتداد التكامل إلى مجالات أخرى ، بما فيها السياسية والأمنية على كل العملية [35]

وعندما تتم عملية التفاعل التعاوني تتشكل بعد ذلك حاله من الاعتماد المتبادل . وتقع التجارة الحرة وازالة الحواجز في وجه التجارة في قلب نظرية الاعتماد المتبادل ، فقد استلهم صعود التكامل الاقليمي في اوربا مثلاً ذلك الاعتقاد بان الصراع بين الأمم سينخفض بواسطة خلق مصالح مشتركة في التجارة وبالتعاون الاقتصادي ، وسيشجع ذلك دولتين كفرنسا والمانيا ، اللتين لجأتا تقليدياً الى حل خلافاتهما عسكريا الى التعاون في اطار سياسي واقتصادي لمصلحتهما المتبادلة ويعد الاتحاد الأوربي مثالاً جيداً على التعاون الاقتصادي في اقليم سكنته تاريخياً الصراعات القومية [36] .

ويبدو ان الطرح الليبرالي المؤسساتي قد تعزز بفعل **الاعتماد المتبادل** ، خصوصاً مع نجاح بعض المؤسسات كالاتحاد الأوربي ، وحلف الناتو ، ومنظمة الأمن والتعاون في اوربا ، واتحاد غرب اوربا ، في تطوير نظم امنية مستقرة مع نهاية الحرب الباردة لذلك كان من نتائجها ظهور :

الليبرالية الجديدة والاعتماد المتبادل

يشار اليها احياناً بـ" الليبرالية المؤسساتية الجديدة " ، التي ازدهرت سنوات السبعينات خاصة في دراسات الاعتماد المتبادل لـ " روبرت كوهين " و " جوزيف ناي " [37] . حيث يمثل كتاب " القوة والاعتماد المتبادل " لـ (كوهين وناي للنموذج الليبرالي) ما يمثلة كتاب " السياسة بين الأمم " لـ (مورجنثاو للنموذج الواقعي) ويمثل (الاعتماد المتبادل) لليبرالين ما يمثلة (التوازن القوى) للواقعين ، يؤكد كوهين وناي بان مساهمتهم محاولة لتقديم اطار نظري جديد للتحليل السياسي لظاهرة الاعتماد المتبادل [38] .

فبحلول السبعينيات بدأ جيل جديد من الباحثين ، لا سيما في الولايات المتحدة من الذين تأثروا بأدبيات التكامل الاوربي ، في دراسة اثر التحديث على نظام الدول بمزيد من التعمق التحليلي ، ورفض النظرة الى العالم المتمحور حول الدولة في بداية السبعينيات ومع حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، شهد الاقتصاد العالمي ازمة أخرى عقب ارتفاع سعر النفط ، حيث برزت أزمة جديدة لم تكن معروفة ، وتتمثل هذه الأزمة في اقتران التضخم بالبطالة ، وهو اقتران نادر الحدوث في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي ، وكان الحل المقترح هو بالتراجع عن المقاربة الكينزية - وجوب تدخل الدولة لمعالجة الازمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ - والعودة الى المنطق الليبرالي بوجوب اطلاق الفعل الاقتصادي من كل قيد خارجي واختزال سلطات الدولة بالتقليل من مهامها ونفوذها [39] .

وبشكل عام يعني" الاعتماد Dependence " الحالة التي يتم فيها ممارسة التأثير من قبل قوة خارجية . اما "الاعتماد المتبادل Interdependence "يعني الاعتماد المشترك او التبادلي وفي السياسة العالمية يشير الاعتماد المتبادل الى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول او بين الفاعلين من دول مختلفة ، وهذه التأثيرات غالبا تنجم عن التعاملات الدولية مثل حالات انسياب المال والسلع والناس عبر الحدود الدولية وهو ما يعني أن مستوى الأداء الاقتصادي في أي بلد لا يتوقف فقط على ما يحدث داخله وانما ما يحدث في البلدان الأخرى المرتبطة معه في علاقات تجارية أو مالية [40] .في ضوء ذلك, يمكن تلخيص الافتراضات الأساسية لليبرالية المؤسساتية الجديدة بما يلي:

1. المؤسسات الدولية هامة للامن والسلام العالمي فهي توفر اطار للتعاون يساعد في التغلب على اخطار المنافسة الأمنية بين الدول [41] .
2. التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى .
3. الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية [42] .

فلم تعد السياسة العالمية من وجهة أنصار المذهب المؤسسي الليبرالي الساحة الحصرية للدول لهذا جادل (روبرت كيوهان R. Keohaneوجوزيف ناي J. Nye) بان الوضع المركزي للاطراف الفاعلة الأخرى مثل جماعات المصالح والشركات العابرة للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في الحكومية لابد أن يؤخذ بالاعتبار . وتجذرت هذه النظرة مع بداية التسعينات من القرن العشرين حدث تحول كبير في الواقع الدولي ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و النظم الاشتراكية فتم الحديث عن اطار جديد للعلاقات يتسم بانفتاح الاسواق وزوال الحواجز الكمركية امام تنقل السلع وتقليص نفوذ الدولة وهو ما اصطلح على تسميته "بالعولمة" ، لتكون الفلسفة التي تهتدي بها المؤسسات العالمية [43] .

ولفهم هذا التطور يتطلب ذلك أستحضار مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يتسم به النظام الدولي الراهن الذي يعتبر أن العمليات السياسية والاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى, ذلك أن العالم يشهد منذ مدة ليست بالقصيرة ، تطوراً متزايداً في كثافة الروابط بين الأفراد والجماعات في مختلف الدول ,ومابين الحكومات ، وفي ما بين الأوضاع الداخلية والخارجية, وما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية ، بسبب تطور وسائل النقل والاتصال و التطور التكنولوجي. ان تكاثر الفاعلين الجدد من غير الدول " Non State Actors " جعل الدولة في موقع ضعيف في مقابل الفاعلين الجدد الذين يحتلون شيئاً فشيئاً وضعاً متميزاً (انظر الشكل رقم 1) [44] .

وهذا ما تعكسه نظرية " **الاعتماد المتبادل المعقد** " لـ كوهين وناي " اللذان ابتكرا هذا التعبير لوصف التطور الجديد في النظام العالمي ، ويصفة " كوهين وناي " " عالما يساهم فيه اللاعبين من غير الدول مباشرة في السياسات الدولية ، كما لا توجد فيه هرمية واضحة للقضايا ، ولا تمثل فيه القوة وسيلة فعالة في السياسة " وبالتالي تتضمن الاعتمادية المتبادلة علاقة تتضافر فيها الأفعال والمصالح ، وقد تولد هذه العلاقة نتائج غير مقصودة و غير مرغوب فيها ، لكن الجهات الفاعلة المشاركة تحصل على فوائد من خلال ترابطها المتبادل مع بعضها البعض الاخر ، ولهذا فإن التهديد بأنهاء العلاقة او انهائها فعلياً يضر بمصالح الدولة نفسها ، ويذكر جوزيف ناي في كتابة " مستقبل القوة " كيف تطورت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في ظل الأعتمادية المعقدة ، حيث تتلقى الولايات المتحدة الواردات الصينية وتدفع للصين المقابل بالدولار ، مما مكن الصين من جمع 2,5 تريليون دولار من احتياطات الصرف الأجنبي ، الأمر الذي مكنها من تهديد الولايات المتحدة اقتصادياً ببيع الدولار وتخفيض قيمته ، لكن أن فعلت ذلك ستدمر الصين في ذات الوقت اقتصادها بسبب انهيار قيمة أحتياطاتها من الدولار [45] .

الشكل رقم (1) الدولة والاعتماد المتبادل

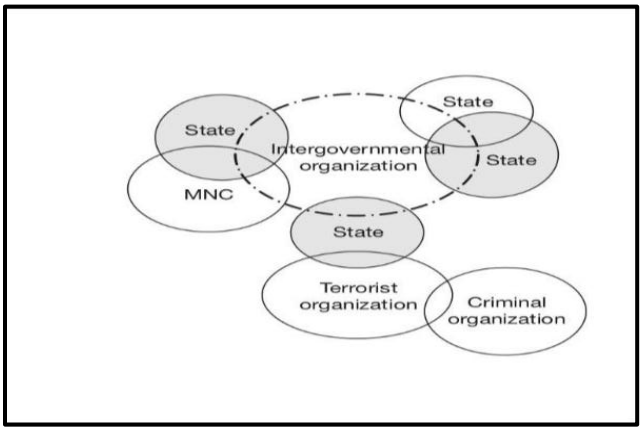

المصدر: جوانيتا الياس و بيترستش , اساسيات العلاقات الدولية , ترجمة: محي الدين حميدي , دار الفرقد , دمشق , 2016, ص134.

وبالتالي أن مفهوم الاعتمادية المتبادلة في بيئة من الفوضى لا يمكن تحقيقة الا اذا تعاونت الدول في ما بينها بطريقة ناجحة . من هنا فأن " **الاعتماد المتبادل المعقد** " يتميز بالخصائص التالية :

1. تتميز العلاقات الدولية بالعديد من القضايا التي لاتتميز بتراتبية معينة .
2. القوة العسكرية غير مجدية في حل الخلافات بين الدول التي تسود بينها حالة الاعتماد المتبادل المعقد [46] .

يبدو مما تقدم, أن حجج الليبرالية الجديدة قد قوبلت بهجوم عنيف من دعاة الواقعية الجديدة فعل الرغم من التقائهما في قبول اهمية الدولة والحالة الفوضية للنظام الا انهما لا يلتقيان حول كيفية تعريف الدول لمصالحها الذاتية ، ففي حين يذهب الواقعيون الجدد كـ والتز الى أن الدول معنية بالمكاسب النسبية أي المكاسب التي تقيم في سياق مقارنه (من سيحصل على مكسب اكثر), يرى الليبراليون المؤسساتيون ان الدول معنية بتعظيم مكاسبها المطلقة أي تقيم مصلحتها الذاتية بمعزل عن المصالح المشتركة (ما الذي سيحقق لي اكبر مكسب) [47] . كما وتمركزت نقطة الخلاف الأساسية الاخرى حول مسألة انحسار دور الدولة لذا اكد والتز ان مستوى الاعتماد الدولي المتبادل بعيد جدا عن مستوياته في النظام السياسي الوطني ، والاعتماد المتبادل الاقتصادي - خصوصاً بين القوى الكبرى - اقل بكثير من ذلك الذي كان سائداً في بدايات القرن العشرين [48] .

المبحث الثالث : مستقبل النظام الدولي وفقاً لجدلية الحتمية_ الإحتمالية

فرضت النظرية الواقعية نفسها على مختلف النظريات السياسية المفسرة للعلاقات الدولية ومما جعلها تفرض نفسها بقوة كبيرة هو ايمانها بحتمية الصراع الدولي [49] . إن جدلية الحتمية تعد من الرؤى الواقعية التي تحتمها الظروف التي يتكون منها الواقع ، حيث نجد ميزان القوة دائما يحدد شكل هذا الهدف الاستراتيجي في عدة اعتبارات منها, أن القوى التي تتمسك بزمام القوة في العالم هي التي تحدد نوع النظام الدولي [50] .

لذلك يعد الواقعيون أن ميزان القوى هي الوسيلة الاكثر عملية لاقامة السلام والاستقرار مقارنة مع دعوة الليبراليين لأعتماد القانون الدولي وإقامة حكومة عالمية, حيث يشر مورجنثاو الى وجود عدة طرائق لاقامة توازن القوى مثل "مبدأ فرق تسد , سياسة التعويضات ، وسياسة التسلح , ونظام الاحلاف", وتذهب خلاصة أفكار الواقعية الى ان توازن القوى هو ظاهرة طبيعية في العلاقات الدولية, فوفقاً لمورجنثاو "السياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة ، وتوازن القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع " [51] .

في حين يعول الليبراليين على العناصر الليبرالية التي أصبحت متأصلة بقوة في البنية الكلية للنظام ، ومن غير الواضح أنه يمكن التضحية بها بسهولة بدون إحداث ضرر حتمي للنظام بأكمله. ويمكن أن يشكل تقليل التركيز على العناصر الليبرالية للنظام البدأ في فك عرى النظام بأكمله. فإذا رأت دول مثل ألمانيا والهند واليابان وتركيا أن النظام لم يعد يعكس مجموعة القيم والمطامح المشتركة من أجل عالم أكثر عدلاً وديمقراطية وانفتاحاً يمكن أن تتغير حساباتها بشأن المقومات الاخرى للنظام وسيكون من الصعوبة بمكان خلق نظام يتسم بمرونة واستدامة حقيقية بدون استمرار قيادة مجموعة أساسية من الدول ذات قيم مشتركة، وأنظمة سياسية تتسم بالشفافية واحترام حقوق الانسان. وبمجرد بدء الولايات المتحدة وشركائها الرئيسيين في النظام في التساهل فيما يتعلق بالمبادئ الليبرالية، فقد يتنازلون عن قدر من نفوذهم لمجابهة النزعات غير الليبرالية التي تشكل خطرا على النظام [52] .

ويبدو ان جدل الحتمية والإحتمالية هو ما دعى فوكوياما الى الاعتراف بأن العالم قد تغير عن تلك اللحظة, حينما نشر مقالتة الأولى عن نهاية التاريخ في 1989, قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي ،أو عندما ظهر كتابه عام 1992، برغم من تمسكة بفكرته الرئيسة. فقد تراجع فوكوياما عن الكثير من أفكاره ومنها تأييده للمحافظين الجدد [53] . وبعبارة ادق , ان التغيير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة كرس ما يسمى بالانظمة ضمن التركيب الفوضوي في النظام الدولي , والذي يتضح في :

1. التغيير في بنية النظام الدولي: بعد لزيادة عدد الفاعلين من غير الدول .
2. التغيير في تنوع مصادر القوة : بعد بروز تأثير القدرات التكنولوجية والاقتصادية الى جانب القدرات العسكرية [54] .

ويمكن تلخيص جدل المدرستين الواقعية والليبرالية حول (حتمية – إحتمالية) التغيير الدولي وكما في الجدول ادناه .

الواقعية _الليبرالية وجدلية التغيير

الواقعية (حتمية الصراع مع القوى الصاعدة)	الليبرالية (إحتمالية الصراع مع القوى الصاعدة)
• النظام وسيلة للاندماج مع الشركاء وإحراز توازن أكثر فاعلية ضد المنافسين.أما أنظمة الخصوم فهي إما توافقية وضعيفة أو إلزامية وقسرية . • تضفي الولايات المتحدة شرعية على سلطتها بالعمل ضمن مؤسسات مقيدة بصورة كبيرة. • تنتهك الدول النظام عند التصرف بما يتعارض مع المصالح الامريكية. • سيجلب صعود قوى جديدة نظاماً دولياً جديداً يعكس مصالح الهيمنة الجديدة.	• لنظام وسيلة للتغلب على سياسات القوة وإدارة العلاقات مع جميع الدول • يمكن للدول تطوير قيم مشتركة، ويمكن للمؤسسات أن تكون مشروعة على نطاق واسع . • تنتهك الدول النظام عند التصرف بما يتعارض مع القواعد والمعايير المشتركة • لا يمثل النظام ببساطة انعكاساً لمصالح الهيمنة، وبالتالي فإن صعود القوى الجديدة لا يثير مشكلات.

المصدر : مايكل جيه مازار واخرون , فهم النظام الدولي الحالي , مؤسسة راند , كالفورنيا , 2016, ص 25.

وخلاصة القول , يعتقد انصار المدرسة الواقعية بأن التغيير النظام الدولي ناتج عن ظهور قوى دولية لها القدرة على تسخير عوامل القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية لصالحها. في حين تؤمن المدرسة الليبرالية بالتغيير التدريجي للنظام الدولي وبطرق مختلفة، تتمثل في :

اولاً: يحدث التغييرعندما يلج اللاعبون الجدد بما فيها الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الدولية، في علاقات تمكنها من تغيير النظام الدولي فضلا عن سلوكيات الدول .

ثانياً: التغييرات التي تحدث نتيجة للتعاون تنعكس بالضرورة على قضايا البيئة الدولية، كالاقتصاد العالمي والامن الدولي وحقوق الإنسان [55] .

الخاتمة و الإستنتاجات

شهدت أدبيات العلاقات الدولية والعلوم السياسية جدلاً نظرياً محتدماً حول مستقبل النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الامريكية ، لاسيما في ظل صعود العديد من القوى الدولية الجديدة، والتي من المحتمل ان تؤدي الى تراجع نفوذ المهيمن للولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي، واهمية دورها في القضايا الدولية. وهو ما حدى بريتشارد هاس الى كتابة مقال في مجلة الشؤون الخارجية في ايار 2008, تحت عنوان "عصر اللاقطبية" بين فيه الاثر السلبي للتغيير الدولي الحاصل بسبب العولمة ومحاولة القوى الصاعدة للوصول الى قمة الهرم الدولي ,ونظراً لتعدد الرؤى المستقبلية المتعلقة بمستقبل النظام الدولي. وبناءاً على ما تقدم خلصت الدراسة الى جملة استنتاجات مفادها :

اولاً : يميل الواقعيون الهجوميون والدفاعيون إلى الاتفاق بان احد اهم التحديات التي تواجههم هي تحديد الدول التي تسعى لتغيير النظام الدولي وبالتالي تهديد الوضع الراهن, وهو ما من شانه ان يغيير في نهاية المطاف بنيه النظام,اذ توحي القراءة الواقعية للسياسة الدولية وبتركيزها الضيق على القدرات العسكرية ,ان تحولاً محتملاً للقوة في القرن الحادي والعشرين تقودة روسيا والصين لتحقيق نوع من التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة .

ثانياً : الى جانب هذا السيناريو المتمثل في حتمية الصراع, ترى المدرسة الليبرالية بأمكانيه تحقيق مستقبل آخر أقل إحباطًا. ويستند هذا التوقع الأكثر تفاؤلاً الى استنتاجين أساسيين أحدهما ,حول اللاعبين العالميين ، والآخرعن مجالات المنافسة.

1. أن الجهات الفاعلة العالمية مستعدة لإعادة ترتيب موقعها في النظام واللعب وفقًا لقواعد المؤسسية وتعزيز توزيع المكاسب الاقتصادية على نطاق أوسع، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.
2. ان الصراع ليس النتيجة الحتمية للتنافس بين وحدات النظام ، حيث يمكن للدول حتى في المناطق التي تفتقرالى قواعد وهياكل الليبرالية أن تتفاعل بديناميات خارجية وداخلية لتعزيزتعاونها الاقتصادي والامني .

الهوامش

(1) خالص جلبي , الذيول الفلسفية لمكيانيكا الكم انهيار الحتمية الموضوعية وولادة فكرة القانون , مجلة الفيصل , العدد 271, مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الاسلامية , الرياض , 1999, ص83-84.

(2) يرى هايزنبرغ في كتابه (الطبيعة في الفيزياء المعاصرة)"إن الجزيئات في حزمات الضوء تتحرك بشكل لا نعلم على وجه الدقة سرعتها أو حركتها، فيستحيل بالتالي أن تحسب مكان هذا الجزيء وسرعته في لحظة واحدة، ومن ثم يصعب التنبؤ بحركته" وهذا ما يهدم مبدا الحتمية .انظر: الياس بلكا , الوجود بين السببية والنظام , اسلامية المعرفة : مجلة الفكر الاسلامي المعاصر , العدد 66,المعهد العالمي للفكر الاسلامي , بيروت 2011, ص162-163.

(3) سمير ابو زيد , العلم والنظرة العربية الى العالم التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة , مجلة المستقبل العربي , العدد 367, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2009,ص 18.

(4) ثامر كامل الخزرجي , العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع , عمان , 2005, ص 87-88 .

(5) يوسف العطاري و أيمن يحيى حمدو, القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة , مركز الكتاب الاكاديمي , عمان , 2016, ص 71.

(6) حسين قادري , النزاعات الدولية: دراسة وتحليل , دار الكتاب الثقافي , عمان , 2009, ص 15. وكذلك انظر : يوسف العطاري , مصدر سبق ذكرة, ص 73-75.

(7) سالى نبيل شعراوى , العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي, دار العربي للنشر , القاهرة 2018, ص 30. وكذلك انظر: يوسف العطاري , مصدر سبق ذكره , ص 75-76.

[8] سيف الهرمزي , مقتربات القوة الذكية الامريكية كآلية من اليات التغيير الدولي ,المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , الدوحة , 2016, ص96-97.

[9] احمد نوري النعيمي ، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 46 ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص 40 .

[10] هانز مورجنثاو , السياسة بين الامم الصراع من اجل السلطان والسلام , ترجمة : خيري حماد , الجزء 3, الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة , 1965, ص 204- 205. وكذلك انظر : جون ميرشايمر ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٢4 .

[11] عبد القادر محمد فهمي ، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص 85 .

[12] جيمس دورتي روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة د . وليد عبد الحي ، كاظمة للنشر والتوزيع ، بيروت ،1985 ، ص ٩٠.

[13] مارتن غريفش تيري اوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للابحاث ، دبي ، ٢٠٠٨ ، ص 44.

[14] سمير جسام راضي , مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية , مجلة العلوم السياسة , العدد 45, كلية العلوم السياسة جامعة بغداد , 2012, ص121. اتخذت الواقعية الدفاعية من أعمال روبرت جيرفس حول المأزق الأمني منطلقات لها, وتعد مصطلحات البحث عن الأمن Security Seekin ، والمأزق الأمني Security Dilemma ، الدفاع Defense ،التوازن Balancing مفاهيم بارزة في ادبيات الواقعية الدفاعية . ومن اهم اقطابها أستيفن فان ايفيرا, ستيفن والت, جاك سنايد , باري بوزان ,وشين لين جونسن .انظر: حكيمي توفيق الحوار النيو واقعي النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي ، رسالة ماجستير في منشورة ،كلية الحقوق جامعة باتنة ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩

[15] جون ميرشايمر ، مأساة سياسة القوى العظمى ، ترجمة د . مصطفى محمد قاسم ، جامعة الملك سعود الرياض ، ٢٠١٢ ، ص22- ٢٣ .

[16] ولد الصديق ميلود ، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية،مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ،2018 ،ص71-72

[17] Kenneth N. Waltz , Theory of International Politics, Addison-Wesley Publishing Company, California ,1978 ,p.4.

[18] جون ميرشايمر ، مصدر سبق ذكرة ، ص 25.

[19] تيم دان واخرون ، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ، ترجمة ديما الخضرا ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة , 2016, ص221.

[20] بهولي عبير ، النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة الحالة الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية والاعلام و جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص ٨٧

[21] حكيمي توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص 19.

[22] انور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة, مركز كردستان الدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٧ ،ص386-387.

[23] بهولي عبير , مصدر سبق ذكرة , ص89.

[24] جون بيليس وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، مركز خليج للابحاث ، دبي, 2004, ص240.

[25] تيد دان واخرون , مصدر سبق ذكرة, ص225.

[26] جون ميرشايمر , مصدر سبق ذكرة , ص7.

[27] علي بن حسين ، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية ، مجلة كلية التجارة البحوث العلمية ، العدد ٢ ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١١ ,ص329.

[28] جون ميرشايمر , مصدر سبق ذكرة, ص ز1.

[29] احمد محمد ابو زيد , العلاقات اليمنية الخليجية الاخوة الاعداء , العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2018, ص 11-12.

(30) مُحَمَّد عبد الله يونس , مدخل تحجيم الفوضوية في النظام الدولي , مجلة السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية), العدد 211, مرز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة , 2018, ص 24.

(31)عبد القادر مُحَمَّد فهمي , مصدر سبق ذكرة , ص147.

(32) مُحَمَّد عبد الله يونس , مصدر سبق ذكرة , ص 25

(33) سكوت بورتشيل واخرون ، نظريات العلاقات الدولية ، ترجمة مُحَمَّد صفار ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ,2014, ص104.

(34) عبد القادر مُحَمَّد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 149.

(35) مُحَمَّد عبد الله يونس , مصدر سبق ذكرة , ص23.

(36) سكوت بورتشيل واخرون ، مصدر سبق ذكرة, ص103.

(37) أغراهام ايفاز وجيفري نوينهام ، قاموس بلغوين للعلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي , 2004, ص 493-494.

(38) انور مُحَمَّد فرج , مصدر سبق ذكرة , ص 291.

(39) الطيب بو عزة , نقد الليبرالية , دار المعارف الحكمية , بيروت , 2007, ص106.

(40) أنور مُحَمَّد فرج , مصدر سبق ذكرة , ص282.

(41) جون بيليس وستيف سميث , مصدر سبق ذكرة , ص 482.

(42)مارتن غريفش تيري او كالاهان , مصدر سبق ذكرة , ص 396.

(43) جوانيتا ستش , بيتر ستش , اساسيات العلاقات الدولية , ترجمة: محي الدين حميدي , دار الفرقد , دمشق,2016 , ص135-136.

(44) مُحَمَّد بوبوش, اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية , في كتاب السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية , سلسلة كتب المستقبل العربي , عدد 56, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2006, ص 123.

(45) جوزيف ناي, مستقبل القوة , ترجمة احمد عبد الحميد , المركز القومي للترجمة , القاهرة , 2015, ص 80.

(46) انور مُحَمَّد فرج , مصدر سبق ذكرة , ص 294.

(47) السكوت بورتشيل واخرون ، مصدر سبق ذكرة ، ص105.

(48) حكيمي توفيق , مصدر سبق ذكرة , ص 34.

(49) عصام نايل المجالي , تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي, دار حامد للنشر والتوزيع , عمان , 2012, ص21.

(50) مُحَمَّد صديق علي , أسباب النصر في الصراع الدولي , دار الجنان للنشر والتوزيع , عمان , 2011, ص21.

(51) ابراهيم ابو حزام , االحروب وتوازن القوى , دار الكتب الجديدة المتحدة, بيروت , 2009, ص 45.

(52) مايكل جيه مازار واخرون , فهم النظام الدولي الحالي , مؤسسة راند , كالفورنيا , 2016, ص 16 .

(53) Francis Fukuyama , The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class, Foreign Affairs Vol. 91, No. 1 , January- February 2012, p. 53.

(54) وصفي مُحَمَّد عقيل, التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة, مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد 42, عمادة البحث العلمي: جامعة الأردن ,عمان , 2015,ص11-112.

(55) مُحَمَّد ميسر فتحي , التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية, مجلة تكريت للعلوم السياسية , العدد 4 , جامعة تكريت , 2015 , ص 121-122.

اتجاهات الخطاب التلفزيوني الإخباري نحو الأزمة السورية
" دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المواد الإخبارية على قناتي الجزيرة وسوريا"

د. زهية يسعد
أستاذة الاعلام
جامعة حائل المملكة العربية السعودية
جامعة قاصدي مرباح- الجزائر

ملخص

يتطلب العمل الإعلامي في ظل الممارسة المأمولة العديد من القيم الايجابية، تصب في مجملها في نقل حقيقة ما يجري من أحداث سليمة ووقائع ثابتة للجماهير المتابعة لوسائل الإعلام، دون تحريف أو تزييف أو تضخيم، مراعاة لما يعرف في الجانب التنظيري أو المهني بالقيم الإخبارية، لكن واقع الممارسة الميدانية في أيامنا هذه أبرز وجود هواة واسعة، في الطرح الإعلامي لنفس الوقائع بين قناة تلفزيونية وأخرى، فتظهر الحادثة الواحدة وكأنها مختلفة تماما، بعد بروز عدة أوجه متباينة في المعالجة، تباين أيديولوجية المؤسسات وخطها الافتتاحي ومصالحها، التي سمحت لها أن تتجاوز القيم الخبرية ما يمس بشكل مباشر بأخلاقيات المهنة الصحفية.

الكلمات الدالة: الأزمة السورية. المعالجة التلفزيونية. الخطاب. القيم الإخبارية.

The trends of the television news speech towards the Syrian crisis
"A comparative analytical study of a sample of news articles on Al-Jazeera and Syria."

Abstract:

Media requires work under the desired practice many positive values, pour in its entirety in the transfer of what is going on from the sound, and facts fixed for the masses follow-up events to the media, without distortion or falsification or amplify taking into account, what is known in the endoscopic or professional side values news but the reality of the practice field, nowadays confirms the existence of amateur and wide in the media treatment of the same facts between an TV channel and other per incident appears like a completely different ,this is due to differing ideologies and policy institutions and media interests, which allowed her to news reporting values, beyond what directly affects the journalistic ethics of the profession.

Key words: the Syrian crisis. TV processing. the speech. News values.

مقدمة:

قبل ظهور القنوات التلفزيونية الخاصة بداية التسعينيات من القرن 20 ،كانت وسائل الإعلام المرئية العربية - الممثلة في التلفزيونات الرسمية - تعيش نوعا من الخضوع للأنظمة الحاكمة والسياسات والحكومات، نظرا لأنها كانت توظف مثل هذه الوسائل في إثبات شرعيتها والحفاظ على كيانها لدى الرأي العام، ومن ثم الوقوف عن طريق الاستعانة بها في وجه الأزمات والمشكلات التي تعترضها، على المستويين الداخلي أو الخارجي. ولقد جاءت القنوات الخاصة لتحطم - ولو نسبيا- القيود السلطوية وتخفف وطأة الخطاب الرسمي، فتفتح أعين المشاهد العربي على موضوعات لطالما اعتقد يقينا أنه من المحظور طرحها في المجالس، فلما طرحت إعلاميا كان الخطب عظيما، فصار عدد المقبلين على هذا الجديد في تزايد مستمر ،و بها اختلط المشهد العام على المشاهد العربي.

وبين مجرح اتسعت رقعة حريته وملاين بلغ حد التخمة من خطابه، هامش عريض قد تغيب فيه الحقيقة أحيانا ويشتبه عليه الطرف الذي حرف أو زيف أو غلب على خطابه جادة الصواب، وظل هذا المشاهد كذلك إلى وقت قريب.

بعد ظهور ما يسمى الثورات العربية في عدد من البلدان، سارعت ذات القنوات إلى نقل ما يجري على الأرض للمشاهدين ، ولم يكن من شك أن يختلف المشهد من قناة إلى أخرى وتختلف الرؤية التي تقول سنن الصورة أنها تختلف باختلاف الزاوية، لكن السنن تقول أيضا أن الفارق يكون ضئيلا لحد يحفظ الشبه، بينما المشهد الإعلامي العربي أبرز نفس الأحداث من زوايا جد متباينة، لدرجة توحي للمشاهد أحيانا أنها لا تتعلق بنفس الأحداث.

أولا: الإطار المنهجي للبحث:

1- اشكالية البحث:

تجري في سوريا منذ 2011 وقائع دامية، راح ضحيتها مئات الآلاف من الأبرياء أبطالها قوات التحالف الدولي رفقة الجيش السوري، من وجهة نظر مؤسسات إعلامية لها أجندتها وأهدافها الخفية منها و المعلنة، في المقابل تطلق عليهم مؤسسة أخرى اسم المتمردين أو الإرهابيين أو الجماعات المسلحة بل حتى الخارجين عن القانون، من وجهة نظر أخرى موازية، لكن الضحية التي تدفع ضريبة ثقيلة وسط كل ذلك، هو الشعب السوري الأعزل، وسعيا منا لكشف هذه التناقضات في المعالجة الإعلامية سنسعى في هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال الآتي: **ما حقيقة ما يحصل بسوريا في ظل المعالجة التلفزيونية متعددة الأوجه التي تقوم بها القنوات التلفزيونية؟**

2- أهمية الدراسة وأهدافها:

تأت هذه الدراسة لتؤكد أن القنوات التلفزيونية العربية لازالت تخضع مضامينها للكثير من المتغيرات التي تغيب الهدف الأسمى للممارسة الإعلامية، القاضي بتقديم الحقائق بكل حياد وموضوعية، ومن دون أية خلفيات، وعليه تهدف الدراسة إلى كشف التناقض في الخطاب واختلافه باختلاف المنابر لخدمة لأغراض أخرى، يبقى الإعلام بعيدا كل البعد عنها لكنه يوظف بل يسخر لأجلها.

3- منهج الدراسة والأدوات:

أردنا من خلال هذا البحث العلمي تتبع النشاط الإعلامي لقناتين مختلفتين، للوقوف على طريقة معالجة كل واحدة للأحداث الجارية على الأراضي السورية عبر المضامين الإخبارية، وهو أمر يحتاج منا التوصيف الحقيقي للظاهرة عبر دراسة تحليلية، تعتمد بشكل أساس على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد الأنسب لمثل هذه الموضوعات بالاعتماد على أداة تحليل المحتوى، لتفكيك المضمون وإعادة تصنيفه وتبويبه في شكل بيانات رقمية كمية.

4- مواصفات عينة الدراسة:

تعرف الأحداث في سوريا اهتماما واسعا من قبل القنوات التلفزيونية التي خصصت لها مساحات كبيرة من زمن البث، وبغية معرفة اتجاهات معالجة ما يجري على الميدان اخترنا دون أية خلفيات، عينة قصدية من المواد الإخبارية من القناة الفضائية السورية وقناة الجزيرة الفضائية، قصدنا أن تتعلق تلك المضامين بأحداث حلب فقط دون غيرها من نقاط التوتر في سوريا، إلا ما ورد ذكره في المضامين وفرضته المعالجة الإعلامية، بحيث اخترنا ثلاث مفردات بشكل عشوائي من كل قناة شهر ديسمبر 2016 كما سيبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 01: خصائص عينة الدراسة:

القناة / المواد الإخبارية	الجزيرة			الفضائية السورية		
	المدة الزمنية ث / د	النوع	تاريخ البث	المدة الزمنية ث / د	النوع	تاريخ البث
المفردة الأولى	14:28	نشرة الإشارة	2016/12/3	59:54	أخبار البلد	2016/12/6
المفردة الثانية	12:41	سوريا اليوم	2016/12/3	10:35	مباشر من حلب	2016/12/6
المفردة الثالثة	13:00	نشرة الاشارة	2016/12/12	09:35	مباشر من السكري	2016/12/24

ثانيا -الاطار النظري للبحث:

1- مفهوم الخطاب التلفزيوني الإخباري:

يقصد به معرفة الخصائص العامة لتناول قضية معينة أو حادثة ما، من طرف المؤسسات التلفزيونية المختلفة، وإننا أردنا في هذه الدراسة إبراز تباين طريقة تناول الأحداث باختلاف المؤسسات التلفزيونية، مركزين على قناة الجزيرة القطرية والقناة الفضائية السورية، في طريقة عرضهما للأحداث المتعلقة بالصراع الجاري على الأراضي السورية.

2- قناة الجزيرة الفضائية:

هي أول قناة إخبارية في العالم العربي تّأسست بقطر عام 1996، تبث من الدوحة وتغطي مختلف الأخبار[1] في شكل ينافس كبريات القنوات الإخبارية العالمية، بدأت البث ب6 ساعات يوميا، وهي اليوم تملك شبكة كاملة من القنوات المؤسسات والمراكز والمكاتب، يعمل فيها المئات من الصحفيين والفنيين و الموظفين من مختلف الجنسيات العربية، " تمثل قناة الجزيرة الحكومة القطرية وسياستها داخليا وخارجيا، مع تمتعها ببعض الحرية التي تبقى نسبية، حيث أن القناة لا تقدر على نقد الأوضاع الداخلية القطرية، ولا حتى السياسة الخارجية القطرية أسوة ببقية الدول العربية، التي تتعرض للنقد اللاذع في الكثير من الأحيان من قبل القناة، إضافة إلى تخفيف النقد لدول وحكومات الخليج العربي[2].

3- السياسة الإعلامية للجزيرة:

تعرف السياسة الإعلامية بأنها مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط المؤسسة الإعلامية، اتجاه عمليات تنظيم ورقابة وتقييم ومواءمة النشاط الاتصالي فيها، من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة، في إطار النموذج الإعلامي والسياسي الذي تأخذ به الوسيلة الإعلامية وأهدافها.[3] وتعد الجزيرة أول قناة عربية إخبارية متخصصة، تقوم ببث الأخبار والتحليلات السياسية والبرامج الحوارية، و تؤكد القناة أنها تتبع سياسة إعلامية قائمة على فتح المجال لظهور كل الآراء والتوجهات والإيديولوجيات، المعارضة والمؤيدة على شاشاتها، ومنحها الفرصة لعرض وجهة نظرها حول أي قضية، دون أي تدخل من

قبل القناة أو القائمين عليها أو مقدمي البرامج والأخبار فيها، الأمر الذي يعد ترجمة عملية لشعار القناة الرأي والرأي الآخر[4] لكن هذا الأمر يبقى نسبيا ويخضع بشكل أساس لطبيعة القضايا التي تعالجها القناة والسياسة الخارجية القطرية تجاهها.

وتؤكد قناة الجزيرة من خلال موقعها التزامها بالقيم الصحفية من صدق، جرأة، إنصاف، توازن، استقلالية، موضوعية، تنوع، مصداقية دون تغليب للاعتبارات التجارية أو السياسية على المهنية والسعي للوصول إلى الحقيقة وإعلانها في التقارير والبرامج والنشرات بشكل لا غموض فيه، وتقديم وجهات النظر والآراء المختلفة دون محاباة أو انحياز، وعدم تحريف الوقائع والمعلومات والحقائق تحت أي ذريعة، والاستعانة بأهل الدراية والمعرفة على اختلاف رؤاهم، والتزام الحياد، ومنح الفرصة لجميع الأطراف لتوضيح مواقفها والرد على أي اتهام موجه إليهم.[5]

4- القناة الفضائية السورية:

بدأت القناة الفضائية السورية إرسالها التجريبي عام1995، حيث تم التعاقد مع مؤسسة عربسات لاستئجار قناة فضائية غزيرة الإشعاع تغطي المنطقة العربية وجزءاً من أوروبا وآسيا ،وفي عام 1996 بدأت الفضائية السورية إرسال برامجها بحدود ثماني عشرة ساعة يومياً، لتغطي جميع الدول العربية وأوروبا وأفريقيا وجزء من آسيا ،ليتم لاحقا إرسال برامجها على مدار أربع وعشرين ساعة يوميا، وتتمكن من البث إلى جميع أنحاء المعمورة بالإضافة إلى ذلك تم تجهيز أستوديوهين خاصين بالقناة الفضائية مع أحدث التجهيزات والتقنيات الفنية في العالم[6]

5- السياسة الإعلامية للقناة السورية:

تعكس الفضائية السورية وجه النظام الحاكم وتعمل من خلال موادها الإخبارية وبرامجها منذ بداية الأزمة في سوريا، على تأكيد أن ما يحصل مجرد تمرد في مناطق ريفية يقوم بها مهربون وقطاع طرق و اجراميون، هدفهم ضرب سوريا وزعزعة استقرارها، وتؤكد القناة في خطابها الإعلامي أن المدن الرئيسية مثل دمشق والساحل والأحياء الأساسية في المحافظات السورية، تخضع لسيطرة الجيش العربي السوري والحكومة تقوم بدورها التام في رعاية الشعب وتقديم الخدمات، وأن سوريا تخوض حربا ضد الإرهاب مع قوات الحلفاء، والقضية مسألة وقت فقط وسيتمكن النظام السوري بقيادته الحكيمة من تطهير الأراضي السورية من الجماعات الإرهابية والانتصار.

6- كرونولوجيا أهم الأحداث السورية:

بلغ عمر الأحداث السورية 09 سنوات وقد سماها البعض بالحرب الأهلية ، أو الأزمة السورية، والبعض الآخر بالثورة أو الانتفاضة ، وكلها أسماء لوجهات نظر تصف ما يجري في سوريا منذ سنة 2011 ،أين بدأت شرارة الصراع السوري في مدينة درعا حيث قامت قوات الأمن (حسب رواية ناشطين من المعارضة) باعتقال خمسة عشر تلميذا، إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم أواخر فبراير 2011، تزامنت مع دعوات للتظاهر عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك لقيت استجابة في حمص ودرعا ودمشق، وخرج المئات للاحتجاج على الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات حسب المعارضة، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة ضد محور المقاومة والممانعة العربية،تستهدف نشر الفوضى في سوريا لمصلحة الاحتلال الاسرائيلي بالدرجة الأولى.

وتأسيا بما عرف بالربيع العربي شهدت سوريا منذ منتصف مارس 2011 مظاهرات احتجاجا على نظام الرئيس بشار الأسد، تحولت مع الأيام إلى ثورة مسلحة، راح ضحيتها أكثر من 470 ألف مدني [7](المنظمة العالمية لحقوق الانسان، 2017) اتهم فيها نظام الأسد باستخدام الأسلحة الثقيلة والمحرمة دوليا كـ" صواريخ السكود و السلاح الكيميائي" [8] بالمقابل تؤكد مصادر حكومية أن جماعات إرهابية مسلحة تقوم بقتل الشعب السوري رغم الحماية التي يسعى الجيش تحقيقها لحفظ الأمن وبدأت تتسع رقعة الاحتجاجات اليوم تلو الآخر ففي نيسان (أفريل) شهدت مدينة حماه وسط البلاد مظاهرات

لحوالي نصف مليون شخص، تلتها سلسلة من المظاهرات الضخمة كل يوم جمعة، وقد حاولت قوات الأمن السيطرة على الأوضاع قبل الانشقاق في قوات الجيش والإعلان عن تأسيس الجيش السوري الحر، الذي تشكل بأغلبية من الجنود المنشقين للدفاع عن حق الشعب في التظاهر السلمي وحمايته.

وفي 18 من شهر آب (أوت) طالب الرئيس الأميركي باراك اوباما الرئيس بشار الأسد بالرحيل عن الحكم و لجأت حكومات غربية وعربية إلى فرض عقوبات على سوريا، في المقابل لقي بشار الأسد دعما من روسيا والصين، وفي شهر آذار مارس عام 2012 تجدد القصف العنيف على أحياء حمص، خلف مقتل المئات من السكان بينهم الصحافيين "ماري كولفين وريمي اوشليك." ما سرع بعقد مؤتمر جنيف الأول الذي تم الاتفاق فيه على تأسيس حكومة انتقالية ذات صلاحيات واسعة لكنه بقي مجرد قرار، وفي 18 تموز قتل أربعة من القادة الأمنيين البارزين، بينهم وزير الدفاع داوود راجحة، وواصف شوكت صهر بشار الأسد ليتأسس في 11 تشرين الثاني الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، بعد اجتماع حضره مجموعة من السياسيين والمعارضين في الدوحة،و خلال2013 كان 21 آب اليوم الأكثر دموية في نظر السوريين، بعد هجوم بالأسلحة الكيميائية استهدف الغوطة الشرقية للعاصمة دمشق خلف مقتل المئات، وسط سخط عالمي، لوحت بعده الولايات المتحدة بشن ضربات عسكرية قبل توصلها إلى اتفاق مع موسكو في أيلول، وفي مطلع عام 2014 أعلنت تشكيلات عسكرية معارضة الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، جراء استهدافها لقادة المعارضة وجرائمها بسوريا تبعتها مفاوضات جنيف الثانية **شباط 2014** ،التي عرفت مشاركة دولية واسعة، ومحادثات مباشرة بين وفدي الحكومة والمعارضة لتنتهي دون أي تقدم. بعدها عقدت الفصائل المسلحة اتفاقا هو الأول من نوعه مع النظام يقضي بخروج المسلحين المحاصرين من الأحياء القديمة في حمص ودخول الجيش السوري للأحياء.[9]

وفي **3 حزيران (جوان) صوت** السوريون بنسبة 88.7% لبشار الأسد تبعها إعلان داعش قيام دولة الخلافة في منطقتي سوريا والعراق، بعد سيطرة التنظيم على أجزاء كبيرة من شرق سوريا، و أكبر حقل نفط فيها(حقل العمر) ، **وفي** 23 **أيلول** بدأ القصف الجوي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، ضد مواقع الدولة الإسلامية في سوريا، وفي أوائل السنة الرابعة للأزمة السورية **كانون الثاني 2015** قدرت الأمم المتحدة مقتل مئتين وعشرين ألفاً على الأقل، و تهجير ثلث سكان سوريا البالغ عددهم ثلاث وعشرون مليون نسمة من بيوتهم، وفي **28 شباط** اقتحمت الدولة الإسلامية عدة قرى مسيحية في محافظة الحسكة واتخذت مئتين وعشرين رهينة على الأقل [10]، وتشير الأرقام إلى أن عدد القتلى جراء هذا الصراع بلغ 470 ألفا حتى فبراير 2016، وأدى توسع القتال وتصاعده إلى أزمة إنسانية أليمة، خلفت 6.1 مليون نازح و4.8 مليون طالب لجوء بحلول منتصف عام 2016 و ما يقدر بمليون نسمة يعيشون في المناطق المحاصرة محرومون من أساسيات الحياة والمساعدات والإنسانية ،كما اختفى أكثر من 117 ألف شخص منذ عام 2011 بينهم 4557 شخصا بين شهري يناير ويونيو 2016.[11]

7- إشكالية الثقة في الإعلام التلفزيوني:

بدأ المشاهد العربي يفقد ثقته في القنوات التلفزيونية الخاصة، بعد أن فقد ثقته في الحكام والحكومات فصار يتابع الأحداث وهو يطرح عددا من الأسئلة : هل ما أشاهده هو الحقيقة ؟ هل هو كل الحقيقة ؟ أم أنه جزء من الحقيقة ؟ أم أن ما أشاهد مخالف تماما لما يجري في الواقع ؟ هل جندت القنوات طواقمها ورصدت الميزانيات الضخمة فقط من أجل تقديم خدمة الإخبار؟ وهل انفراد قناة واحدة دون سواها بتغطية الأحداث في منطقة ما، لا يمكن أن يعتبر طعنة موجهة إلى استقلاليتها؟[12] وهل تركيزها على قضايا دون أخرى وتسليط الضوء عليها وتخصيص مساحات واسعة لها دون أخرى، له أهداف بريئة لا تزيد عن تقديم الخدمة الإخبارية للرأي العام؟، هذه الأسئلة تدور في ذهن المشاهد العربي وجعلته يبحث

عن مصادر أخرى للإحاطة بالأحداث ومجرياتها، بعد أن أوجدت له التكنولوجيا الحديثة مجالا واسعا للإطلاع وللمساهمة في كل ما يجري حوله.

ثالثا -الاطار التطبيقي للبحث:

1- الخطاب التلفزيوني الإخباري حول الأزمة السورية من خلال قناتي السورية والجزيرة.:

تحاول هذه الورقة البحثية في الجزء التطبيقي منها الاحتكاك المباشر مع الطرح الإعلامي للأحداث السورية من وجهتي نظر متباينتين نسبيا مركز على فئتين هامتين هما فئات الشكل وفئات المضمون:

فئات المضمون: نحاول من خلال فئات المحتوى تسليط الضوء على القضايا التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل القناتين خلال الأحداث، وكيف تم طرحها حسب وجهة نظر كل قناة على حدا ولقد تضمنت فئات المضمون ما يلي:

فئة الموضوعات:

جدول رقم 02: القضايا المعالجة في الشأن السوري:

القضايا المطروحة	قناة الجزيرة		القناة السورية	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الخلفيات العامة للأحداث	15	15	07	14,89
مجريات الأحداث في الميدان	76	76	36	76,60
القرارات الأممية والدولية بشأن الوضع السوري	09	09	04	08,51
المجموع	100	100	47	100

يوضح الجدول رقم 02 أهم القضايا المتعلقة بالشأن السوري والتي تطرحها قناتي الجزيرة والسورية، حيث أن النسبة الأكبر من مضامين كل قناة تتعلق بأخبار الميدان وتطورات الأحداث في الأراضي السورية بنسبة بلغت 76% في قناة الجزيرة، و 76,60% في القناة السورية ،أما المرتبة الثانية من حيث الأحداث الأكثر بروزا في القناتين فكانت الخلفيات العامة لهذه الأحداث من وجهة نظر كل قناة بنسبة 15% في الجزيرة ،و في السورية بنسبة لم تتجاوز 14,89% ،وأخيرا شغل موضوع التباحث الدولي في الشأن السوري عن طريق القرارات والمشاريع بنسبة وصلت إلى 09 %في الجزيرة و 08،51% في السورية.

يمكن الاستنتاج وفقا لبيانات الجدول أن التركيز في كلا القناتين ،كان على تطورات الأحداث في الميدان السوري سيما أحداث حلب التي شغلت مساحات واسعة من المضامين الإخبارية سواء في قناة السورية أو الجزيرة، دون أن نلحظ فرقا ظاهرا من حيث الاهتمام بالموضوع وكذا خلفياته وأبعاده.

جدول رقم 03: الخلفيات العامة للأحداث الجارية في سوريا حسب الخطاب الإخباري:

الخلفيات العامة للأحداث السورية					
قناة الجزيرة			القناة السورية		
الخلفيات	ك	%	الخلفيات	ك	%
القضاء على المعارضة	07	46،67	مؤامرة الدول الغربية وأدواتها في الشرق	03	42،86
سعي النظام لتغيير ديمغرافي	03	20	النفاق السياسي الدولي	02	28،57
إحلال شيعيين في سوريا والموازنة بينهم وبين السنة	03	20	الدعم الغربي وأدواته للجماعات الإرهابية المسلحة	02	28،57
الإبقاء على نظام الأسد	02	13،33	/	/	/
المجموع	15	100	المجموع	07	100

يبين الجدول الخلفيات العامة للأحداث السورية حسب كل قناة، حيث ترى الجزيرة أن ما يجري في سوريا من أحداث يهدف إلى القضاء نهائيا على المعارضة السورية، وتصفية حزام دمشق من المعارضين لحكم الأسد بنسبة 46،67 % محتلا بذلك المرتبة الأولى من الاهتمام، في حين عادت المرتبة الثانية مناصفة حسب قناة الجزيرة لسعي الرئيس بشار الأسد إلى إحداث تغيير ديمغرافي في سوريا، وإحداث موازنة بين السنة والشيعة في العاصمة وضواحيها، عبر إحلال شيعيين من خارج سوريا بنسبة 20% لكل واحدة، أما الخلفية الأخيرة حسب الجزيرة فهي إبقاء بشار الأسد في الحكم والاستمرار في رئاسة سوريا بنسبة 13،33%.

في المقابل تعتبر القناة السورية ما يحصل في سوريا مؤامرة تحاك من طرف الدول الغربية وأدواتها في المنطقة العربية بدرجة أولى ونسبة بلغت 42،86 % أما المرتبة الثانية حسب التلفزيون السوري للأوضاع في سوريا فيرجع بالتساوي إلى النفاق السياسي الدولي، وكذا الدعم الغربي وأدواته للجماعات الإرهابية في المنطقة العربية سيما سوريا بنسبة 28،57% لكل واحدة.

وعليه يمكن أن نستنتج التناقض الواضح في تفسير الأوضاع في سوريا من حيث أسبابها وخلفياتها الحقيقية حسب كل قناة، ففي حين ترجعها الجزيرة لنية النظام المبيتة في القضاء على المعارضة والاستمرار في الحكم بسوريا، ترجعها القناة السورية إلى المؤامرة التي تحاك ضد سوريا من طرف الدول الغربية وحلفائها ممن أسمتهم أدواتها في المنطقة العربية.

جدول رقم 04: مجريات الأحداث في الميدان وفق الخطاب الإخباري:

القناة / مجريات الأحداث الميدانية	قناة الجزيرة		القناة السورية	
	ك	%	ك	%
التطورات العسكرية الميدانية للوضع	42	55،26	27	75
الأوضاع المدنية والإنسانية بسوريا	34	44،74	09	25
المجموع	76	100	36	100

يبين الجدول طبيعة الأحداث الميدانية التي تحظى بالمعالجة التلفزيونية عبر القناتين قد كانت أغلبها تتعلق بمجريات الأحداث على الميدان، ولم تخرج عن موضوعين: ولقد كان الأول في كلا القناتين رصد التطورات العسكرية في الميدان بنسبة 55،26% في الجزيرة ،و75% في السورية أما الثاني فكان الأوضاع الإنسانية للمدنيين من النازحين أو المتضررين من القصف بنسبة 44،74% في الجزيرة و25 %في السورية.

ومن خلال البيانات نستنتج أن تركيز الجزيرة كبير مقارنة بالسورية بالأوضاع المزرية للمدنيين المتضررين من الأزمة السورية، في حين أن تركيز القناة السورية كان بشكل كبير على التطورات العسكرية الميدانية للوضع بخاصة في أحداث حلب.

جدول رقم 05: التطورات العسكرية الميدانية في سوريا

التطورات العسكرية الميدانية في سوريا					
قناة الجزيرة			القناة السورية		
تطورات الأحداث	ك	%	تطورات الأحداث	ك	%
القصف الجوي للمدنيين من قبل طائرات النظام و حلفائه	12	28،57	جهود الجيش لمكافحة الإرهاب	10	37،03
تراجع المعارضة المسلحة في سوريا	09	21،43	انجازات أجهزة الجيش في الميدان	08	29،63
سيطرة الجيش السوري على أحياء المعارضة	08	19،04	بسالة أفراد الجيش في مواجهة الإجراميين	05	18،52
دمار البنية التحتية شرق حلب جراء القصف	06	14،29	عودة الأمن والاستقرار جزئيا للأحياء	04	14،82
القتال الدائر بين الفصائل المسلحة في سوريا وتنظيم الدولة	04	9،52	/	/	/
انجازات أفراد الجيش الحر	03	7،14	/	/	/
المجموع	42	100	**المجموع**	27	**100**

يبين الجدول المعالجة التلفزيونية للتطورات العسكرية في الميدان السوري وحسب قناة الجزيرة يعد القصف الجوي للمدنيين في حلب من قبل الطائرات الحربية للنظام وحلفائه أهم حدث عسكري على الميدان، وبرز في المرتبة الأولى بنسبة 28،57% بينما المرتبة الثانية خصتها لأخبار المعارضة المسلحة في سوريا ،مركزة على تراجعها بنسبة 21،43 %أما المرتبة الثالثة فقد عادت لسيطرة الجيش السوري على الأحياء التي كانت بحوزة المعارضة بنسبة 19،04% تليها مخلفات القصف الجوي، من دمار كامل للبنية التحتية لمدينة حلب وأحيائها الشرقية بنسبة 14،29%، كما برز في المعالجة التلفزيونية لقناة الجزيرة القتال الدائر بين الفصائل المسلحة في سوريا والتنظيم الإرهابي، المسمى بتنظيم الدولة الإسلامية بنسبة 9،52% وأخيرا انجازات أفراد الجيش الحر - الذين تطوعوا للدفاع عن سوريا من أبناء الشعب-

أما بالنسبة للقناة السورية فإنها ركزت على عدد من الموضوعات حول التطورات العسكرية بالميدان، كان أولها إبراز جهود الجيش السوري في مكافحة الإرهاب في سوريا وتحديدا بحلب بنسبة 37،03%، مؤكدة على دوره الهام في إعادة الأمن والاستقرار وانجازاته في الميدان في المرتبة الثانية بنسبة 29،63% أما المرتبة الثالثة فبقيت دائما للحديث عن الجيش بخاصة عن بسالة أفراده في مواجهة ومطاردة الإجراميين والإرهابيين بنسبة 18،52%، وفي

الأخير أكدت على عودة الأمن والاستقرار جزئيا إلى أحياء مدينة حلب السورية، بعد جهود تطهيرها من الإرهابيين بنفس النسبة.

ومنه فإن هناك تباينا صريحا في نوع الموضوعات المعالجة من قبل القناتين والمتعلقة بالتطورات العسكرية على الميدان، ففي حين اكتفت القناة السورية بتعداد انجازات الجيش وجهوده في مكافحة الإرهاب وطمأنة الشعب بعودة الأمن، ركزت الجزيرة على كل الموضوعات محملة النظام السوري مسؤولية ما يحصل في الميدان، كما ركزت على الأوضاع الإنسانية للمتضررين، وأفردت موضوعات أخرى بالطرح تتعلق بالصراعات بين الطوائف المسلحة وكذا أفراد الجيش الحر.

جدول رقم 06: الأوضاع المدنية والإنسانية في سوريا

الأوضاع الإنسانية العامة في سوريا					
قناة الجزيرة			القناة السورية		
الوضع المدني والإنساني	ك	%	الوضع المدني والإنساني	ك	%
الدمار الشامل لأحياء حلب	12	35،29	تدابير وإجراءات التكفل بضحايا الأحداث وذويهم	05	55،56
الظروف المزرية للنازحين	19	55،88	جهود إعادة بعث الخدمات بالمناطق المتضررة	04	44،44
عمليات إجلاء الضحايا	03	08،83	/	/	/
المجموع	34	100	/	/	/

يوضح الجدول الأوضاع المدنية والإنسانية العامة في سوريا حسب قناتي الجزيرة والسورية، ويبدو الاهتمام كبيرا به من قبل قناة الجزيرة ،حيث أن الظروف المزرية للنازحين كانت من أبرز أولياتها بنسبة 55،88%، في حين كانت المرتبة الثانية للدمار الشامل لأحياء حلب بنسبة 35،29% أما المرتبة الأخيرة فقد خصتها لعمليات إجلاء الضحايا بعد القصف الذي يستهدفهم بنسبة 08،83% في المقابل جنحت إلى الحديث عن مختلف التدابير والإجراءات، التي تتخذها وتقوم بها الدولة السورية من أجل التكفل بضحايا الأحداث وذويهم بنسبة 55،56%، وفي المرتبة الثانية من الاهتمام أبرزت جهود الدولة سيما وحدة هندسة الجيش في إعادة بعث الخدمات بالمناطق المتضررة من الإرهاب بنسبة 44،44% .

وعليه نستنتج أنه في حين ركزت السورية على الوجه المشرق من الأحداث وهو التدابير والإجراءات للتكفل بضحايا الإرهاب سلطت الجزيرة أضواءها في أكبر مساحة لها على المعاناة التي يعيشها النازحون داخل سوريا وأبدت الوجه القاتم من الأزمة، وعليه تغيب الموضوعية عند كل قناة فلم تبد المشهد والمشهد الموازي للأحداث ولم تصور كل المشهد ،واكتفت بالجزء الذي يخدم سياستها دون مراعاة حق الجمهور في معرفة كل ما يحصل لا جزء منه فقط.

جدول رقم 07: القرارات والمشاريع بشأن الأوضاع في سوريا:

قناة الجزيرة			القناة السورية		
المشاريع والقرارات	ك	%	المشاريع والقرارات	ك	%
عرض فحوى المشاريع والقرارات الدولية بشأن الوضع السوري	04	100	السياسة الخارجية السورية بشأن التدخل في الأوضاع	05	55،56
/	/	/	الإشادة بالدعم الروسي	04	44،44
المجموع	04	100	المجموع	09	100

يتضح من الجدول المشاريع والقرارات بشأن الوضع السوري حيث تقوم الجزيرة بعرض فحوى المشاريع والقرارات الأممية أو الدولية الرامية إلى إيجاد حلول للأوضاع في سوريا بنسبة 100% ،بينما القناة السورية كانت تذكر في كل مرة السياسة الخارجية العامة، اتجاه المقترحات والمشاريع الدولية بشأن الأوضاع في سوريا في المرتبة الأولى بنسبة 55،56 % ،كما خصت النسبة المتبقية للإشادة بالدعم الروسي لسوريا، ماديا وعسكريا في حربها ضد الإرهاب بنسبة 44،44%.

جدول رقم 08: ملامح الخطاب في كل قناة من خلال المصطلحات المستخدمة:

ملامح السياسة العامة من خلال المصطلحات المستخدمة	
قناة الجزيرة	القناة السورية
قوات النظام والميليشيات الداعمة له	الجيش العربي السوري والقوات الرديفة
قوات النظام تجتاح أحياء المعارضة المسلحة	الجيش العربي السوري
قوات النظام تواصل قصفها المدفعي على أحياء المعارضة	الجمهورية العربية السورية تدين بشدة استمرار القصف العشوائي الإجرامي للمجموعات الإرهابية ضد المدنيين
مقاتلو المعارضة المسلحة	المجموعات الإرهابية الإجرامية
إبادة جماعية للمدنيين في حلب من قبل قوات النظام	وحدات الجيش بالتعاون مع القوات الرديفة تعيد الأمن لأحياء حلب.
حلب تحترق	حلب تنتصر

تتضح السياسة العامة لكل مؤسسة من خلال المصطلحات والمصطلحات النقيضة التي تستعملها والتي توظف في كل قناة للإشارة إلى نفس الأشياء والأحداث حيث يتجلى صراحة المعارضة الشديدة لقناة الجزيرة للنظام السوري، الذي تعتبره المسؤول الأول عن إبادة الشعب السوري وتهجيره ، في المقابل تبدي دعما واضحا للمعارضة السورية، وهو ما قد يعبر عن الموقف الرسمي لدولة قطر اتجاه ما يجري في سوريا ،بينما القناة السورية تغافلت عن واقع ما يعيشه السوريون بعد الدمار الذي حل بأحيائهم وقراهم، ذلك الدمار الذي تنسبه إلى الإرهابيين والإجراميين الذين تدفع بهم أطراف أجنبية وعربية متواطئة لزرع الفوضى والعنف والتخريب في سوريا، وركزت بشكل واضح على إبراز جهود الجيش في إعادة الاستقرار ،ومكافحة الإرهاب وإحلال الأمن مجددا بسوريا.

1- فئات الشكل: المساحة المخصصة للأحداث السورية من عمر الخطاب الإخباري

1- جدول رقم 09: المدة الزمنية المخصصة للأحداث والتطورات السورية:

القناة / الأحداث	القناة السورية		قناة الجزيرة	
	ثا/ د	%	ثا/ د	%
الأحداث السورية	26:16	32،50	31:13	88،57
بقية الأحداث الوطنية والدولية	54:10	67،50	04:28	11،42
المجموع	80:26	100	35:41	100

يبين الجدول رقم 09 المدة الزمنية التي تخصصها كل قناة للأحداث المتعلقة بسوريا خاصة أحداث حلب خلال فترة الدراسة، ولقد بدا اهتمام قناة الجزيرة كبيرا جدا بما يحصل في سوريا من خلال التغطية الدائمة والشاملة للأوضاع السورية، بنسبة بلغت 88،57 %من إجمالي المدة الخاضعة للدراسة، مقابل 11،42% لبقية الأحداث الدولية في حين خصت القناة السورية اهتمامها لمختلف الأحداث الوطنية والدولية، بنسبة بلغت 67،50 %أما أحداث حلب السورية فبلغت 32،50 %من إجمالي الوقت الخاضع للدراسة.

ومنه يمكن الاستنتاج أن الأحداث في حلب السورية تصدرت المضامين الإخبارية في عينة الدراسة بالقناتين، غير أن اهتمام قناة الجزيرة بالشأن السوري كان كبيرا جدا فاق حتى السوريين أنفسهم، ما قد يزيد من التشكيك في نوايا الجزيرة من وراء الاهتمام المبالغ فيه بالشأن السوري، في ذات الوقت تقزم القناة السورية ما يحدث في البلاد وتركز اهتمامها في موضوعات أخرى تبدي الوجه الحسن لسوريا، بعيدا عن الصراعات والحرب والدمار.

جدول رقم 10: الصور والفيديوهات المستخدمة في الخطاب الإخباري:

الصور والفيديوهات المستخدمة		قناة الجزيرة		القناة السورية	
		ك	%	ك	%
الخلفيات	صور من الأرشيف	05	55،56	/	/
	فيديو من الأرشيف	04	44،44	/	/
المجموع		09	100	/	/
الفيديو المرافق	فيديو من الأرشيف	01	14،29	02	28،57
	فيديو متعلق بالأحداث الآنية	06	85،71	05	71،43
المجموع		07	100	07	100

يبين الجدول الصور والخلفيات وكذا الفيديوهات التي تعرضها قناتي الجزيرة والسورية، خلال معالجتها لما يجري في سوريا حيث أن قناة الجزيرة تعتمد على صور للخلفيات أغلبها من الأرشيف بنسبة 56،55%، وكذا فيديوهات هي الأخرى من الأرشيف بنسبة ثانية أقل بنسبة 44،44%، بينما لم تعتمد القناة السورية على أية صور ولا فيديوهات كخلفية أثناء معالجتها للأحداث، أما بالنسبة للفيديوهات المرافقة المستعملة في معالجة الأحداث السورية، فإن كلا القناتين تعتمد على

فيديوهات آنية متعلقة بالأحداث بنسبة مرتفعة في الجزيرة، وصلت **71،85** % وهي أقل نسبيا من القناة السورية إذ لم تتخط نسبة بلغت 71،43% وبنسبة أقل فيديوهات من الأرشيف، تستعين بها في حال نقص المواد الفيلمية المتعلقة بالأحداث بنسبة 14،29% وتزيد نسبيا بالقناة السورية بنسبة 28،57%.

جدول رقم 11: المصادر المعتمدة في تغطية الأحداث في الميدان:

القناة / المصادر المعتمدة		الجزيرة		القناة السورية	
		ك	%	ك	%
المراسل الحربي	بمركز الحدث	/	/	/	/
	مكان قريب من الأحداث	03	75	02	100
	مكان بعيد عن الحدث	01	25	/	/
المجموع		04	100	/	100
الشهود العيان (المواطن الصحفي)	مكان الحدث	05	100	/	/
	مكان قريب من الأحداث	/	/	/	/
المجموع		05	100	/	/

يتضح من خلال الجدول المصادر التي تعتمدها قناتي الجزيرة والروسية، في معالجتها للوقائع الميدانية في سوريا والتي تمثلت فيما يلي:

بالنسبة لقناة الجزيرة فإنها تعتمد على مراسلين حربيين، يتواجدون في الغالب في أماكن قريبة من الأحداث، بنسبة بلغت 75% وكذلك الحال بالنسبة لقناة سوريا، بنسبة أكثر وصلت إلى 100%.

كما تعتمد قناة الجزيرة على مصدر ثان، وهم الشهود العيان أو المواطنون الصحفيون من خلال الفيديوهات التي يرسلونها من أماكن الأحداث التي يتواجدون بها بنسبة 100% ولم تعتمد عليها أبدا القناة السورية.

تعتمد كل من قناتي الجزيرة والسورية على مراسلين لتغطية الأحداث الجارية، لكن الملاحظ أن المراسل غالبا ما يكون في مكان بعيد نسبيا عن الأحداث، ولم يتم توثيق تلك الأحداث بمواد فيلمية موافقة لكلام المراسل، ما يفتح الباب واسعا أمام التشكيك في صحة ما يتم سرده على المشاهدين.

جدول رقم 12: طبيعة المادة التي يقدمها المراسل الصحفي:

طبيعة المادة المقدمة	قناة الجزيرة		القناة السورية	
	ك	%	ك	%
نص شفوي فقط	03	75	01	50
نص شفوي وفيديوهات عن الأحداث	01	25	01	50
المجموع	04	100	02	100

يبين الجدول رقم 12 طبيعة المادة التي يقدمها المراسل الصحفي أثناء تقاريره الميدانية عن الأحداث اليومية في حلب السورية، حيث أن قناة الجزيرة تعتمد على النصوص الشفوية بنسبة 75 %وكذلك القناة السورية بنسبة 50%، وبدرجة ثانية تعتمد قناة الجزيرة نصوصا شفوية، وفيديوهات عن الأحداث بنسبة 25% وكذا القناة السورية بنسبة 50 %.

وعليه ورغم التطور الحاصل على مستوى البث الفضائي، وتكنولوجيات الاتصال والإمكانيات المادية والتقنية للقنوات، إلا أنها لازالت تجنح في مراسلاتها عن مختلف الأحداث إلى النصوص الشفوية الصرفة من قبل المراسلين، مفتقرة إلى المواد الفيلمية المدعمة والمؤكدة لما يقوله المراسل، وهو ما يفتح الباب واسعا للتضليل أو التزييف في المعلومات المقدمة وفقا لما يخدم السياسة العامة لكل قناة.

رابعا: الاستنتاجات العامة:

- هناك تباين لدرجة التناقض في السبب والمتسبب والفاعل والمفعول به، وكذا المخلفات من خلال الخطاب الإعلامي حول الأحداث السورية في القناتين، ويتأكد هذا التباين من خلال استخدام المصطلح والمصطلح النقيض عند الحديث أو الإشارة لنفس الشيء.
- لفت انتباهنا خلال تحليل عينة هذه الدراسة غياب البيانات الدقيقة حول عدد الضحايا من المدنيين أو العسكريين أو المسلحين، ولا حتى نسبة الأضرار في المباني بالأحياء والمدن ولم تعتمد أي من القناتين على أرقام ولا إحصائيات لا دقيقة ولا تقريبية، عن حقيقة ما يجري واكتفت بالقول عدد، مجموعة، العشرات، مفتقرة إلى المعلومة الدقيقة من المصدر التي هي الأساس في القيم الإخبارية، التي تأتي بعد التحري من المصادر المعتمدة في مثل هذه الشؤون.
- ركزت كلا القناتين على تطورات الأحداث في الميدان السوري، سيما أحداث حلب التي شغلت مساحات واسعة من المضامين الإخبارية سواء في قناة السورية أو الجزيرة دون أن نلحظ فرقا ظاهرا من حيث الاهتمام بالموضوع، أومن حيث إبراز خلفياته وأبعاده.
- وان لم يكن هناك فرق من حيث الاهتمام بالموضوع فان هناك تناقض واضح في تفسير الأوضاع في سوريا، من حيث أسبابها وخلفياتها الحقيقية حسب كل قناة، ففي حين ترجعها الجزيرة لنية النظام المبيتة في القضاء على المعارضة والاستمرار في الحكم بسوريا ترجعها القناة السورية إلى المؤامرة التي تحاك ضد سوريا، من طرف الدول الغربية وحلفائها في المنطقة العربية.
- هناك تركيز كبير من طرف قناة الجزيرة مقارنة بالسورية على الأوضاع الصعبة للمدنيين المتضررين من الأزمة السورية، في حين أن تركيز القناة السورية كان بشكل كبير على التطورات العسكرية الميدانية للوضع بخاصة في أحداث حلب.
- هناك تباين صريح في نوع الموضوعات المعالجة من قبل القناتين والمتعلقة بالتطورات العسكرية على الميدان، ففي حين اكتفت السورية بتعداد انجازات الجيش وجهوده في مكافحة الإرهاب وطمأنة الشعب بعودة الأمن، ركزت الجزيرة على كل الموضوعات محملة النظام السوري مسؤولية ما يحصل في الميدان، كما ركزت على الأوضاع الإنسانية للمتضررين وأفردت موضوعات أخرى بالطرح تتعلق بالصراعات بين الطوائف المسلحة.

- في حين ركزت السورية على الوجه المشرق من الأحداث وهو التدابير والإجراءات للتكفل بضحايا الإرهاب، سلطت الجزيرة أضواءها في أكبر مساحة لها على المعاناة التي يعيشها النازحون داخل سوريا وأبدت الوجه القاتم، وعليه يمكن الخلاصة بغياب الموضوعية في كل قناة فلم تصور كل منها كل المشهد السوري، واكتفت بالجزء الذي يخدم سياستها دون مراعاة حق الجمهور في معرفة كل ما يحصل لا جزء منه فقط.
- تتجلى بوضوح المعارضة الشديدة لقناة الجزيرة لنظام الحكم في سوريا، الذي تعتبره المسؤول الأول عن إبادة الشعب السوري وتهجيره، في المقابل تبدي دعما واضحا للمعارضة السورية، وهو ما قد يعبر عن الموقف الرسمي لدولة قطر اتجاه ما يجري في سوريا، بينما القناة السورية تغافلت عن واقع ما يعيشه السوريون، بعد الدمار الذي حل بأحيائهم إذ تنسب كل الدمار للإرهابيين الذين تدفع بهم أطراف أجنبية وعربية متواطئة لزرع الفوضى والعنف والتخريب في سوريا، وركزت بشكل واضح على إبراز جهود الجيش في إعادة الاستقرار ومكافحة الإرهاب وإحلال الأمن مجددا بسوريا.
- تعتمد كل من قناتي الجزيرة والسورية على مراسلين لتغطية الأحداث الجارية لكن الملاحظ أن المراسل غالبا ما يكون في مكان بعيد نسبيا عن الأحداث، أضف إلى أنه لا يتم توثيق تلك الأحداث بمواد فيلمية متوافقة وكلام المراسل، ما يفتح الباب واسعا أمام التشكيك في صحة ما يتم سرده على المشاهدين.
- رغم التطور الحاصل على مستوى البث الفضائي وتكنولوجيات الاتصال والإمكانيات المادية والتقنية للقنوات، إلا أنها لازالت تجنح في مراسلاتها حول مختلف الأحداث إلى النصوص الشفوية للمراسلين، مفتقرة إلى المواد الفيلمية المدعمة والمطابقة لما يقوله المراسل، وهو ما يفتح الباب واسعا للتضليل أو التزييف في المعلومات المقدمة، واستخدامها أو توظيفها وفقا لما يخدم السياسة العامة لكل قناة.

خاتمة:

لقد تزاوج الخطاب الإعلامي حول الأحداث السورية بشكل أوحى للمشاهد أن المقصود لم يكن الشيء ذاته لشدة الاختلاف بين الطرحين، بل يصل في الكثير من الأحيان إلى التناقض فصورت الجزيرة مشهدا قاتما جدا يوحي بالدمار الشامل في سوريا ، وسوقت القناة السورية لمشهد آخر مختلف يبدو مشرقا، لكن الحقيقة أن صراعا طال أمده تسبب في دمار البنية التحتية وأعاد سوريا مئات السنين إلى الخلف، وهي حقيقة غابت في طرح القناة السورية.

في المقابل أيضا هناك جهود لإنهاء ما يحصل في سوريا كما أن هناك سعي لعودة الحياة بل هناك حياة في الكثير من المدن والأحياء السورية، غابت أخبارها على قناة الجزيرة، ليتبدى لنا أن الأحادية في الطرح لا تزال تهيمن على المعالجة الميدانية للأحداث، ما يؤكد تغليب المصالح العامة والأهداف الخاصة والأجندات على حساب الخدمة الإعلامية ، وحق المشاهد في معرفة حقيقة ما يحصل بعيدا عن الحسابات السياسية والإيديولوجيات الإعلامية.

الهوامش:

[1]- فارس عطوان، الفضائيات العربية ودورها الإعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2009، ص35.

[2]- أبو الرب محمد، الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب، أوغوش للنشر والتوزيع ،القدس،ط1 ، 2010، ص-ص: 68-72.

[3]- محمد صاحب سلطان، إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة، دار المسيرة،عمان،دط، 2011، ص134.

[4]- محمد عارف محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي، ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/ فلسطين، 2012، ص68.

[5]-تاريخ الزيارة: 2016/12/15 **http://www.aljazeera.net**

[6]-تاريخ الزيارة: 2016/12/25 **http://www.rtv.gov.sy**

[7]- التقرير السنوي لحقوق الإنسان، 2016، تاريخ الزيارة: 2017/01/10
https://www.ohchr.org/AR/Issues/Housing/Pages/AnnualReports.aspx

[8]-تاريخ الزيارة: 2017/01/10 http://orient-news.net

[9]- زياد قدور، الأزمة السورية والتضليل الإعلامي:2015/12/03 تاريخ الزيارة: 2016/12/25
https://www.ahmedbensaada.com/index.php?option=com_content&view=article&id=362:dr-ziad-kaddour&catid=46:qprintemps-arabeq&Itemid=119

[10]- **الأزمة السورية، تاريخ الزيارة: 2017/01/10**
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/7/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[11]- قصة الصراع السوري منذ بدايته، تاريخ الزيارة: 2017/03/28
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/03/140314_syria_conflict_8_chapters **t** و**http://www.un.org** و **https://newsyrian.ne**

[12]- المنصف العياري وآخرون، المعالجة الخبرية التلفزيونية العربية بين المتطلبات المهنية والتوجهات السياسية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية،عدد 58، تونس، 2006، ص44.